النفط والمستقبل

مجموعة محاضرات الموسم الثقافي العاشر
لرابطة الاجتماعيين في الكويت ١٩٧٩

منشورات رابطة الاجتماعيين - الكويت

ص.ب : ٣٤١٠٠ - العديلية
هاتف : ٢٥١٣٠٤٣ - ٢٥٢٩٢١٢

النفط والمستقبل

مجموعة محاضرات الموسم الثقافي العاشر
لرابطة الاجتماعيين في الكويت ١٩٧٩

منشورات رابطة الاجتماعيين
العديلية ـ الكويت

المحتويـات

صفحة

● المقـدمـة

● النفط ومستقبل دولة الـكويت

الاستاذ / عبدالله النيبارى ٧

الاستاذ / جاسم خالد السعدون ١٩

● النفط كعامل مؤثر فى العلاقات الدولية

الاستاذ / عبداللطيف الحمد ٣٩

الدكتور / جورج طعمـه ٤٧

الدكتور / وليد خدورى ٥٣

● النفط ومستقبل التربية فى الكويت

الدكتور / محمد رشيد الفيل ٦٣

الدكتور / سامي الخصاونه ٩١

● النفط ومستقبـل وحدة الخليج

الاستاذ / راشد عبدالعزيز الراشد ١١١

الاستاذ / عبدالله الطريفى ١٣٩

الاستاذ / محمود عبدالفضيـل ١٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الموسم الثقافي العاشر لسنة ١٩٧٩ بعنوان
(النفط والمستقبل)

المقدمـــة

يشكل النفط كسلعة استراتيجية مرغوب فيها على الدوام وكمصدر اقتصادى هام لمجتمعنا الخليجى ، ركيزة أساسية ونقطة تحول كبرى انتقل فيها مجتمعنا من حياته السابقة البسيطة المحدودة الافق والصلات الى مرحلته العصرية الحالية بابعادهـا المختلفة فى دفـع عجلة النمـو والانعاش الاقتصادى والاجتماعى لهذه المنطقة الهامة من وطننا العربى الكبير ، وفى تعدد وتشابك صلاتها وارتباطاتها بمختلف الدول والمجتمعات وخاصة بعد قيام مجلس التعاون الخليجي الذي بدأ يأخذ دوره الجدير به على النحو الذى برز فيه وكما نراه الان حيث يشارك مشاركة فعالة فى نطاق محيطه المحلى والعربى والدولى كلبنة اساسيه راسخة ، ان شاء لله للعمل العربى الواسع المشترك .

ولقد اقتضى الامر ــ كما هو معروف ــ مرور فترة من الوقت قبل ان تتمكن الدول الخليجية بتعاونها وتنسيق سياستها فيما بينها وفى نطاق منظمة الاقطار المنتجة للنفط ، من تصحيح اوضاعها مع الشركات النفطية الاحتكارية واحكام سيطرتها التامة على انتاجها من هذه السلعة الحيوية الهامة، ورسم سياساتها الملائمة الخاصة بها والصادرة عن قناعاتها فى كل ما يتعلق بتحديد اسعار المنتجات البترولية وتقنين المنتج منها وتسويقه وتوزيعه حسب المعطيات والظروف المتاحـة لها وبما يتفق واهدافها ومصالحها الوطنية والقومية .

ونظرا للاهمية التي يمثلها النفط فى حياة مجتمعنا وحسن استغلاله على الوجه الاكمل كثروة وطنية وقومية يجب المحافظة عليها ، والاستفادة منها بما يضمن منفعة الوطن والمواطنين ، وبما يدعم من قضايانا القومية فى تعاملنا مع كافة الدول والقوى فى هذا العالم .

والله الموفـق ،،،

عبد العزيز عبد الله الصرعاوي
رئيس رابطة الاجتماعيين

النفط ومستقبل دولة الكويت

عبدالله النيباري

قال السيد النيبارى :

فى الحقيقة ان الاخوان فرضوا علينا موضوع النفط ومستقبل الكويت ومن الواضح ان الاخ جاسم افاض فى الحديث فيه ولا اعتقد اننى سأبحث فى المستقبل وخاصة المستقبل السياسى لاننى اعطيت ان اتناول الجوانب السياسية لهذا الموضوع اى النفط ومستقبل الكويت وان اخذ الجانب السياسى و لنى رأيت ان اجمع شتات بعض الافكار لكى اطرحها هنا ويمكن ان نتناقش فيها اكثر مما هى نتائج لكى نحدد رجهة نظر معينة او مسار المجتمع الكويتى من الناحية السياسية فى المستقبل حيث انه لا يوجد مستقبل سياسى او مستقبل اقتصادى ، والحقيقة هما وجهان لعملة واحدة وهذا يصلح كبداية للحديث فى الحقيقة لموضوع تناول الجانب السياسي .

وانا اقصد هنا محاولة تتبع اثر النفط فى التطور السياسى للمجتمع الكويتى ومن ثم كيف نتوقع او نتمنى ان تكون قرارات او التطور لسياسى فى المستقبل والمقصود بالتطور السياسى هنا هو موضوع اتخاذ القرار السياسى ، كيف يتخذ القرار السياسى ؟ من يتخذ هذا القرار ؟ لمصلحة من يتخذ هذا القرار ؟

والقرار السياسى فى الحقيقة ليس كما يتراءى لمعظم المواطنين العرب بسبب الدعاية او اجهزة الاعلام المضللة ان فيه شىء قرار سياسى معزول عن القرارات الاجتماعية والاقتصادية . فى الحقيقة عندما نقول القرار السياسى هو قرار ادارة المجتمع من السلطة العليا فى المجتمع فى اى شأن من شئون المجتمع سواء كان هذا قرارا فى مسألة التعليم او مسألة الاقتصاد او مسألة الارصدة او مسألة احتياطى الاجيال القادمة ، مسألة مدينة كاظمة ، مسألة صالة التزحلق ، مسألة تنظيف القمامة فى الشوارع وهى اعتقد من المسائل التى تزداد اهمية او مسألة التلوث فى البر والبحر وحليب الاطفال الذى يشربونه فى المدارس .. كل هذه فى الحقيقة قرارات سياسية اجتماعية اقتصادية ، ومسألة عزل السياسة عن اى شىء اخر ما هى الا فى الحقيقة محاولة للتضليل لكن لها اهدافا معينة . والاهداف هى دائما لابقاء هذا القرار فى ايدى معينة سواء كانت هذه الايدى فردا او فئة او طبقة او حزبا او سمها ما شئت . فدائماهذه الفئة التى فى يدها القرار واعوانها تنشر دعاية او توجيها بان هذا القرار فى تخصصات المجتمع من صلاحية فئة معينة مثل التعليم من الفئة الثانية الطلاب لهم وظيفة اخرى البقية فى المجتمع هؤلاء الذين لا يحق لهم بموجب هذا التصنيف ان يبدوا رايا أو ملاحظة حول كيفية اتخاذ القرار السياسى او مساعدته وطبعا كل هذه المتركبات احيانا على هذه المساعدة كثيرة

تتراوح بين السجن او الاعدام او النفي او الابعاد وطبعا مثل بعض الاخوان الذين كانوا فى المجلس يقولون ان الطلاب واساتذة الجامعة لا يجوز ان يتدخلوا فى السياسة ولا بد ان الطلاب يذاكرون لمدة ٢٤ ساعة وايضا اساتذة الجامعة لا يتدخلون فى السياسة ولكن ينصرفون عنها لشئون الجامعة والطلاب .. اذن الحقيقة نحن نبحث فى القرار السياسى كيف وبواسطة من يتخذ هذا القرار ولمصلحة من؟.. بالتأكيد اننا فى هذه المرحلة التي نعيشها الان اذا نظرنا من حولنا فى هذا العالم نجد ان التطور السياسى والاجتماعى عبر العصور المختلفة ادى الى نتيجة تقريبا تكاد يكون فيها اتفاق عليها شامل فمعظم المجتمعات المتقدمة سواء مجتمعات اشتراكية او مجتمعات شيوعية او مجتمعات راسمالية تتفق جميعا بان هذا القرار يجب ان يكون مأخوذا على اساس راشد اى بمعنى ان تكون توصلت الى مرحلة ترشيد القرار السياسى .. معنى ترشيد القرار السياسى او الوصول الى اقصى درجة من ترشيد القرار السياسى ويجب ان يكون قائما على اساس معرفة بالامر ومعرفة تكون نتيجة اباحة الى جانب ما هو متوارث من معارف ومعلومات ... الخ ويجب ايضا ان تؤخذ بواسطة اوسع قطاع ممكن سواء عن طريق احزاب او نقابات او مجالس نيابية او مجالس بلدية او مؤتمرات شعبية او مؤتمرات متخصصة ولجان متخصصة وكل هذه المسائل الحقيقية ومن ثم يعرض فى الصحف لكى يأتى كل شخص برأيه ويتعرف على هذا الامر قبل ان يؤخذ قرار بهذا الشأن . فى الحقيقة انه كان يتمثل فى شيء يضايقنى يمكن هو قرار مشابه بشيء عندنا وهو كيفية اتخاذ قرار مثلا ببناء مطار عندنا وكيفية اتخاذ قرار ببناء مطار لندن الجديد . الواحد لما يعرف كيفية اتخاذ القرارين يجد ان الفرق بين الاثنين فمثلا هناك القرار اخذ نقاشا واسعا فى الصحف وعلى مدار سنوات عديدة ومتخصصين واراء واصبح يوجد مدارس فكرية فى اين يكون هذا الشيء وكيف يكون واثاره البيئية واثاره على السكان ونحن هنا القرار اتخذ ما احد يعرف عنه كيف اتخذ وحينما جاء بعض الناس يسألون وحاولوا يرشدون هذا القرار بمعنى انهم قالوا اعطونا دراسات عن موقعه اعطونا دراسات عن الطاقة اعطونا دراسات عن تطور الطاقة او اعطونا دراسات موجزة عن المشروع وليست مفصلة عن المشروع نفسه ولم يوجد شيء ومثلا نحن الان اصبحت فى اراء وانا شخصيا اقول انه عندما ينشأ هذا المطار وعندما ينتهي العمل فيه سوف يكون اقل من الشيء الذي نحتاجه وسوف يكون فى المكان الخطأ لانه سيكون تحته البترول ويكون فى اماكن مكتظة بالسكان ... الخ . مثال اخر وهو اقرب مثال عن كيفية اتخاذ القرار وهو قرار اتفاقية كامب ديفيد وهو ان الجانب العربى اتخذ قرارا فى خلال دقائق معينة فى المطار من فرد واحد بحق مسألة تاريخية تؤثر على مصير امة بكاملها اما الحكومة الاسرائيلية فهى حتى هذه اللحظة لم تتخذ قرارها ولا بد لها ان تتراجع فيه علما بان التنازلات

كانت دائما من حق الجانب العربى والحقيقة اننى سأطرح موضوعا من الجانب السياسى هو يدور حول كيفية اتخاذ القرار السياسى فى المجتمع الكويتي . فى المجتمع الكويتي كان القرار السياسى دائما فى يد الحاكم والقوى الخارجية طبعا منذ بدء اهتمام الاستعمار فى المنطقة ومحاولة سيطرته على الخليج كممر مائى للتجارة ومن بعد ذلك شئون البترول . فلقد كان الاستعمار الغربي يتدرج شيئا فشيئا بان يفرض نفوذه على اتخاذ القرارات فى مجتمعات الخليج ومنها مجتمع الكويت وكان ذلك سنة ١٨٩٩ طبعا الجانب الاخر هو الحاكم او احيانا بعض النافذين من حول الاسر الحاكمة هم الذين يحتكرون القرار السياسى وايضا والادارى فى هذا المجتمـــع .

طبيعة الحال حتى السبعينات ويمكن حتى بعد اعلان الاستقلال ظل النفوذ الاجنبى بارزا فى كثير من القرارات التى تتخذ فى المجتمع الكويتى وشئون المجتمع الكويتى بل اهم هذه الشئون خاصة العلاقات الخارجية وموضوع السياسة النفطية .

فى اوائل السبعينات يعتقد ان السياسة النفطية كانت تقرر من قبل الشركات ومن قبل الدول التى تتبعها هذه الشركات ولكن الان اصبح يوجد تحرر كبير من هذا النفوذ خاصة فى مجال البترول ، ولكن يمكن ايضا ان نقول وكما قال الاخ جاسم بان وضع الكويت الاقتصادى والسياسى يجعلها عرضة للتأثر بالنفوذ الخارجى فى اتخاذ قراراتها وايضا على سبيل المثال قرار البترول مثل قرار نقص انتاج البترول او السماح بان يرتفع انتاج البترول بعد الازمة الايرانية رغم ان هذا القرار له مساوىء اقتصادية لاننا ليس بحاجة الى رفع البترول بأكثر من مليونين. فهذا قرار اقتصادي غير سليم وايضا نعتقد اذا كانت الخدمة من مصلحة الشعب الكويتى فليس مصلحة الشعب الكويتى ان يعادى او ان يتخذ القرارات التى تؤثر سلبيا على مصلحة الشعب الايرانى ... اذن لماذا اتخذوا القرار ؟ . اتخذ القرار طبعا لان الكويت مازالت على علاقة طيبة بالمعسكر الغربى والشركات ولهذا السبب رفع العرب مثلا انتاجهم فى الاشهر الماضية عندما توقف النفط الايرانى بالرغم انه فى هذه الفترة الحرجة التى يطبخ فيها القرار السياسى بشأن القضية الفلسطينية وبشأن مصير الامة العربية فبدل من اننا نخفض انتاج النفط ذهبنا ورفعنا انتاج النفط لكى نخفف عمن يعتقدون انهم حلفاء وهم فى الحقيقة اعداء . كيف اثر انتاج البترول على تطور اتخاذ القرار السياسى فى الكويت ؟ بالتأكيد اننا فى هذه الحالة لن نستطيع ان نبحث هذا الاثر فى قمة هرم السلطة ولن نبحث ايضا كيف كان تفكير الحاكم وتصرفاته او الخيارات التي كانت امامه . ولكن سوف نرى كيف كانت القوى الاجتماعية من موقفها او مطالبها كمحور للقضية فى كيف تطورت الامور فى توسع قاعدة التقرير السياسى او الادارى فى

المجتمع الكويتي . ولكنني اتفق من الاخ جاسم كما قلت لكم بان البترول بالتأكيد احد نتائجه عمل هذا الفرز الاجتماعي ومن حيث قلة متناقصة ولقد ادى الى انتقال المجتمع من كون الحكومة تعتمد في انفاقها الاقتصادي الى العكس اي اعتماد النشاط الاقتصادي على الانفاق الحكومي ثم ادى الى التبعية الاقتصادية اي ارتباط الاقتصاد الكويتي الخارجي وبطبيعة الحال لا ننكر الاثار التي تركها النفط واثره على المجتمع الكويتي انها ليست خافية . فهنالك المؤشرات العلمية والايجابية بطبيعة الحال في اثارها مثل الاثار المادية واثر النفط في تغيير الهيكل المادي للمجتمع واننى أقصد بذلك الاسكان ، الكهرباء ، التليفون ، المجاري، الحدائق، المدارس المستشفيات ، الاندية ، مؤسسات النقل ، المؤسسات الحكومية . انها معالم بارزة للنهضة والتقدم المادي في المجتمع بغض النظر عن الكمية الاقتصادية والاجتماعية التي خسرها المجتمع . بمعنى ان هذه الكمية من المساكن والطرق ... الخ كان ممكن ان تكون اقل لولا ان اكتشف البترول ، طبعا الاثار الاجتماعية ايضا واضحة وملموسة لا يمكن ان نقول عنها ايجابي او سلبي ولكن بزيادة عدد السكان حدث زيادة في عدد السكان زادت فيه القوى العاملة تبع ايضا زيادة في النواحي الاجتماعية .. الخ هذه وسائل حصلت في موضوع التعليم ادت الى تحسين من الناحية الاقتصادية وادت الى اعطاء الفرصة الى مزيد من التفاعل الحضاري والثقافي وبالتالي ايضا الى تمكين ارتفاع قدراتهم في الانتاج والابتكار .. الخ . وهذه كلها مؤشرات تدل على اثار ايجابية للثروة النفطية وان لهذه الاثار ايضا أثارا اجتماعية وسياسية .. الخ . طبعا كل هذه الاثار لم تكن بلا سلبيات فانتشار الرقعة السكانية والانتقال ترك آثارا ربما تكون سلبية على المجتمع يغير من القيم في الشكل التي تراها فيه من الاثار السلبية والمدينة الكبيرة ادت في الحقيقة الى قيم جديدة وعادات جديدة وقضى على قيم وعادات قديمة لا نستطيع ان نقول سلبي او ايجابي ايضا واعتقد على المجتمع يغير من القيم في الشكل التي تراها فيه من الاثار السلبية من الناحية الاقتصادية والمؤشرات التي قالها الاخ جاسم كثيرة منها ارتفاع الدخل القومي يعني تزيد من التمتع بالسلع الاستهلاكية وان كان بدون سلبيات بمعنى ارتفاع الاستهلاك بشكل كبير جدا قد يكون فات ان المستهلكين يحصلون على منفعة من تناولهم لهذه السلع والخدمات ولكن قطعا لهذا الامر بحد ذاته آثارا اجتماعية واقتصادية حاضرا ومستقبلا . فهذه هي الاثار التي يمكن ان تسميها الاثار المادية والاقتصادية وهي ايضا الحقيقة مترابطة لان الاثار المادية هي الانفاق الحكومي على المدارس والطرق .. الخ ولكن هي مجرد محاولة فرز للترويح لا اكثر . اذن في الحقيقة كيف اثر هذا التطور المادي والاجتماعي على مسألة اتخاذ القرارات . بالطبع ان القرار السياسي ليس مصحوبا ايضا بافكار وايديولوجيات ومؤسسات اقتصادية واجتماعية من النقابات والاحزاب منها الجمعيات الفكرية والجمعيات الثقافية ...

الخ . فعندما نقول تتبع المحاولة واثر معين فى مجال السياسة اثر هذا الشيء فى المؤسسات فى تفكير الافراد وسلوكهم الاجتماعى والسياسى . طبعا اعتقد ان الاثر السياسى كما ذكرت فى السلوك السياسى هو محاولة انتقال المجتمع الذى كان تعيش فيه الدولة او بمعنى آخر من انفاق الدولة يعتمد على النشاط الاقتصادي . اذن النشاط الاقتصادي يعتمد على الدولة . والحقيقة كمثال كيف أن النشاط الاقتصادى يعتمد على الدولة والدولة تعتمد على النشاط الاقتصادي والعكس وهذه المسألة يعنى ضرورى تقيمها فى حركة انتفاضة مجلس ١٩٣٨ كان من احد المطالب الرئيسية الى جانب مطالب اخرى هى تنظيم الشئون المالية فكان من المطالب مثل تنظيم التعليم وتنظيم الصحة وتنظيم الجمارك وتنظيم الامن وايضا تنظيم الشئون المالية وبالذات الجمارك وفى ذلك الوقت بالطبع كانت الدولة تعتمد على ما تجنيه من الجمارك او الرسوم او الضرائب أو السمك او الغوص . وبالتالي كان الملاك والتجار فى ذلك الوقت فى وضع يعتبر قويا جدا من الناحية السياسية الا انه وكما قال الاخ جاسم السعدون انهم يملكون الثروة . والقصة المعروفة انه حدث خلاف بين الحاكم وبين احد التجار الكويت فقرر هؤلاء التجار ان ينتقلوا الى البحرين مما احدث ازمة فى المجال السياسى فى الكويت مما ادى الى ان الحاكم فى ذلك الوقت اضطر ان يرسل من يصلح ويتوسط لدى اولئك التجار لان نشاطهم من السفن كان مصدر دخل الكويت فى ذلك الوقت والشاهد على ذلك هى ميزانية حكومة المجلس وهى الميزانية الوحيدة فى ذلك الوقت وكانت كالتالى :

ميزانية الدولة ٢٦٣٠٠٠ الف روبية يعنى ١٩٠٠٠ الف دينار .

وبنود الايرادات كانت كما يلى :

١٥٠٠٠ الف من الجمارك .

١٠٠٠٠٠ الف رسوم محصلة عن تصدير الرمل والصلبوخ .

٤٠٠٠٠٠ الف رسوم تصدير الرمل الى العراق .

٤٥٠٠٠٠ رسوم شركة الكهرباء

٤٥٠٠ زكاة وواردات الجوازات والمحاكم .

واوجه الانفاق كانت كما يلى :

٢٠٠٠٠٠ الف روبية لافراد العائلة الحاكمة ، والتابعين ٤٠٠٠٠ الف روبية ، رواتب جميع موظفى الحكومة ٢٣٠٠٠ روبية التى هى ١٧٠٠ جنيه استرلينى هى الميزانية لاعمال الاصلاح ـ والعمران وتشييد الدوائر الجديدة الخ ..

بالطبع مجلس ١٩٣٨ جاء بمعنى الاسباب المباشرة التى ادت الى مطالبته برفع وثيقة للحاكم من قبل المجلس . وهى انه يوجد مجالس منتخبة ومجالس بلدية ومجالس اخرى حدث ازمة فى انتخابات احد هذه المجالس بأن كان هذا الحاكم يريد ان يفرض التعليم او التدخل فى الانتخابات فالقيادات السياسية وهى كانت قيادات اقتصادية تجارية فى ذلك الوقت رفضت هذا الشيء واثارت التعهد الذى اخذ على الشيخ احمد الجابر حينما تولى الحكم سنة ١٩٢٠ بأن يكون مجلس شورى منتخب من الشعب طبعا الحركة تطورت وانتزعت الدستور ولكن اصطدمت بالحاكم وبالانجليز لاسباب مختلفة البعض يفسرها مسألة تكتيك والبعض يفسرها بأنها اصطدمت بالاتفاقية السرية لشركة النفط طبعا الاسباب متعددة وتعطى لاجهاز ذلك الحق . ماذا حدث بعد النفط والخمسينات ؟ وهى اعتقد انها المرحلة الثانية والمرحلة هى التى تمتد من النفط الى اوائل الستينات فى هذه الفترة بدأت النهضة وبدات المكاسب المادية والاقتصادية والاجتماعية واصبح فيه مجال انتعاش فى الحياة ولكن هذه الفوائض الضخمة من دخلنا بعد سنة ١٩٧٤ كيف كان الصراع السياسى فى الخمسينات طبعا فى الخمسينات وبعد فترة سكون فى الساحة الكويتية بدأت فيها عودة كثير من الشباب الكويتى المتعلم والعائد من الخارج وعنده وعى وانتشار الوعى والتأثر بما هو حاصل فى الوطن العربى او فى المنطقة . ومعروف انه منطقة ما بعد فترة الحرب العالمية كانت فترة للحركات الوطنية فى العالم وهذا الشيء لا بد ان تتأثر به الكويت من موضوع فلسطين وثورة الجزائر وثورة جمال عبد الناصر والعراق كل هذه المسائل اثرت فى تحريك الساحة وعمل على تحريك القوى الشعبية بحق المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى . وابرز ما فى هذه الفترة أن جميع المحاولات ابتدأت بعد عبدالله السالم بأن كان فيه مجالس منتخبة ثم صار فيه صراع بين المجالس المنتخبة وبين بعض افراد الاسرة وكان على ما اظن جرت انتخابات ثانية لبعض المجالس وبعد ذلك حلت المجالس او استقالت بعد ذلك اصبح فيه محاولات لانشاء مجلس موحد لكن كل هذه المحاولات انتهت بعدم اتفاق مع السلطة واخر هذه المحاولات كان فى انتخابات المجلس الموحد ولكن السلطة اعترضت على نتائج الانتخابات وطلبت استقالة افراد معينين من الذين نجحوا فى الانتخابات . فالمجتمعون فى ذلك الوقت وطبعا وقتها كانوا يمثلون الكثير من الطبقات التجارية الى جانب المثقفين قد رفضوا هذا الامر خوفا من ان التسليم به قد يجر كل مشروع فكرة المشاركة الشعبية والمسألة محاولة التطوير الدستوري والقانون وطبعا بعد ذلك اتت فترة ازمة عبدالكريم قاسم وبعدها قررت السلطة ان تستجيب للمطالب الشعبية في ايجاد القوانين والدستور وسن الدستور وهذه الفترة كانت ابتداء من الخمسينات وابرز ما فيها كما اعتقد هي

الانتخابات الاولى انها نجحت ما يمكن تسميته بالعناصر المثقفة الوطنية والقومية ويمكن ان نقول كانت علامة بارزة على تقدم الوعي بمعنى ان هذا القرار من قبل الناخبين لم يتأثر مثلا لا بالعلاقات الاسرية ويوجد شواهد على ذلك انه مثلا وجد بعض المعروفين من رجال الاسرة الفلانية تجد ان الشاب قد نجح في الانتخابات ولكن عمه خسر الانتخابات رغم ان الاثنين يتمتعان بسمعة طيبة يعنى ذلك انه ما في فرق بين نتائج الانتخابات وتسمية الاصوات التي حصل عليها الشباب تحت مواصفات هؤلاء الشباب هم شباب فهمهم مخلص لمسائل الاصلاح ..الخ بالطبع ان اكبر مكسب للدستور فيتلك الظروف انه يعتبر دستورا متقدما في كثير من المكاسب التي انطوى عليها وهي محتوى تقريبا عليها معظم ما جاء في وثيقة حقوق الانسان من ناحية الحريات السياسية والاجتماعية وحرية الفكر والصحافة . فيما بعد بدأ تدريجيا التفاف على مكاسب الدستور وتغيير مواد الدستور بقوانين واحيانا حتى القوانين التي توضع يمكن تطبق بشكل اسوأ . ايضا السمعة المميزة لهذه الفترة اي فترة الخمسينات تحالف قطاع واسع من العناصر الواعية المثقفة من مختلف الطبقات الى جانب ايضا كثير من عناصر طبقة التجار والرأسماليين الوطنيين تحت شعار بأن الحكم الدستوري يجب المحافظة عليه وتطويره مهما كانت السلبيات ومهما خسرت مجموعة وكسبت مجموعة في مقاعد المجلس ... الخ . بالطبع كان المجلس في الاول فيه محاولة لترشيد القرارات السياسية فبدأ مشروع مساعدة الحكومة على الانفاق من المالية الخ . مطالبات بالتطهير ، مطالبات بتطبيق المقاييس الحديثة في الادارة للاكفأ ومطالبات بتطبيق القوانين على الجميع سواسية وهكذا الى ان جاءت سنة ١٩٦٧ ويبدو ان السلطة اتخذت قرارا ان العملية لا تسير في مصلحتها فأدت الى الاستيلاء على صناديق الانتخابات وابعاد المرشحين الذين كان ممكن يكون لهم نصيب في النجاح والعملية سارت في شكلها الطبيعي والمجيء بأشخاص اختارتهم السلطة وهنا خسر تجربة ١٩٦٧ التي هي تجربة المجلس المزور وطبعا الذي حصل انه كان فيه عزلة بين السلطة وبين معظم القوى الاجتماعية في الكويت بما في ذلك كبير من الرأسمالية الوطنية ، والرأسمالية الوطنية ممثلة ببعض رموزها . وقع البيان الذي صدر من المعارضة من عدد من النواب في ذلك الوقت بادانة الحكومة في تزوير الانتخابات وبأبطال حل المجلس والمجيء بعمل انتخابات جديدة لمجلس جديد لكن العملية استمرت لسنة ١٩٧١ ، وفي سنة ١٩٧١ اضطرت السلطة للتراجع عن اجراءات سنة ١٩٦٧ وسمحت باجراء انتخابات لم يكن فيها تدخل وبعد ذلك جاء مجلس سنة ١٩٧١ وشهد فترة انفراج وحقق مكاسب ثم جاء مجلس ١٩٧٥ ايضا وبعد ذلك انتهت العملية في عام ١٩٧٦ . الذي اريد ان اقوله

هنا انه ايضا في هذه الفترة الى جانب هذه التطورات حدث تطورات في جهاز الدولة ليس فقط في جهاز الدولة ولكن في جهاز الموظفين اجهزة الاعلام ، اجهزة التربية كل هذه تطورت ، السلطة اصبحت واكتسبت خبرة وممارسة واصبح عندها مستشارون واستطاعت معنى ذلك انها اذا لم تركز العناصر ويمكن تسميتها الموالية للسلطة التي تقبل بأي قرار من السلطة دون ان تناقش او تساعد القرار عن مدى صحته ومصلحته للمصلحة الاجتماعية ام لا سواء اختيار هذه العناصر وفي الحقيقة باحتواء هذه العناصر الجديدة التي يمكن ان تأتي وتتطلع ولكن شيئا فشيئا هذه العناصر الشابة الوطنية المتحمسة سرعان ما تفقد حماسها وتوثبها وتصبح اداة في يد السلطة ، اداة طبقة في يد السلطة أي بمعنى انه ما استخدم اداة طبقة لا أقصد فيها الناحية الاخلاقية ولكن اقصد فيها الناحية الموضوعية . الناحية الموضوعية انه يشترط في أي شخص قيادي اداري يستعمل ذهنه ويحكم ضميره وعقله في مدى صلاحية اي قرار أو عمل يطلب منه اتخاذه او يشارك في اتخاذه حسب مصلحته وصحته يعني الموقف من هذا الشيء بالضبط هذه التطورات تركز في الثروة الاقتصادية اعتماد النشاط الاقتصادي على الدولة سواء كان اقصد دخول التجار او المقاولين او ينعكس فيه دخول العاملين كما ذكر الاخ جاسم . انه يوجد كثرة من العاملين العاديين في مختلف درجاتهم اصبحوا يشعرون بأن رزقهم في يد الدولة وبالطبع انه في يد الدولة بمعنى في يد مسئول ما في الدولة والجزاء والعقاب لا يعتمد على مدى النشاط او مدى كفاءته وانما يعتمد على رضا الدولة فمثلا في مسئول ما عن هذا الشخص وعن اجتهاده . وان قوة اجهزة الدولة بما في ذلك يعني في سيطرته عن طريق الجهاز الوظيفي على اجهزة الشركات ومؤسسات الدولة بشكل عام . والنشاط الاقتصادي أصبح في يد الدولة تقرب من تشاء وتبعد من تشاء ، الامن ، الجيش ، البوليس ، المباحث كل هذه اجهزة تستخدم الحقيقة عملية تركز القرار السياسي في ايدي القمه ورفع اسعار النفط في سنة ١٩٧٤ الحقيقة اعطى زيادة في مقدرة السلطة لتركيز قوته في هذا المجال ، وانني اعتقد بأن ما دام هنالك فائض اقتصادي وفائض لدى الدولة بين الانفاق العام وبين الدخل النفطي فان الدولة تستطيع من خلال القنوات هذه تحكمها في مصير ووضع كل شخص . واذا اخذنا بعين الاعتبار بمعنى كل موظف وكل تاجر فالحقيقة ايضا اتت تحصل على بيت ما تحصل على بيت تحصل على كهرباء وما تحصل على كهرباء وتحصل على تليفون وما تحصل على تليفون تحصل على رخصة تجارية او على رخصة محل بنشر على اي شيء كل هذه العمليات في الدولة والدولة تستطيع ان تنالك اين ما كنت فبطبيعة الحال هذه لا بد ان تؤثر سلبيا على مبادرات

المواطنين ويصبح من يحاول ان يعرض نفسه لعدم الترقية او لابعاده من منصب او لتجميده او لكذا وكذا يعني انني اقصد فى المجتمع الكويتي يعرضون انفسهم لمخاطر والتعرض للمخاطر قد يأتى بمجرد عدم موافقته واحيانا عدم صياغة وخدمتك لقرار خاطيء او اتجاه خاطىء . فى سنة ١٩٧٤ فى الحقيقة ثبتت المسائل بأن زاد الفائض الموجود لدى الدولة فاذن الدولة تستطيع ان تصرف وهذا ما حدث اصبح فيه انفاق والدولة دائما عندها وسائل انفاق لنوع من الاقتصاص وطبعا خلقت حالة بمعنى لو طورنا المفهوم الذي قاله الاخ جاسم بأن الاشخاص معتمدون على السلطة فى مداخلهم وفى مطالبهم الحياتية بالحقيقة ايضا توجد فئة تريد ان تحصل على مكاسب لها لاحق لها فيها من خلال رضاء الدولة او من خلال الانفاق الذي تعطيه الدولة يعني فيه مسائل كثيرة جدا توضع لعضو مجلس ادارة او تصل عمليات ويغض طرف العين عنك وهذه قد حدثت كثيرا فى شركات يوجد ناس كثيرون استفادوا منها وشواهد معروفة فى البلد ومع ذلك كوفئوا فى اعلى مناصب من قبل الدولة فهذا معناه ايه ؟ معناه تشجيع الانحراف لدى المواطن او فى أسوأ الاحوال تشجيع السكوت وعدم التفكير فى مسألة القرارات التي تخص شئون المجتمع ، والذي انا اريد ان اقوله فى بعد سنة ١٩٧٤ اضافة ان زيادة هذه وبريق المكسب من خلال الدولة الذي ارتقى بالنسبة للطبقة العليا فى المجتمع الذي كما ذكر الاخ جاسم ان هذه الطبقة استفادت اكثر فطبعا النفط باع بعد ما حصل مكاسب للجميع ولكن حصل فرز اجتماعي ضخم جدا الذي نعتقد اننا نشاهده فى انه ينعكس فى امور كثيرة جدا حتى العادات والسكن فتوجد مناطق سكنية فهذه مناطق غنية جدا وهذه مناطق فقيرة هذا ما كان موجود حتى النشاطات الاجتماعية مثل الاعراس والمآتم . كل هذه امور اصبحت اداة نتيجة للتطور الذي صار . لما جئنا فى سنة ١٩٧٦ العام الحاسم الذي اعتقده هو انه بناء على هذا الظرف الذي صار فيه انحياز كامل من جانب قبل الطبقة الرأسمالية او الطبقة التجارية الى جانب السلطة بمعنى انها حادت عن موقفها التاريخي الذي هو كان دائما الدفاع عن الدستور والدفاع عن المكاسب الدستورية والحقيقة انني اعتقد ان هذا العامل من العوامل الاساسية التى رجحت قرار السلطة بانهاء التجربة البرلمانية بمعنى لو التجار اتفقوا ووقفوا مع بقية طبقات الشعب بصلابة اتجاه هذا الشيء فمن المؤكد ان الموقف كان قد تغير فى امور كثيرة جدا . اما ان السلطة لا تتجاوب فى هذا الموضوع او ربما حتى خلق موقف آخر كليا بأن يصير التوازن من الساحة الشعبية

فى المشاركة فى المجتمع . طبعا ولا شك انني اعتقد ما هو وضعنا الآن وهو ما اعتقده ان الوضع الآن يعتمد وماذا سيكون فى المستقبل او مسألة المشاركة الشعبية ما فى شك ان السلطة بكل الوسائل التي لديها من ارهاب يمكن ان تسيطر على المجتمع وتحكم قبضتها لمراحل زمنية معينة ولكن طبعا لا يمكن ان تفعل هذا الى ما لا نهاية والشاهد على ذلك هو موضوع ايران كان الحكم عنده سطوة اكثر وعنده اجهزة ارهاب اكثر وقيادات يستخدمها اكثر وموضوع اسبانيا وموضوع البرتغال تثبت انه مهما كان للانظمة لديها من سلطات تستخدمها ضد الشعب لا يمكن ان هذا الشيء يستمر . اولا لان الحقيقة القرارات الخاطئة تتمادى فى الخطأ ولا تقف عند حد بمعنى آخر ان الخاسر فى المجتمع مثل الجرثومة يستشرى يعني لا يمكن ان الجرثومة لازم تقضى عليه اذا بقت تستشرى وبالتالي احنا مثلا رغم ان المكاسب والتجربة البرلمانية مكاسبها محدودة لها كثير من الملاحظات والاخطاء ولا يمكن القول عنها انها كانت تلبي طموح المجتمع الكويتي وانما كانت تعتبر حدا أدنى للمكاسب ولكن كانت تفتح مجالا ونافذة للتطوير ومن هذه النافذة كانت مسألة الحكومة ولو بمجرد اثارة الشيء وليس بنقل القرار الحكومى يعنى كان الكويتيون اعتقد يرون فى المجلس انه ممكن ينبه للخطأ وما كانوا يطمحون بأنه يستطيع ان ينقض قرارات حكومية أو يفرض على الحكومة قرارات هي لا تريدها ولكن كانوا يعتبرون هذا خطوة للتطور . اذن الحقيقة الذي حدث الآن فيه ازدياد فى عدد المثقفين فى ازدياد فى عدد كبير جدا فى مناحى الحياة بعيدين عن السلطة وبعيدين عن ان تنالهم مخالب السلطة وبعيدين عن ان تغريهم مطالب السلطة ولا بد ان هذه الكثرة الصامتة هي فى النهاية تفرز قياداتها وتفرز افكارها وتفرز شعاراتها وتفرز مبادئها وسعيا لمطالب فى ترشيد القرار السياسي سواء فى السياسات الداخلية بشكل عام او فى العلاقات الخارجية .

وشكرا ،،

★ ★ ★

النفط ومستقبل دولة الكويت

جاسم خالد السعدون

١ ـ هناك بعض التعاريف والاتجاهات التي يجب الاتفاق عليها قبل الخوض في صلب المحاضرة . فعنوان المحاضرة هو « النفط ومستقبل دولة الكويت » وقد طلب الي أن اتولى الجانب الاقتصادي في هذه العلاقة . واول تعريف يجب الاتفاق عليه هو كلمة « النفط » والتي تبنى عليها تنبؤاتنا حول المستقبل . واعنى هنا ذلك الجزء من النفط الذي يصدر على شكل خام والذي يعادل نحو ٨٢٪ من اجمالي انتاج النفط حسب حصاءات ١٩٧٧ . أما المتبقى (١ر١٨٪) من الاجمالي فيذهب كمواد خام في صناعة تكرير النفط والغاز المسيل وصناعة الكيماويات . وأرى من الارجح معاملته على كونه ضمن قطاع الصناعة لما يتمتع به من خصائص الصناعة التحويلية .

وثاني هذه التعاريف هو تعريف « المستقبل » وسنركز هنا على المستقبل القريب اي فترة ٥ ـ ١٠ سنوات نسبة لان التنبؤ لاطول من هذه الفترة قد تجافيه العلمية ويغلب عليه الخيال خاصة واننا نركز اهتمامنا على منطقة من العالم غير مستقرة . ويقدر لعوامل عدم الاستقرار هذه ان تزيد على مر الايام ذلك لان كل دول المنطقة تتنازعها صراعات داخلية مردها عدم العدالة في توزيع الدخول والثروات مما قد يؤدي الى مواجهة بين أقليات المجتمع من النافذين والاكثرية التي تشعر بالحرمان دون وجه حق واعتقد بأن ذلك كان سببا جوهريا في تحريك احداث لبنان الدامية وفي استعداد الشعب الايراني للتعبئة لثورته الشعبية . ومن عوامل عدم الاستقرار ايضا عنصر الكبت السياسي او عدم اشراك الشعوب في اتخاذ القرارات المصيرية مما قد يحتم عليها فرض هذه المشاركة بوسائل العنف . ومنها ايضا صراعات الجماعات النافذة القبلية او العائلية من اجل تحقيق مزيد من النفوذ والسلطات مما قد يؤدي الى تغير جوهري فيها أو تغييرها كنتيجة لضعفها ان اتخذ هذا الصراع صورا أعنف . وهذه على أي الاحوال أمثلة لابعاد ما يتنازعها من صراعات داخلية قد يضيف غيرى اليها الكثير . ثم هنالك في عالمنا الحاضر تنازع على المنطقة من قبل القوى المسيطرة نتيجة كون المنطقة تمثل المورد الرئيسي لعنصر الطاقة الحيوي ولموقعها الجغرافي أيضا . وهذا ينسحب على كل دولة فيها على حدة . وأي تغيير جوهري ناتج عن صراعاتها الداخلية أو الصراع عليها من الخارج قد يغير في الافتراضات التي نبني عليها توقعاتنا للمستقبل ويبطلها . أما آخر هذه التعاريف فهو ما قد يوحي به عنوان المحاضرة وهو أن ما سنتناوله في سياق ما سيرد هو تصور لهذه العلاقة ما بين النفط والكويت ابتداء من يومنا هذا وما يليه ، أي باغفال طبيعة هذه العلاقة في تجربة الماضي . وقد يكون هذا التصور مقبولا لو أن حدثا مهما ومؤثرا في طبيعة هذه العلاقة قد وقع مثل

نشوء انخفاض حاد فى أسعار النفط ، أو تغير فى القيادة السياسية ومن ثم فى التوجه الاقتصادي للقيادة الجديده . وقد يكون مقبولا أن نتكلم عن التوجهات الجديدة فى علاقة ايران بالنفط من خلال ما بدر من تصريحات لقيادتها الجديدة . فنيتهم فى تخفيض انتاج النفط من ٦ الى ٣ مليون برميل / يوميا تعني انهم قد قرروا مضاعفة عمر النفط فى باطن الارض وتعني بأن ايراداتهم النفطيه ستقل بشكل أساسى . وبحكم توجيههم نحو التنمية قد يعني ذلك تخفيض بنود الانفاق الاخرى كالتسلح . وتوجيه هذه الموارد النادرة لاغراض تنموية . ويعني ذلك ايضا زيادة فى قوة الاوبك نتيجة تخفيض نصيب ايران من المعروض العالمي من النفط الخام من ١٥٪ الى ٦ — ٧٪ بما ينطوي عليه من دفع للاسعار الى أعلى ، هذا ان لم يعوض عنه كليا بزيادة فى الانتاج من الدول القادرة على ذلك . ولكن ما دام الكلام عن الكويت فلا يبدو بأن هناك امكانية للتغير الجوهري فى أسعار النفط وليس هناك تغير فى القيادة السياسية ومن ثم فى توجهات السياسة الاقتصادية كما لا يدعو الوضع القائم الى ذلك — فى الزمن القصير على الاقل — من وجهة نظر الاغلبية . ويبقى رصد وتحليل تجربة الماضي امرا حاسما فى تحديد مسار العلاقة فى المستقبل . بل وأضيف بأن هذه العلاقة قد لا تكون سوى امتداد لتجربة الماضى .

ولقد تركت حرية اختيار موضوع الدراسة للمحاضر شريطة التقيد بعنوان المحاضرة . والعنوان قد يوحي بتوجهات عديدة ممكنة مثل أن أرى بأن فرصة قيام كيان اقتصادي مستقل ومقدر له الاستمرار فى دولة صغيرة مثل الكويت تبدو غير مشجعة . ومن ثم فانني قد أتصور مستقبل هذه العلاقة فى ظل تعاون اقليمي قد يشمل الخليج والجزيرة العربية او ان اقول بدافع التفاؤل بامكانات أكبر لنجاح هذه العلاقة بافتراض تزاوج لعناصر الانتاج المعطلة فى كافة أقطار الوطن العربي . ولكن لا محاولات التعاون فى النطاق الاقليمي مثل توحيد العملة الخليجية قد نجحت أو مقدر لها النجاح ، ولا تجارب الجامعة العربية فى صيغ التعاون الاقتصادي العربي على مدى ربع قرن مثل السوق العربية المشتركة وتشجيع انتقال رؤوس الاموال وغيرهما كثير قد نجحت أيضا . ولسنا فى مجال تعداد أسباب هذا الفشل ولكنها أمور ذات صبغة سياسية مثل صراع القيادات على السلطة . لذا فمن الواجب ان نحتكم فى توجيه البحث الى افتراضات واقعية لكي لا نبعد فى احكامنا عن الواقع . وقد فرض علينا هذا الواقع ان نتعامل فى حديثنا عن النفط والكويت ضمن الحدود الجغرافية ومن خلال تجربتها السابقة والحالية . وذلك باستثناء الحديث عن بعض الاستثمارات ذات الطابع والمردود السياسى .

اما التوجه الثاني للمحاضرة فقد فرضته الظروف أو قناعات المحاضر . فمن خلال تجربة تفوق التسع سنوات فى التعامل مع الاقتصاد المحلي ومع المؤسسات القائمة على رسم السياسة الاقتصادية ومتابعة تنفيذها لا يبدو لي بأن هناك سياسة اقتصادية لها أهداف محددة وواضحة المعالم ومن الممكن ان نسميها سياسة تنمية اقتصادية . ولاثبات هذه الحقيقة فسيكون التوجه الرئيسى فى المحاضرة هو الجدل حول علاقة النفط كعنصر من عناصر رأس المال النقدي ـ بالتنمية الاقتصادية فى الاقتصاد المحلي . ان غياب الاهداف المرسومة سلفا للسياسة الاقتصادية سيدفعنا الى الاستعاضة عنها باهداف افتراضية لا بد وان تكون معروفة ومراد تحقيقها من قبل القائمين على رسم وتنفيذ هذه السياسة الاقتصادية ان وجدت .

٢ ـ بعد أخذنا فى الاعتبار ما ذكر من تعاريف وما فرض من توجيهات للمحاضرة سنبدأ بتعداد أهم الاهداف الافتراضية للسياسة الاقتصادية ثم نتولى نقاشها بالترتيب على ضوء تجربتنا . ويمكن ان نحصر أهم هذه الاهداف فى التالي : ـ

أ ـ معدلات نمو حقيقي مستمر ومستقر فى الدخل القومي .

ب ـ معدلات عالية من العمالة المنتجة .

جـ ـ ميزان مدفوعات متوازن .

دـ ميزان اسعار مستقر او معدلات مقبولة للتضخم .

هـ ـ عدالة فى توزيع الدخل .

وأنوه هنا الى ان هذه الاهداف الافتراضية صحيحة سواء كان الكلام خاص باقتصاديات تدين بالحل الرأسمالي لمشكلتها الاقتصادية أو أخرى تنتهج الخط الاشتراكي أو ثالثة تتبع اقتصاديات البين بين كالحال فى الكويت .

أ ـ معدلات النمو فى الدخل القومي : واستميحكم عذراً فى التعامل مع بعض الارقام والتواريخ لبعض الوقت . ويبدو لي من ملاحقة ارقام النمو فى الدخل القومي بان النمو النقدي فيه كان يعتمد اساسا على عاملين اثنين هما الزيادة فى كميات الانتاج فى الاسعار المعلنة لبرميل النفط او خليطا منهما . ففي السنوات التي كان فيها انتاج النفط يزيد بمعدلات متقاربة مع استمرار اسعار النفط شبه ثابتة مثل السنوات ٦٣/٦٢ ـ ٧١/٧٠ ، كان النمو النقدي فى الدخل القومي حوالى ٨٫٦٥٪ فى المتوسط . وهذا النمو المتدني نسبيا كان نتيجة اساسية لزيادة فى انتاج النفط بمتوسط سنوي بحوالي ٦٪ بالاضافة الى زيادة

فى دخل النفط نتيجة ما سمي باتفاقية تنفيق العائدات او عقد الاوبك نسبة الى جهود الاوبك فى تحقيقه فى اواسط الستينات . وقد ترتب على الزيادة من جانب وزيادة نصيب الحكومة من عائد البرميل بما يتراوح بين ٣ ــ ٥ سنت امريكي نتيجة الاتفاقية من جانب آخر زيادة فى عائدات النفط الخام المصدر ومن ثم زيادة فى الدخل القومي . ولكن معدلات النمو فى الدخل القومي يجب ان يراعى فيها ان تفوق معدلات النمو للسكان وهذه ضرورة حتى نستطيع الادعاء بأن نصيب الفرد من هذا الدخل يتزايد بمرور الزمن . وتشير احصاءات نفس الفترة للنمو السكاني الى نمو يبلغ حوالي ٢٫١٪ فى المتوسط اي ما يزيد عن معدل النمو فى الدخل القومي ، وبمعنى اخر فان هذا يشير الى تدني نصيب الفرد من هذا الدخل خلال عقد الستينات . كذلك فان احتساب معدلات النمو فى الدخل القومي يجب ان يراعى فيها اقتطاع معدلات التضخم او النمو فى اسعار مكونات هذا الدخل حتى لا نخدع بمعدلات النمو النقدى فى حين ان مستوى المعيشة الحقيقى فى تدن . وبالرغم من عدم توفر ارقام خاصة لنفس الفترة تميز بين النمو النقدي المذكور عاليه والنمو الحقيقي والذي يؤخذ به فى حسابات الدخل القومي فسأستعيض عنها كمثال ببعض الارقام المنشورة عن فترة أقصر . فبينما تشير احصاءاتنا فى الكويت الى المعدلات نمو نقدي تبلغ حوالي ٩٪ للفترة من ٦٥/٦٤ ــ ٧١/٧٠ فان احصاءات المصادر الاخرى تشير الى ان النمو الحقيقي للناتج القومي اي الدخل القومي زائدا الاستهلاكات للفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧١ كانت تتراوح بين ناقصا ٧٪ و صفر ٪ (ــ ٧ ــ صفر ٪) . (١) اي ان هذه الفترة قد تميزت بتدن مستمر فى المستوى الحقيقى للدخل القومى رغم الزيادة فى انتاج النفط والزيادات المتواضعة فى الاسعار .

وبمتابعة معدلات النمو النقدي فى الدخل القومي فى السبعينات نلاحظ بأنها قد بلغت حوالي ٣٥٪ فى المتوسط فى السنوات ١٩٧٢/٧١ ــ ١٩٧٤/٧٣ (اي الفترة الاخيرة من هذا العقد التي نشرت عنها احصاءات رسمية فى هذا الصدد) . ولقد بلغ هذا المتوسط اعلى حد له (حوالي ٥٥٪) فى ثلاث سنوات من هذه السنوات الخمس وهي ١٩٧٢/٧١ و ١٩٧٤/٧٣ و ١٩٧٥/٧٤ وذلك تبعا للزيادات الرئيسية المطبقة على اسعار النفط فى الفترة المذكورة . ففي سنة ١٩٧٢/٧١ زيدت اسعار النفط طبقا لاتفاقية طهران بينما شهدت فترة اواخر عام ٧٣ وبداية عام ٧٤ زيادات ملموسة فى الاسعار النفطية . اما متوسط

---

(1) Everett E. Hagen, The Economics of Development, Irwin Inc., 1975, table 1-8. p. 21.

النمو النقدي للسنوات ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٦/٧٥ فقد بلغ نحو ٧ر٤٪ مما يعني بأن النمو الحقيقي (وفقا للاسباب التي اتفق عليها فى تحليل عقد الستينات) لهذه السنوات قد كان سالبا ايضا .

هذا يعني بأنه على الرغم من تركنا لفترة سماح تفوق الـ ١٥ سنة منذ تصدير اول دفعة للنفط فى عـام ١٩٤٦ الى فتـرة البدء فى تقييم السياسة الاقتصادية اي عام ٦٣/٦٢ وهي الفترة التي نعتقد معها بأن الهدف الاساسي للسياسة الاقتصادية قد انحصر فى اشباع الحاجات الاساسية والضرورية للمجتمع ، فان الارقام تشير الى ان النمو الحقيقي فى الدخل القومي كان سالبا فى السنوات التي كانت الزيادة فى اسعار النفط او انتاجه ليست بالكبيرة . وبمعنى اخر فان النمو الحقيقي فى الدخل القومي كان سببه الرئيسي الزيادة الكبيرة فى اسعار النفط . فزيادة اسعار النفط عامل خاضع للطلب العالمي عليه والمعروض منـه ، كما وتؤثر فى تحديد اسعار توازنات لقوى اطرافها الضعيفة هي الدول المنتجة مجتمعة . ومن ثم فلا يمكن لدولة منتجة ان تدعي بان النمو فى دخلها القومي الناتج عن زيادات اسعار النفط كان احد اهداف سياستها الاقتصادية وخطتها التنموية .

اذن ، نخلص الى ان هذا الهدف الرئيسي من اهداف السياسة الاقتصادية لا يمكن لنا بان ندعي بأننا قد حققناه وحددنا سلفا معدلات نمو حقيقية مستمرة ومستقرة له . وفى السنوات التي كان فيها نمو موجب حقيقي كان السبب المباشر فيه عامل خارج عن ارادتنا وقدرتنا على التحكم فيه .

وأضيف الى ان معدلات النمو النقدي الموجبة والنمو الحقيقي السالبة قد تكون مقبولة او صاحبها تحـول او تغير سالب فى نسبـة مساهمة صادرات النفط الخام فى الدخل القومي . اي ان يكون هذا النمو نتيجة اساسية للنمو فى قطاعات تشارك النفط فى خلق هذا الدخل وتزيد مساهمتها النسبية فيه عـلى حسابه اذ ان ذلـك قد يعني بان الكويت تستثمر اموال النفط فى تنمية وتنويع المصادر الاخرى للدخل . وتشير الاحصاءات فى هذا الصدد بان هذا لم يحدث ايضا ، فمساهمة النفط النسبية فى الناتج القومي الاجمالي كانت ٦ر٦٤٪ فى عام ٦٨/٦٧ وبلغت فى عام ١٩٧٦/٧٥ حوالي ٥ر٦٥٪ وهذا يصور اعتمادنا الدائم على النفط . وكما اننا لم نحقق نموا حقيقيا مستمرا ومستقرا كأحـد الاهداف الرئيسية للتنمية ، ايضا لم ننجح خلال هذه الفترة الطويلة نسبيا فى تخفيف نسبة اعتمادنا على النفط كمصدر رئيسي وحيد للدخل وذلك بزيادة نسبة مساهمة القطاعات الاخرى فيه .

ب ـ العمالة : هدف اخر من أهداف السياسة الاقتصادية هو تحقيق مستوى عال من العمالة والذي يعني بالضرورة تشغيل اكبر لعناصر الانتاج في اي اقتصاد . وفي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة قد تعرف هذه العمالة العالية بالعمالة الكاملة وقد تعطي نسبة تتراوح مثلا ما بين ٩٤ ـ ٩٦٪ من اجمالي قوة العمل . اما في الدول المتخلفة او النامية فيصعب تحديد مثل هذه النسبة وهذا بطبيعة الحال يسري على الكويت . ولن اعطي رقما تقريبيا خاصا بالكويت وليست لي القدرة على ذلك ولكن يبدو بان رقما عاليا للعمالة قد تحقق بدليل اننا في الكويت لا نشكو من المشكلات التقليدية للبطالة .

ولكن العمالة المقصودة في الاقتصاديات المتقدمة هي العمالة المنتجة اي التي تتقاضى مردودا نقديا يقل او على الاقل مساو لانتاجيتها . وهذه القاعدة ليست بالضرورة سائدة في الكويت . وعلى سبيل المثال ، فالحكومة توظف ٤٠٪ من قوى العمل وقد تبلغ هذه النسبة ٥٠٪ اذا احتسبنا الوظائف العسكرية ، وهذه النسبة تشمل ٧٠٪ من قوة العمل الكويتية . وطبقا لاحصاءات مجلس التخطيط لسنة ١٩٧٢ فان ٣٠٪ من اجمالي العمالة الحكومية اميون و ٣٠٪ اخرى اشباه اميين ، أي ٦٠٪ من اجمالي العمالة الحكومية امية وشبه امية . وفي القطاع الحكومي قليلون هم الذين يكتسبون خبرات ومهارات جيدة وضرورية للبناء التنموي ، فالقطاع الحكومي قطاع خدمي عادي في معظمه والعاملون فيه يقومون باعمال لا تكسبهم الخبرة المطلوبة . اما مبرر الحكومة في توظيف هذا الكم الضخم من البشر فما هو الا محاولة منها لاعادة توزيع الايرادات النفطية الى العامة والذين نعتقد بان قسما كبيرا منهم يفتقد القدرة في المنافسة على ما هو متوفر من اعمال يربط فيها الراتب بالانتاجية . وهذا يفسر ايضا ما يتردد حول التضخم في الجهاز الوظيفي الحكومي ومحاولات الحكومة بين الحين والاخر للعلاج لهذا الجهاز بمجموعة من القرارات والقوانين كقرارات التضخم والتشجيع على التقاعد التي صدرت في بداية السبعينات او محاولة رفع الانتاجية بتعديل قانون الوظائف المدنية والدائر الجدل حوله الان . والعلاج بالقرار او القانون لن يحل المشكلة بأي الاحوال ولكن قد يخفف من حدتها في المدى القصير . فمشكلة العمالة او فائض العمالة وضعف انتاجيتها لن تحل بأي الاحوال بقرار او بقانون ، فقد يساعد القرار او القانون على تخفيف حدتها في المدى القصير ولكن حلها في تقديري ممكن فقط في حال تنمية وخلق القطاعات الانتاجية الكفيلة باستيعاب هذا الفائض الحالي والمحتمل بما يترتب عليه من رفع في الانتاجية الكلية . اذن ، فالعمالة قد تكون كاملة في ظاهرها ولكن كلفتها النقدية تدفع من فائض الانتاج النفطي اي مجرد ديون معدومة لحساب الجيل الحالي على حساب

الأجيال القادمة وذلك لكون قائمة الرواتب والاجور فى جزء لا بأس به منها هبة ليس لها ما يقابلها . وارجو الا يفهم بانني القي اللوم على القاعدة العاملة لانني لا اعتقد بان اللوم يقع عليها فى ضعف قدرتها الانتاجية ولكن السبب فى تقديري هو افتقارنا الى العمل المنتج والذي يجب ان يخلقه تخطيط القيادة . فلا يفترض فى الانسان العادي ان يصر على عمل اكثر انتاجية بكثير من الوقت والجهد مقابل نفس الراتب والتسلسل الوظيفي ، وحتى وان اصر فهذا خارج قدرته .

ومشكلة العمالة فى الكويت ليست فقط مشكلة القاعدة العمالية بل لعل مشكلة القيادة او معظمها ابلغ أثر . فالقيادات لا تخضع لمعايير موضوعية فى حال اختيارها فى معظم الاحوال ، وهناك معايير أخرى سأذكرها لاحقا لا يمكن وان تفرز قيادات قادرة على التعامل الامثل مع راس المال النقدي اي الايرادات النفطية او عنصر الانتاج الوحيد المتوفر للسلطة السياسية الاقتصادية . اما معايير الاختيار او المصافي التي تمر خلالها القيادات فهي فى تقديري تخضع للتسلسل التالي : ـ

١ ـ معيار الانتماء العائلي بمعنى انه يكفي ان تكون منتميا عائليا بشكل جيد وتعمل فى مجال ما لكي تكون قياديا فى هذا المجال .

٢ ـ معيار التصنيف السياسي وهو معيار حكمي تحكمي يصنف ضمنه الافراد الى معارض وموال . فقد لا يبلغ الفرد مستوى القيادة اذا كان مصنفا فى جانب المعارضة بغض النظر عن الكفاءة والعكس صحيح .

٣ ـ معيار القدرة على الاحتواء من قبل القيادة الاعلى او بمعنى آخر أن يكون المرشح للقيادة قادرا على تكييف مواقفه مع مواقف القيادات الاعلى بغض النظر عن تقييمه للمردود السلبي لهذا التكييف .

٤ ـ معيار الكفاءة شريطة الا يتعارض بشكل واضح مع المعيارين الثاني والثالث .

وقيادة بهذه التركيبة لا يمكن ان تتصدى لتحديات التنمية بل قد لا تكون لها مصلحة منظورة منها . ومن ثم فقد خلفتنا التجربة والواقع بين كم مهمل ضعيف الانتاجية والممثل فى القاعدة العاملة ، وكيف فى معظمه غير قادر على العطاء والتخطيط وقد لا تتفق مصالحه والمصلحة العامة والممثل فى القيادة .

اذن فقد تكون هناك عمالة كاملة فى ظاهرها ولكن ليس كما يفهمها راسم السياسة الاقتصادية فهي فى جزء منها عبء تستهلك فائض الانتاج

النفطي . وقد نجرؤ على القول بان العمالة في القطاع الحكومي هي احدى المعضلات الرئيسية لعملية البناء والتنمية في الزمن القصير على الاقل .

د ـ الاسعار : او سياسة الحكومة في المحافظة على معدلات مقبولة ومقدرة سلفا للتضخم ولا يبدو لي بأن هذا قد حدث او يحدث . وما حدث ويحدث هو حساب غير دقيق لمعدلات التضخم التي سادت في فترات سابقة رغم ضرورة هذا المؤشر لراسم ومنفذ السياسة الاقتصادية . بل ان حتى هذه الارقام اللاحقة لم تبدأ الكويت في حسابها الا في عام ١٩٧٢ . اما احد الامثلة لعدم دقته فيتمثل في اغفاله عند حسابه لمجموعة الايجار والتي تمثل ٨ر١٢٪ منه للسنوات ١٩٧٢ ـ ٧٧ رغم ما حدث من تطور كبير في الايجارات لهذه الفترة . ولاعطاء مؤشر لمدى تخلفه عن ان يعكس التطور الحقيقي في تكاليف المعيشة ، اقارنه بأرقام كل من السعودية والبحرين . ففي حين ان هذا الرقم قد زاد في الكويت بحوالي ٥٤٪ ما بين السنوات ١٩٧٢ ـ ٧٧ اي بمعدل ٤ر١٠٪ سنويا نجده قد ارتفع في البحرين في الفترة من ١٩٧٠ ـ ٧٧ بحوالي ١٣٤٪ اي بمعدل سنوي ١٩٪ وفي السعودية لنفس الفترة بحوالي ١٩٧٪ اي بمعدل سنوي يبلغ ٢٨٪ . وهذه اقتصاديات متشابهة ومرت بظروف متشابهة ولا يمكن ان تكون الفوارق في الارتفاع في تكاليف المعيشة فيها بهذه الحدة . وهذا يقودني الى الاعتقاد بان هذا المؤشر الهام لم يكن احد اهداف السياسة الاقتصادية التحكم فيه او السيطرة عليه او تقديره وتقدير اثره سلفا او حتى حسابه لاحقا بطريقة جادة وان كنت اعرف بأن هناك نية في الفترة الاخيرة لدى وزارة التخطيط لحسابه بطريقة افضل .

جـ ـ ميزان مدفوعات متوازن : وميزان المدفوعات في الكويت لا يمثل مشكلة وكذلك الحفاظ على اسعار صرف شبه ثابتة للدينار الكويتي امر سهل التحقيق . فميزان المدفوعات الكويتي يحقق فائضا مستمرا من زمن بعيد يعود الى انتاجنا من النفط بقدر يفيض عن احتياجاتنا الضرورية والكمالية . وقد ادت سياسة انتاج فائض نفطي الى القدرة على تكوين احتياطي او فائض نقدي رسمي ـ اي بدار بواسطة وزارة المالية ـ يبلغ حوالي ٨ ـ ٩ بليون دينار في نهاية ١٩٧٨ . وهذا الفائض ووجود نفط في باطن الارض مطلوب على مدار السنة ويحول بسهولة الى عملات حرة قابلة التحويل اجل امكانية مشكلة العجز في ميزان المدفوعات رغم اعتمادنا شبه الكلي على استيراد جميع احتياجاتنا وكذلك سهل كثيرا امكانية عزل اسعار صرف الدينار عن التطورات في ميزان المدفوعات رغم ارتفاع معدلات التضخم المحلية . وهذا يعني ان عدم وجود مشكلة ظاهرة في ميزان المدفوعات واسعار الصرف جاء كتحصيل حاصل لانتاج فائض نفطي وادارته بهذه الطريقة وليس نتاج تخطيط اقتصادي .

هـ ـ توزيع الدخول (١) فى غياب الاهداف الاقتصادية المرسومة

للسياسة الاقتصادية الحكومية نستطيع القـول بان اهداف الحكومة اقتصرت على اعادة توزيع الدخول من خلال الميزانية العامة من الدولة مالكة عنصر الثروة الرئيسي اي النفط الى العامة . فعن طريق توفير فرص للعمـل والمردود المادي للعمل تمكـن الافراد من شراء السلـع والخدمات وتقوم ايضا من خلال الميزانية بالتولي المباشر لتوزيع بعض الخدمات الاخرى وتوزعها على الافراد اما مجانا او مخفضة القيمة مثـل خدمات التعليم والصحة والكهرباء والماء والطرق ... الخ . وبالرغم من ان ذلك كان هدف السياسة الاقتصادية الرئيسي الا ان الحكومة كمـا يبدو لي لم توفق فى تبني توزيع عادل للدخول خلال تجربة استمرت أكثر من ثلاثين عاما .

فالانفاق الحكومي موزع علـى خمسة أبواب يمثل بـاب الرواتب والاجور المورد الرئيسي لدخول ٥٠٪ من قوة العمل ، وهذه الدخول تتآكل بفعل المعدلات العالية للتضخـم المستورد والمحلي بالرغم مـن الزيادات المستمرة فيـه . وباب المصروفات العامـة او باب الاستهلاك السلعي الحكومي يذهب الى قلة من موردي السلع يحتكرون توزيعهـا فى سوق الجملة . وتذهب مصروفات باب الانشاءات الى قلة من شركات المقاولات تسيطر على سوق التشييد والبناء .

وباب الاستملاكات العامـة أو الباب الذي يفترض فيه ان يكون لمعالجة الخلل فى التوازن في توزيع الدخول يمكن الفقير فى حال الضرورة مـن تحقيق المتطلبات الضرورية للمجتمع الجديد قـد أدى عكس الغرض المطلوب منـه . فمن دراسة عينة منه يتضح بأن ٣٠٪ مـن اجمالى المصروف عليه فى عشر سنوات (١٩٦٢ ـ ٧٢) قـد ذهبت الى ٥٪ من اجمالي المستفيدين مما أدى الى زيادة الهوة فى توزيع الدخول .

أمـا السياسة الضريبية فقد كان يفترض فيها ان تكون الملجأ للتأثير في الخلل فى توزيع الدخول لتحقيق بعض التوازن ، ولكن الاسباب ربما منها صراع النفـوذ والثروة فالسياسة الضريبيـة بهـذا المعنى غـير موجـودة .

الى جانب هذا وذاك لم تسن القوانين لتحمي المستهلك من قيام الاحتكارات فقام بعض الموردين باحتكار التوريد عن طريـق حيازتهم

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر دراسـة للمحاضر ، مجـلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، منشورات جامعة الكويت ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٧٩ـ١١٥ .

لحق تمثيل كبرى الشركات العالمية المتعاملة فى السوق المحلية . وتشير الاحصاءات لسنة ١٩٧٢ ـ ٧٣ الى ان ٥٪ من الوكلاء التجاريين يمثلون ٣٨٪ من هـذه الشركات وسيكون نصيب هؤلاء الوكلاء أكبر لو كانت النسبة هى لحصتهم فى مبيعات السوق . هذا يعني ان امكانية رفع الاسعار وزيادة هوامش الربح أو تحميل السلعة مصروفات محلية أكبر لسوء الادارة او التخزين . . الخ وارد نتيجة لهذه القوى الاحتكارية التي يتمتع بها المورد . كما يعني أيضا ان توزيعا عكسيا للدخول ممن لا يملكون الى من يملكون احتمالا قائما يدفع الحكومة الى محاولة التعويض لمن لا يملكون من الخزينة العامة عن طريق رفع الاجور والذي يمتص بزيادة الاسعار وهكذا .

كذلك لم تتوخ الحكومة العدالة فى توزيع المنافع العامة فاصحاب الثروة واصحاب النفوذ هم من حصل على النصيب الاكبر من رخص تجارية وصناعية ، حقوق التأسيس للشركات ، حماية جمركية لمنتجاتهم ، أراضى صناعية تخزين . . . الخ وهذا زاد من التباعد بين فئات الدخل في المجتمع .

هذا كله وغيره ادى الى ان يبلغ مؤشر توزيع الدخول (مؤشر جنى) فى الكويت ٤٧ر٠ فى سنة ٧٣/١٩٧٢ . اي ان توزيع الدخول فى الكويت أسوأ من جميع الدول الراسمالية المتقدمة التي توفرت لها احصاءات لدى وكذلك اسوأ من دول نامية اخرى مثل سرىلانكا والسلفادور وجواتيمالا وباربادوس وشبيهة بتوزيع الدخول فى الهند وأفضل من بعض الدول الاخرى مثل كينيا والمكسيك وكولومبيا . على ان الاهم من ذلك ان بعض المؤشرات الاخرى مثل ودائع البنوك أكبر من ربع مليون دينار وقروض البنوك أكبر من مائة الف دينار قد ازدادت بسببها الى الاجمالي بشكل مستمر منذ سنة ١٩٧٣ مما يعني ان المؤشر يزداد سوءا من تاريخ حسابه ٧٣/١٩٧٢ أي استمرار في ازدياد الهوة فى توزيع الدخول .

٣ ـ وحتى تكتمل الصورة ولا يكون الكلام قاصرا على الحكومة وقطاع النفط ، وحتى نجيب سلفا على ما قد يطرح من تساؤل حول بعض القطاعات الاخرى والتي تبدو الارقام المطلقة لمساهمتها عالية رغم تدني مساهمتها النسبية ، سأعرض لبعض القطاعات المهمة والتى قد ينظر اليها البعض كبديل محتمل لمصادر بديلة للدخل وبشكل موجز كما يلي :

أ ـ قطاع الصناعة وتشير احصاءات ٧٦/١٩٧٥ الى ان نسبة مساهمته فى الناتج القومي تبلغ ٧ر٤ ٪ . وهذه الصناعات لا تتضمن صناعة التكرير والكيماويات البترولية وانما تشمل صناعات مثل مواد البناء والاثاث والاصباغ والالياف الزجاجية وغيرها . وقد أدت التطورات الاخيرة فى اسعار النفط فى منتصف السبعينات واثرها على الايرادات الحكومية الى زيادة عالية في نسب نمو السيولة المحلية ادت الى ظهور مضاربة شديدة على اقتناء الاصول العينية والمالية مثل الارض والعقار والاسهم . وقد أدى ذلك الى رفع كلفة استثمار الاموال فى الفرص البديلة وجعل الحافز للاستثمار الصناعي هو ارتفاع الربحية فى استثمار الاموال في هذا القطاع فى المدى القصير بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية للبلد من قيامه في المدى البعيد . وهذا بدوره أدى الى قيام مشروعات صناعية تعيش بشكل مباشر وغير مباشر على الخزينة العامة عن طريق الدعم الحكومي بمنح الارض الرخيصة والحماية الجمركية والقروض المخفضة الكلفة والتمييز السعري . . الخ كذلك تعتمد هذه المشروعات في قسم منها على فائض القوة الشرائية التي وفرها فائض الانتاج النفطي . وان شحت الموارد النفطية لاي سبب من الاسباب فان قسما لا بأس به من هذه المشروعات ستفقد أهميتها المطلقة وبشكل حاد . ومن ثم لا نستطيع الاعتماد على وعود مساهمتها المطلقة في اعطاء حكم متفائل حول مستقبلها .

ب ـ وتبلغ مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة لنفس الفترة حوالي ٤ر٥٪ من اجمالي الناتج القومي . وهذه ايضا يعتمد الارتفاع المطلق فى ارقامها على قوة العلاقة الطردية ما بين الايرادات النفطية والواردات ، ففائض الانتاج النفطي وما ترتبت عليه من فائض فى القوة الشرائية خلق لدى المجتمع عادات استهلاكية باذخة ساهمت الى جانب الارتفاع الخارجي والمحلي فى الاسعار الى رفع المساهمة المطلقة لهذا القطاع . وستتأثر هذه المساهمة سلبا وبشكل حاد ايضا اذا ما شحت الموارد النفطية .

جـ ـ وتساهم الخدمات المالية لنفس الفترة ايضا بحوالى ٧ر٤ ٪ من اجمالي الناتج القومي . وهذا القطاع يتعامل بشكل رئيسى بالاقتراض واعادة الاقراض بفائض الارصدة النقدية ، وفائض الارصدة النقدية متوفرة ما دام هناك فائض في الايرادات النفطية والعكس صحيح وهكذا .

يبقى الى جانب هـذه القطاعات ومـا يمكن ان يحسبه البعض مصدراً مهما من مصادر الدخل فى المستقبل مـا يسمى بالاحتياطى او الفائض النقـدي . فالكويت تنتج نفطا اكثر من حاجتها وربما قدرتها على صرف ايراداتـه مما خلـف لها فائضا نقديا وظـف معظمه فـي أسواق المال العالمية وبالرغم من ان فائض الانتاج النفطي وزيادة أسعاره في السبعينات قـد أدت الى ارتفاع ارقام الانفاق العام من ٥٤٠ مليون دينار فى ١٩٧٣/٧٤ الى قرابـة ٢٠٠٠ مليون دينـار فى السنة الماليـة ١٩٧٨/٧٩ الا ان هـذا الفائض النقدي قـد نما ليبلغ حـوالي ٩٠٠٠ مليون دينار في نهاية عـام ١٩٧٨ بعد ان كان حوالي ٥٤٢ مليـون فى نهاية مارس عام ١٩٧٠ . وفـي تطور أخير فى عـام ١٩٧٦ قسـم هذا الفائض تقسيما دفتريا الى قسمين سمى أحدهما باحتياطي الاجيـال القادمة ويبلغ نصيبهم حوالي ٤٠٠٠ مليون دينـار والباقي للاحتياطي العام . وقد فرق القانون بينهـم وحمى احتياطـي الاجيال القادمـة اذ حرم المساس بـه ونظم عملية الاضافة السنوية لـه .

وقـد يبدو للبعض بأن وجود هذا الاحتياطي المحمي قانونا ضمانه ويدعـو الى الاطمئنان علـى مستقبل الاجيال القادمـة ، وأقول بـأن الوضـع لا يدعو الى التفاؤل اذا أخضعناه للنظرة والتقييم الواقعـى وذلـك للاسـباب التـاليـة : ـ

أ ـ ان مـا يحمى بقانون يمكن رفع الحمايـة عنه ايضا بقانون ، وتجاربنا فى الستينات عندما كنا نضيـف نسبة الـ ٥٪ الى الاحتياطي تطبيقا لنص القانـون ثم السحب منـه بقانون آخـر لا زالت ماثلـة وعنـد الضرورة سـتتكرر .

ب ـ بالمعـدل الحالي للانفاق العـام اى حوالي ٢٠٠٠ مليـون دينار لن يفي هذا الاحتياطى سـوى لمصروفات سنتين ، وحتى باضافة الاحتياطـي العام لـه سوف لن يكفي سـوى لمصروفات اربع سنوات ونصف السنة ومـا هذه بالفترة الطويلة فـي حياة الشعوب علما بـأن تجميعه قد استغرق حوالى ربع قرن .

ج ـ معظم هذه الاموال تستثمر فى أسواق أسعار صرف عملاتها غير مستقر وأسعار صادراتها فى ارتفـاع مستمر ممـا يعنى تعرضنا لخسارة حقيقية فى القوة الشرائية لهذه الارصدة فى حال استخدامها أو تحويلها .

د ـ هناك احتمال لتعرض هذه الارصدة لمخاطر سياسية فى حال حدوث أزمات تجعلها عرضة للقيود وربما المصادرة .

هـ ـ معدلات النمو فى هذا الاحتياطي لن يقدر لها أن تبلـــغ معدلات نموه فى منتصف السبعينات حتى مع الاخذ فى الاعتبار احتمالات الزيادة فى اسعار النفط خلال العقد القادم .

نقطة جانبيه اخيره قد تفيد فى تحديد مسار علاقة الـــكويت بالنفط وهى ما يمكن ان ندعوه بالتوجه السياسي الذى فرضه فائض الانتاج النفطي . فقد شجع فائض الانتاج النفطىالحكومة علىالاستثمار فىمجال يمكن أن ندعوه بأنه مجال ذو مردود سياسى . ونلمس هـــذا الاتجاه حيث يمكن للقارىء ان يتابع مصروفات الباب الخامس فى الميزانية العامه للدولة أو باب المصروفات غير المبوبة والمدفوعاتالتحويلية وكذلك استثمارات بعض المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ليلاحظ توجه هذه الاموال الى بعض الدول العربية لاغراض ليست بالضرورة مبررة من وجهة النظر الاقتصادية ولا اعني بطبيعة الحال استثمارات الصندوق الكويتي للتنمية . وكذلك يمكن متابعة وجه اخر للاستثمار السياسي من ملاحقة توزيع استثمارات الاحتياطى النقدى فى بعض الدول الغربية فى الحساب الختامي للدولة . ولكن يبدو لي بأن هذه الاستثمارات ايضا لم تعط مردودها السياسى المرغوب فى الاتجاهين فلم تساعـد على التأثير فى مواقف حكومات مثل مصر والسودان والصومال والى حد ما المغرب ولم تؤثر ايضا فى مواقف الدول الغربية واخص الولايات المتحدة وموقفها الاخير من القضية العربية والفلسطينية . وهـــذه الخلاصة صحيحة واذا كانت المواقف المعلنة للدول النفطية هى مواقفها الحقيقية واعتقدها فى الوقت الحاضر كذلك .

٤ ـ بهذا تكون الصورة قد اكتملت الى حد ما فى ملاحقـة اثر النفط بالاقتصاد الكويتي أو استثمار انتاج وفائض انتاج النفـط محليا لاغراض اقتصادية ، وحتى نكون قادرين على تحديد اسس مسار هذه العلاقة فى المستقبل ، لا بد لنا أن نلخص بعض العناصر والقـــوى التى أفرزتها تجربتنا الماضية والتي سيكون لها دور اساسى فىتوجهات هذه العلاقة ويمكن أن نلخصها فى جوانبها الايجابية والسلبيةكالتالى :ـ

الجانب الايجابى :

أ ـ قطاع خدمات غالى التكاليف وتكاليف الصيانة فى المستقبل ولكن يصلح كقاعدة لا بأس بها للبدء فى البناء التنموي مثـل الطـــرق والموانىء وخدمات المواصلات والنقل والتعليم والصحة .... الخ .

ب ـ عنصر بشري قليل الخبرة ولكنه اكثر تعليما مقارنة ببعض الاقتصاديات الشبيهة .

الجانب السلبى :

أ ـ لم تكن لنا تجربة حقيقية فى ممارسة البناء التنموى مما يكسب العنصر البشرى بعض الخبرات الضرورية للبدء فى هذا البناء .

ب ـ خلفتنا التجربة بمستوى مبالغ به من الاستهلاك الباذخ الذي تصعب العودة عنه لو قررنا تبني خط تنموي نعمل من خلاله على ترشيد الانفاق ووضع القيود على هذا النوع من الاستهلاك .

جـ ـ خلفت لنا التجربة والانفاق الباذخ مستويات عاليه من تكاليف المعيشة وتكلفة عنصر العمل وهذا بدوره قد أفقدنا الميزة النسبية للتنافس فى الاسواق على أساس السعر لو كانت احدى توجهات التنمية المحتملة هى الانتاج السلعى أو الخدمى . أو بمعنى اخر فان الدول حديثة التنمية والتى لا تملك منتجاتها ما يكفي من الشهره لا بد وان تنافس فى الاسواق على أساس الانخفاض فى أسعار هذه المنتجات . ولكن تكاليف الأنتاج فى الكويت فى ظل الظروف الحالية لمعظم المنتجات عاليه الى درجة اثرت بشكل حاد فى احتمال قيام مثل هذه الصناعات .

د ـ خلفت لنا التجربة مشكلة قاعدة عاملة ضعيفة الانتاجيه لعدم توفر القطاعات المنتجة ومعضلة قيادة يفتقد معظمها الرؤية البعيدة للمشكلات العامه وقد لا تتفق مصالحها وهذه المصلحة ويتصف معظمها بالضعف وربما قلة الخبرة والكفاءة .

هـ ـ خلفت لنا التجربة أيضا توزيعا غير عادل للدخول والثروات وخصت القلة بالكثير من الثروة بما تمثله الثروة من نفوذ قد يكون عائقا اذا كان جزءا من عملية التنمية يتعارض مع مصالح أصحاب النفوذ مثل ضرورة وضع بعض القيود على التجارة أو حركة رؤوس الاموال ... الخ . وفى الجانب الاخر تركت الكثره مع القليل من النفوذ مع شعور بالاحباط والحرمان قد يدفعها فى المستقبل الى المواجهة العنيفة مع القلة النافذة بغض النظر على الاثر السلبى لذلك على التنمية والاستقرار السياسى . وهذه المشكلة ستتفاقم مع الزمن ما لم تتنبه القيادة باكرا لاهميتها .

د ـ واخيرا خلفت لنا تجربة السنوات الاخيرة أى سنوات ما بعد زيادات الاسعار المعلنة لبرميل النفط وبالاضافة الى كل السلبيات المذكورة عاليه خلفت شعورا بالاسترخاء وبعدم الحاح عنصر التخطيط والدراسة كما واساءت الى حرمة الاموال العامة نتيجة وفرتها الوقتية وسأذكر بعضا من كثير يرجح وجهة النظر هذه : ـ

١ ـ ما اشيع حول امكانية انشاء مدينة كاظمة فى الطرف الشمالي من الحدود الكويتية مع العراق والتى قدرت تكاليفها الاوليه بحوالى ٧ بلايين دينار اي مـا جمع من احتياطي للاجيال القادمـة والحالية فى مدى ٣٠ سنه من عمر النفط . ولا أعلم ان كان المشروع قد الغى أو لم يلغ ولكن ما اعلم انه كمشروع قد حمل محمل الجـد دون تخطيط ودراسة اولية وانه قد كلف مبالغ من اموال عامة ذهبت للاستشاريين بالاضافة الى الوقت الضائع لبعض المؤسسات الحكومية علمـا بأن الغرض من انشاء المدينه سياسى لا بد وأن تكون له الكثير من البدائل الاقل كلفة والأبلغ أثرا .

٢ ـ ما اشيع حول احتمال انشاء بنك تجارى عملاق بدعوة من الحكومة مما يمكن أن يترتب على ذلك من التزام قد يؤدى الى خصـه بالتعامل ببعض الاموال العامه دون ان توضع له حسب علمى دراسة واحدة حول جدواه الاقتصادية .

٣ ـ ما صرف من مبالغ بلغت ١٤٠ ـ ١٥ مليون دينار بدعوى تعويض المتضررين فى سوق الاسهم أو المكـان الذي جـرت فيه عمليـات قمار مرخصه فى منتصف السبعينات . وبالرغم من عدم جواز ذلـك الاجراء لا من الناحية الاقتصادية ولا حتى الانسانية كان من الواجب واحتراما للاموال العامه ان تنشر اسماء المستفيدين سواء كانوا أفرادا او شركاء فى شركات استفادت ، حكمهم فى ذلك حكم من يستملك لهم ارضا او عقارا حتى يطمئن العامة الى أن اموالهم على أسوأ الافتراضات قد خدمت فى جزء منها أغراضا انسانية رغم أن ذلك عمـل وزارة الشئون .

افترض بعد هذه المقدمة الطويلة حول تجربة الماضى ونتائجهـا بأن ما تبقى لاحتمالات المستقبل لا يتعدى بضع كلمات . فبعد رصدهذه النتائج يبدو لى بأن المحصلـة هى فى صالـح النتائج السلبيةوبالتالى لا أعتقد بأنه منتظر مني بأن انهي المحاضرة نهاية سعيدة . فالمستقبل فى علاقة الكويت بالنفط ما هو سوى امتداد لتجربة الماضي مع تعميق سلبياتها .

النفط كعامل مؤثر في العلاقات الدولية

عبد اللطيف الحمد

فى الواقع ان المسالة النفطية لها بعدان أساسيان :

البعد السياسي والبعد الاقتصادي : وسوف اتناول فى هذا المجال الجانب الاقتصادى بقدر الامكان ، حيث انه لا يوجد بعد اقتصادى خالص او بعد سياسي خالص بالنسبة للنفط كعامل من عوامل الانتاج لانه يوجد تداخل كبير جدا ومزيج ذو ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة ونرى ذلك جليا فى العلاقات الاقتصادية الدولية سواء التاريخية او المعاصرة والتي انعكست دائما على العلاقات السياسية الدولية .

النفط والعلاقات الدولية ـ لمحة تاريخية :

بدأ اهتمام الدول العظمى لمنطقة الشرق الاوسط منذ اكثر من خمسين عاما ولكن الاهتمام أخذ يتسم بصورة اكثر جدية واكثر تركيزا ووضوحا بعد قيام ثورة النفط . لانه حتى عام ١٩٧٣ لم تكن الدول النفطية اكثر من مزارع وتختلف عن مزارع المستعمرين الفرنسيين فى دول المغرب العربي ـ فى الجزائر وتونس على سبيل المثال . حيث يأتون فى وقت البذار ثم ينتقلون الى جنوب فرنسا ويعودون مرة اخرى فى وقت الحصاد للحصول على الريع ، ثم يعودون ادراجهم الى باريس ، وهكذا . . . لان المزروع من الارض كان كافيا بالنسبة لهم فى ذلك الوقت.

ثورة النفط :

ان مؤتمر الدول المصدرة للنفط (الاوبيك) الذى عقد فى الكويت عام ١٩٧٣ كان مؤتمرا ناجحا وذا اهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي حيث احدث انعطافا حادا وتاريخيا فى العلاقات الاقتصادية الدولية فقد صدر عنه قراران هامان وهما : ـ

القرار الاول كم ينتج ؟

القرار الثاني بكم يباع الانتاج ؟

ان انتاج النفط بالنسبة للدول الصناعية الغربية ينظر اليه كسلعة استهلاكية ملحة ولها اولوية خاصة . وبما انها سلعة اقتصادية اذن تتحكم بها قوى العرض والطلب . لم يكن ذلك واردا فى الماضي فكان الانتاج من حيث الكم . وسعر النفط من حيث بكم يباع الانتاج فى الجانب الآخر من الصورة . يحددها المستهلك . قصد الدول الصناعية المستهلكة للنفط من المنتج للنفط وليس لديه سوى تقديم الكمية المطلوبة

من النفط والقبول بالسعر الرخيص الذي تفرضه السوق الغربية اما في الوقت الحاضر وبفضل منظمة الاوبيك ومنظمة الاوابيك فقد تغيرت الصورة تماما ، فقد اصبح المنتج هو الذى يحدد الكمية المنتجة من النفط ويفرض السعر المعقول الذى يتمشى مع متطلباته الاقتصادية من ناحية والتضخم المالي العالمي وارتفاع الاسعار من ناحية اخرى .

لقد أصبح منحنى العرض النفطي شبه ثابت ، وخاصة فى هذه المرحلة وبتعبير آخر أصبح عرضا غير مرن على الاطلاق ولا تتحكم به قوى الطلب مهما كانت الظروف الاقتصادية والسياسية .

ان الاحصائيات الغربية تشير الى ارتفاع حاد فى العائدات والفوائض النفطية فقد ارتفعت من ٤ بليون دولار سنويا فى عام ١٩٧٠ الى ٦٢ بليون دولار فى عام ١٩٧٣ ثم انخفضت الى ٣١ بليون دولار فى عام ١٩٧٥ وارتفعت ثانية الى ٤٢ بليون فى عام ١٩٧٦ .

ان الدول الغربية المستوردة للنفط كانت تنظر الى الدول المصدرة للنفط كأسواق تجارية لها . حيث يخشون على حد قولهم من أن دول الاوبيك لن تكون قادرة على صرف الجزء الاكبر من هذه الفوائض النفطية على الواردات من بضائع وخدمات ... الخ حيث تضطر دول الاوبيك فى النهاية الى اتباع الخيار الوحيد وهو استثمار هذه الفوائض فى البلدان الصناعية المتطورة ، كذلك يخشون من استبدال عملة باخرى فى عملية بيع النفط حيث يخلق تذبذبا حادا فى سوق تبادل العملات الدولية ويركزون بصورة خاصة على ضرورة أن يقوم صندوق النقد الدولي باتخاذ خطوة ما بالتعاون مع البنوك المركزية العالمية للدول الاخرى فى عملية استثمار الفوائض النقديه لدول الاوبيك . وذلك نظرا للعجز الحاصل فى ميزان مدفوعات بعض الدول الصناعية الغربية .

ثورة النفط وتغيير الصورة الاقتصادية :

نستنتج مما سبق بأنه قد حصل تغيير كبير ما قبل ثورة النفط وما بعدها فى الحقيقة أن ثورة النفط هي ثورة أساسية ، ربما حتى الآن لم نعطها حقها من الاهتمام والدراسة .

الجوانب السياسية التي تطرق اليها الدكتور جورج طعمه وما نتج عنها على الصعيد السياسي . أقصد السياسة التي خطط لها كسينجر – خير دليل على ذلك .

الجانب الآخر ترتب عنه قرار تخفيض الانتاج أو ثبات العرض نسبيا . هذا الجانب كان له أثر كبير فى أسلوب الحياة فى المجتمعات الصناعية لأول مرة شعر الفرد الامريكي بأهمية الطاقة وصعوبة الحصول عليها كان يعتبرها من المسلمات ومن السلع الاستهلاكية العادية التي لها بدائل كثيرة ولكن القرارات التي اتخذت فى مؤتمرات دول الاوبيك غيرت تلك الصورة نهائيا لم تعد الطاقة سلعة عاديه بل أصبحت سلعة ضرورية ومهمة جدا سواء على مستوى المستهلك العادى أو المستهلك الصناعي لقد أصبحت الطاقة فى الواقع من أهم عناصر الانتاج بشكل خاص حيث أن القرارات الهامة التي اتخذت فى مؤتمر منظمة الاوبيك بالكويت قد أثرت على الحياة المعيشية وأسلوب الحياة لكل فرد فى المجتمع الصناعي.

أثرت بشكل مباشر وشكل اساسي واعتقد ان انقطاع التيار الكهربائي فى مدينة نيويورك قبل حوالي عامين اعطى الفرد او المستهلك الغربي الاهمية التي يجب ان يعيرها للطاقة فقد اصبحت الطاقة سلعة ضرورية وحساسة ولم تعد سلعة استهلاكية عادية . فهي عامل انتاجي رئيسي ومهم جدا فى التطور الاقتصادي بشكل عام .

دول العالم الثالث ودور منظمة الاوبيك :

ان دول الاوبيك كدول نامية هي جزء من مجموعة دول العالم الثالث على الصعيد السياسى لم تكن تعطي أهمية تذكر لاية قرارات أو توصيات تتخذها تلك الدول فى الامم المتحدة . كانت الدول الصناعية الغربية لا تعطي تلك القرارات اهمية تذكر وتعتبرها امورا ثانوية ليس لها أي ضغط سياسي أو اقتصادى ، لكن بعد بروز منظمة الاوبيك ومنظمة الاوابيك فى الساحة السياسية والاقتصاديه وكجزء من مجموعة دول العالم النامى تغيرت الصورة مرة أخرى فأصبحت القرارات التي تتخذها دول العالم الثالث فى مؤتمراتها شيئا له اهمية اقتصادية وأهمية سياسية ينظر اليه بعين الاعتبار فعلى سبيل المثال الاجتماع الذى دعت اليه الجزائر فى الامم المتحدة سنة ١٩٧٩ ... والاهمية السياسية التي أعطيت له خير دليل على كلامي هذا .

الدول الاسيوية والافريقيه :

لقد بدأت قوى التحرر فى بعض الدول الافريقية والاسيوية فى النهوض والتخلص من نير الاستعمار فى أوائل الخمسينات وحصلت معظم الدول الافريقية والاسيوية على الاستقلال فى مطلع الستينات ربما بدأ المظهر الاستقلالي السياسي لدول أخرى قبل ذلك التاريخ . انما

الاستقلال الاقتصادى وهو الاكثر اهميه لم يبدأ الا فى سنة ١٩٧٣ والدول النفطية التي هي جزء من هذه الدول النامية اصبحت اسواقا ذات اهمية كبرى بالنسبة للدول الصناعية ، فأصبحت القضية دفاعا عن العمالة فى تلك البلاد وبالتالي أصبحت المنافسة تتخذ طابعا مباشرا ، ومن ناحية أخرى دخلت دول مثل كوريا ، تايوان والبرازيل المجال الصناعي وبدأت تغزو الاسواق العالمية منافسة بذلك الدول الصناعية التقليدية . فكوريا على سبيل المثال وصلت صادراتها فى عام ١٩٧٧ الى ١٢ بليون دولار وارتفع دخل الفرد الآن الى ١٢٠٠ دولار فى السنة بعد أن كان لا يتعدى ٢٠٠ دولار فى الخمسينات .

كذلك بلغت الخدمات التي تقدمها حوالي ٩ بليون دولار منها ٩٠٪ مخصصة لثلاثة بلدان (الكويت ـ السعوديه ـ دولة الامارات) أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية وغيرها فقد بلغت صادرات كوريا حوالي ٣ بليون دولار خصص منها للشرق الاوسط بليون ونصف البليون من الدولارات .

نستنتج من ذلك انه أصبح هناك منافسة شديدة من قبل الدول الصناعية لدخول هذه الاسواق ، وبالتالي أصبح هناك أطار جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية لم يكن موجودا فى الماضي وهو الاتصال المباشر ما بين دول ناميه ودولة نامية أخرى على حساب دول صناعية غربية كانت تحتكر هذه الاسواق .

الضجة حول عائدات النفط العربية :

أن أسعار النفط التى حددتها منظمة الاوبيك فى عام ١٩٧٣ لا تزال دون أسعار الطاقة البديلة كالفحم أو الطاقة الذرية أو انتاج البترول من الطفال الزيتي صحيح أن أسعار النفط ارتفعت خلال عام ١٩٧٣ وحتى أول عام ١٩٧٤ الى أربعة أمثالها ولكن كان بمثابة رد على ارتفاع السلع الغربية الاستهلاكية وقد كان هدف الاوبيك من وراء هذا التعديل يتمثل فى الامور التالية .

أولا : رفع أسعار النفط الخام والابقاء عليها فى مستوى مواز لمستويات أسعار مصادر الطاقة الاخرى .

ثانيا : الاخذ فى الاعتبار القيمة الحقيقية للنفط كمصدر للطاقة وكثروة وطنية قابلة للنضوب ويرتبط بها التطور الاقتصادى للدول المصدرة من جهة ثانية .

ثالثا : منع تدهور القوة الشرائية للمداخيل النفطية وذلك عن طريق ربطها بأسعار السلع والخدمات المستوردة من الدول الصناعية .

لقد كان من أهم الاسباب التي أدت الى زيادة سعر النفط هو التراجع الواضح فى القوة الشرائية لعائدات النفط بسبب تدهور قيمة الدولار الامريكى والجنيه الاسترليني فلو رجعنا الى أواخر الستينات لرأينا أن قيمة الدولار الامريكى قد تدهورت بنسبة ٣٥٪ وقيمة الجنيه ما يقارب ٤٠٪ وبالتالى انخفاض قوتهما الشرائية .

لقد نجم عن تدهور قيمة هذه العملات ارتفاع ضخم فى أسعار المواد الاستهلاكية والسلع الصناعية التى تستوردها الدول النامية ودول الاوبيك بشكل خاص وكان طبيعيا أن يرتفع سعر النفط .

أن الدول العربية المصدرة للنفط فى اشد الحاجة الى تلك العائدات وذلك لتطوير بلادها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها الى الامام . كذلك ساهمت الدول العربية المصدرة للنفط فى تنمية اقتصاد الدول العربية الاخرى الشقيقة ، ومن هذه الدول هى الكويت ـ على سبيل المثال ـ صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية الذى اسهم بشكل فعال ومباشر فى التنمية الاقتصادية للدول الشقيقة .

الحملة المسعورة التى تشنها الدول الغربية المستهلكة للنفط بما فيها الابواق الصهيونية

تحاول بعض الابواق الغربية شن حملة اعلامية ضد الدول العربية المصدرة للنفط متهمة اياها بأنها المسئولة عن أزمات الطاقة وارتفاع الاسعار فى العالم وتهدف هذه الدول الغربية المستهلكة للنفط من وراء هذه الحملة المسعورة الى تخفيض أسعار النفط العربى وذلك للحصول عليه بثمن بخس كما كان طوال العقدين الماضيين ، علما بأن هذه المؤسسات تدرك تماما أن الشركات الاحتكارية الغربية هى السبب المباشر فى ارتفاع سعر النفط بالنسبة للمستهلك فى الدول الغربية .

الشركات الاحتكارية الغربية :

تسيطر هذه الشركات الان على الاسواق الاستهلاكية فى الدول الغربية كما سيطرت على أسواق الانتاج فى الماضى ومع أن سعر برميل النفط بالنسبة للدول المنتجة قد ارتفع الى حوالى ١٧ دولار للبرميل الواحد الا أن هذه الشركات تبيعه للمستهلك الغربى بسعر يقارب الضعف وبذلك تجنى أرباحا طائلة على حساب المستهلك الغربي .

وينعكس ذلك بارتفاع الاسعار بشكل عام وهو المؤشر الحقيقى للتضخم المالى السائد فى دول العالم حاليا وجدير بالذكر أن هنـاك أسبابا أخرى لارتفاع سـعر النفط هى : ـ

أ ـ ازدياد الطلب

حتى عام ١٩٧٠ كان منحنى الطلب على النفط يزداد بنسبة ٨٪ سنويا وبعد ذلك أرتفع الطلب بصورة مفاجئة فى أوروبا بنسبة ١٥٪ وفى اليابان بنسـبة ٢٥٪ فى عام ١٩٧٣ .

ب ـ وضع الطاقة فى الولايات المتحـدة

أدى الى ثقل منحني الطلب مـن ٢٢٪ فى عام ١٩٦٩ الى ٢٧٪ فى عـام ١٩٧٣ .

وقبل ان انهى حديثي أود فى الواقع ان أطرح مثالين لدولتين ناميتين الاولى هى الجزائر والثانية هى البرازيل . اذا نظرنا الى دور الجـزائر فى الصورة الاساسية الدولية نجد أن للجزائر دورا مهما وكلمة مسموعة أكثر من البرازيل رغم أن البرازيل دولة متطورة أكثر من الجـزائر وفيهما نمو اقتصادى كبير وذلك بسبب أن الجزائر دولة نفطية بهـا ميزان مدفوعات قوى ، حيث أن لديها فوائض نقدية بسبب وجود العامل الانتاجى الرئيسى ـ وقد أصبح استراتيجيا ـ الا وهو النفط .

لم تكن المكسيك فى الماضى عنصرا اقتصاديا مهما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ولم تكن الصورة على ما هى عليه اليوم ، فبعد اكتشاف النفط فى دولة المكسيك أصبحت قادرة على استغلاله ـ تجاريا ـ غيرت الولايات المتحدة من استراتيجيتها تجاه هذه الدولة لانها وجدت أن هناك طاقة يمكن استغلالها ومـواد خام لها اهمية اقتصادية وبالتالى حدث هذا التغيير الجذرى فى العلاقة الدولية بين المكسيك والولايـات المتحـدة .

نستنتج من هذا كله أن للنفط دورا اسـاسيا فى بناء العـلاقات الدولية فهو عنصر مميز لهـا سـواء على الصعيد الاقتصادى أو الصعيد السياسى أو الاجتماعى .

النفط كعامل مؤثر في العلاقات الدولية

الدكتور / جورج صدقة

تقـــديم :

السيد الرئيس ايها الاخوة والاخوات ، الموضوع الذى انيط بنا نحن الاخـوة الثلاث معالجته لابد ان يكون فيه بعض التداخل أو التكرار ، لان موضوع النفط أو دوره فى العلاقات الدولية لابد أن تكون هناك عدة آراء وخواطر تتحد فيـه أو هى قريبة من بعضها البعض فاذا وقع مثل ذلك فانا مقدما اعتذر عنه .

المحاضرة :

ثمة تحفظ اولى أود ان ابتدأ به فى غضون هذا البحث وهـو عندما نبحث سياسة العلاقـات الدوليـة أو السياســة الدوليـة فلابـد ان نفرق بين الشكل والمضمون بين الموضوع وبين ما يحمد عنه الموضوع . فالسياسة كسياسة أو كدبلوماسية ليست مطلبـا فى حد ذاته وانما هي مطلب لامر آخر .

فالسياسة هى وسيلة لتحقيق أهداف وطنية أو قومية ، أو تتعلق بمجموعة بين الامم والشعوب ، وهى بالتالى اما أن تكون سياسة اقتصادية أو ماليـة أو نفطيـة .

اما أساليب السياسة من تبادل السفارات الى ايفاد الوفود والى ما اشبه ذلك وما يتفرع عنه أو ينشـأ منه فهو نتيجة مكملة للعمـل السياسى الذى لابد ان يرتبط بتحقيق او تنفيذ منهج معين .

اذن هذه الملاحظة الاولى أقول ان السياسة الدولية كسياسة انما هى محمـود يحمد على موضوع .

وان الموضوع هو المحتوى السياسى وما تسعى السياسة لتحقيقـه وعندما يتساءل المرء يحول دور النفط فى العلاقات الدولية فالصعوبـة تأتي لا فى تحديـد العناصر التى تدخل فى هـذا الموضـوع ، ولكـن فى ان يتساءل عما لايدخل فيه . ذلك اننا اخذنـا النفط مـن نقطة البحث عنه حيث يبتدىء بجيولوجيا النفط الى آخر ما يتم فيـه وهو توزيع النفط فان الامر ينتقل من دوله ومن علاقة دوليـة الى علاقة دوليـة لتأخـذ اشكالا أخـرى وبالتالى فان النفط فى جميع هـذه المراحل هـو ملازم للعمل الدولى واذا قلنا ان العمل الدولى ملازم لتطور مراحل النفـط يكون ذلك صحيحا ايضا . فمثلا لو اخذنا العناصر التالية مـن موضوع النفط .

(الجيولوجيا والبحث والتنقيب والصناعة النفطية) وترتيبها الدولى والتغيرات المستمرة التى تقع فيه الاتصال النفطى فى جميع مشتقاته وما ينشأ عن ذلك من عائدات النفط واستثمارها وايداعها وتحويلها وتطور الاتفاقيات النفطية بمواجهة التطور - السيادة والنواحي القانونية لاسيما بعد خروج البلاد النفطية التى معظمها فى العالم الثالث من دور الخضوع للسيطرة الاجنبية الى دور الاستقلال التام وتشكيل الشركات الوطنية واقناعها بالمسئوليات القومية .

لو أخذنا المنظمات الاختصاصية التى تعمل فى النفط والطاقة (الاوبيك والاوابيك وكالة الطاقة الدولية) ووكالة الامم المتحدة للطاقة) تمييزا لها عن وكالة الطاقة الدولية فى جميع هذه الامور التى عددتها بما فى ذلك المنظمات الاختصاصية يلعب النفط دورا أساسيا من حيث ايجاد متغيرات مستقلة أو معتمدة فى وجودها على غيرها المداخيل التى تضعها فى السياسة والنتائج التى تنتج عنها ولا أريد أن استفيض فى كل ناحية من هذه النواحى ، ولكن لو أخذنا مثلا ناحية ترافق جميع النقاط الخمس أو الست وهي التكنولوجيا ونقطة التكنولوجيا فى هذا الموضوع الذى يتحدث فيه كل متحدث والذى تعالجه كل منظمة من المنظمات الدولية الان لو اخذتها من حيث ان لها صفة حضارية أو ثقافية بمعنى انها تراث حضاري مشترك أو أنها نقل التكنولوجيا من بلاد متصنعة الى بلاد تصنع سياسة للتصنيع الى شروع فى التكنولوجيا واتفاقاتها الدولية .

كل هذا يجعل للتكنولوجيا أوجها دولية كما يحصل لجميع النواحي الاخرى التى ذكرتها - نواحى دولية لا يمكن أن نفصل بينها وبين النفط وهذا بجملته فلو كان هنالك مجال للاستفاضة فى بحثه بشكل ما ، يمكن أن يشار اليه بأنه اطار تحليل للبحث يمكن من خلاله وبالاستناد اليه ان يحقق ما أثرت اليه من المداخل والنتائج من متغيرات مستقلة وغير مستقلة التى تدخل فى السياسة النفطية من حيث انها تنقيب أو اقتصاد أو مال أو سياسة او اتفاقيات وتجعل منها معالم قائمة بذاتها وتدرس لذاتها ، لو خرجنا من هذا الاطار التحليلى لواقعنا العربى ماضيا وحاضرا ومستقبلا واردنا أن نربط بينه وبين هذا الاطار التقليدى سأرغب أن أشدد على النواحى الاتية : -

أولا : الحاضر ابن الماضى ومثقل بالمستقبل وهو كذلك مهما بدا بعيدا أن نتحدث عن الاتفاقيات التى وقعت مثلا بين عام ١٩٠٠ - ١٩٢٠ والتى كان معظمها اتفاقات سرية وقلنا أن هذا بعيد عنا الان فنحن نقع فى خطأ فكرى او بعدى ، ذلك أن الوضع الذى نحن فيه الان بشكل أو بآخر انما هو نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للاتفاقيات السياسية التى كانت اتفاقيات نفطية وعقدت خاصة بين عام ١٩١٤ - ١٩٢٠ والتى فعلا

رسمت الخريطة السياسية والخريطة الجيوسياسية للبلاد العربية للوطن العربى كما تعيش فيه الان وسأعدد فقط عددا من هذه الاتفاقيات .

اتفاقيات سايكس بيكو ١٩١٨ ـ اتفاقية لوزان ـ اتفاقية سان ريمو ـ اتفاقية تخطيط الحدود بين العراق وتركيا ـ وتدخل هنا مشكلة الموصل واتفاقية شركة نفط العراق المعقودة عام ١٩٢٨ .

أنا واثق ان جميع هذه الاتفاقيات وتواريخا تعرفونها جميعا جميعا ولكن ما هو الجديد ؟ الجديد فيها ان الوثائق السرية التى كانت تعتبر سرية الى ما قبل سنتين أو ثلاث والتى تظل سرية خلال ربع قرن أو ثلاثين سنة فى انجلترا أو فرنسا او امريكا انما اصبحت معلنة ومكشوفة وهي الآن فى متناول ايدى الدارسين والباحثين فى البلاد الثلاثة التى ذكرتها اتفاقية سايكس بيكو مثلا امر معروف للجميع وأعتقد أنه فى صفوة دراسة هذا الموضوع يجدر بالدارس أن يأخذ مثل هذه الاتفاقية بالبحث والتحليل الدقيق لنرى كيف أنها مدت خطوط انابيب النفط والمصاب على المتوسط التى يجب أن تكون عليه حيفا ، عكا ، صيدا ، طرابلس .... الخ .

المناطق التى يجب أن تمر بها خطوط انابيب النفط ، كيف تقتسم هذه المناطق بين انجلترا وفرنسا ، كيف منطقة معينة اسمها فلسطين يجب أن تفرز عن المنطقة العربية بكاملها بحيث أن دارس هذه الاتفاقية وهذه الاتفاقيات سيلاحظ عند ذلك تلازما مطلقا منذ البداية بين قضية الصهيونية واسرائيل وبين قضية النفط العربى ونحن فى نتائجه الان ، فى هذه الساعة بالذات التى تجمعنا هنا الى دراسة هذه الوثائق أو خلفياتها فى الوثائق السرية تلقى أضواء كثيرة لم تكن ملقاه من قبل لاننا عرفنا هذه الاتفاقيات فى حدودها الكبيرة ، ولم نعرف الاتفاقيات السرية التى كانت وراءه والاغرب مقايسة على ذلك والحكم أنما هو حكم بالقياس بما يتم الان .

نتحدث الان عن اتفاقية السلام الامريكى المصرى الاسرائيلى ولكن أنا فى شعورى انطلاقا من هذه الامور ومن هذه الخلفيات التاريخية المريرة ان ما عرف عن هذه الاتفاقيات انما هو رأس قمة الثلج واما اكثره واعظمه حتى الان هو غارق فى المحيط لا نعلم عنه ولم نعرف عنه شيئا ، ماذا سيكشف المستقبل ؟ أن الله وحده عز وجل يستطيع وحده أن يجيب على هذا السؤال . ولكن كما أن الماضى كشف عنه فى حاضر فى وثائق سرية فليس من المستبعد أن تكون هناك اتفاقيات سيكشف عنها فيما بعد ، والدليل الظاهر أن الحرب العالمية الاولى التى عقدت هذه الاتفاقيات اثناءها كانت بمثابة هزة ارضية

كبرى أحدثت شكوكا وأخاديد وفتحت ارضية واقامت جبالا وهضابا ، ومازلنا نعيش فى نتائجها ووديانها وهضابها وما خلفته من شكوك حتى هذه الساعة التى نتحدث فيها ، هذا فيما يتعلق بالماضى الذى يتصل بحاضرنا ، ماذا عن الحاضر اليوم أعتقد أن من بديهيات الامور أن المنطقة العربية اجمالا ومنطقة الخليج بصورة خاصة هى بسبب المخزون النفطى الكبير الذى هو حتى الان أكبر مخزون نفطى ثابت انما هي أكثر نقاط العالم حساسية بل لو أردنا أن نخفض بما يتم فى الخليج فى نهار واحد وأساطيل تتحرك وحروب موضوعية تقوم على حساب دول عظمى بين بلد عربى وبلد عربى آخر والممرات الاستراتيجية التى هى ضرورية لمرور النفط وبالتالى بما تسميه امريكا بأمن امريكا . واذا أخذنا هذه الوفود التى تصل تباعا يوما بعد يوم فتسمعنا أحيانا وتسمعنا فى فترات متأخرة كل ما تريد أن تسمع به وأكثر منه . كل ذلك فى رأيى يمكن أن يشكل موضوعا لكتاب على نمط كتاب يوم فى حياتى، فيمكن أن يكتب كتاباً يوم فى حياة الخليج العربى وانا واثق بأنه لن يوفى الموضوع حقه .

السياسة التى نحن نعيش فى نتائجها الان هى بايجاز كلى وكما أراها وما خطط لها كسينجر على مستويات ثلاثة بعد عام ١٩٧٧ حظر النفط العربى الذى أدخل القضية العربية لمنزل كل أوروبى وعربى وامريكى قام كسينجر خلف وراءه لنا خرابا ودمارا وفواجع كبيرة لن نرى نهايتها بعد المستويات الثلاثة التى عمل عليها هي التالي : ـ

أولا : ضمن لامريكا بالذات وباسم سياسة اتقان سعر لبسط نفوذ أمريكا على العالم بشكل لم يعرف له مثيل من قبل وكانت له كلمة معروفة عندنا . فى سنة ١٩٧١ ، سنة ١٩٧٢ اذكر اننى علقت عليها بتقرير طويل لحكومتى عندما كنت سفيرا فى الامم المتحدة حين ذاك . يجب أن نقذف بالاتحاد السوفيتى من المنطقة العربية ، ولا أقول ذلك غيرة على الاتحاد السوفيتى فالاتحاد السوفيتى ليس أقل حرصا من أمريكا على مصالحه فى المنطقة ولكن لا أقول اننا كعرب يجب أن نكون حريصين نحن أيضا على مصالحنا .

اذن النقطة الأولى هى بسط النفوذ الامريكى باسم سياسة الوفاق على المنطقة العربية .

ثانيا : السيطرة على أوروبا بواسطة وكالة « الطاقة الدولية » بحيث أن كلّ ما يريد من بنود ملزمة فى اتفاقية وكالة الطاقة يجب أن تكون متقدمة على أى اتفاقيات أخرى وهذا شبيه تماما بالجدل الذى قام فيما اذا كانت اتفاقية السلام الاسرائيلى مع مصر يجب أن تكون تابعة للاتفاقيات الاخرى أو سابقة لها تفوق عليها .

بالنسبة لوكالة الطاقة الدولية هى ليست دولية ـ الدولية كلمة للتحديد هنا لانها مقصورة على (أو . أى . س . دى) ولكتله مصالح الاسرة الاوربية والاطلسية وأمريكا .

ان اتفاقية الوكالة تفوق وتلزم فى بنودها وتعض على جميع الاتفاقيات الاخرى خدمة لمصالح اسرائيل فى المنطقة . لذلك وهذا يفسر كيف ان فرنسا لم تر او رفضت أن تكون عضوا فى وكالة الطاقة الدولية .

ثالثا : من خلال السيطرة بواسطة المظلة النووية فى أوربا انتقل كسينجر بسياسة السيطرة بواسطة النفط وهذا يقودنا الى نتائج اليوم الذى نحن فيه .

آخذ النقطة الاخيرة بين قرارات بغداد الاخيرة وهذا يتعلق بالنفط والعلاقات الدولية . قرار يشير الى الالتزام الذى التزمت به مصر من حيث امداد اسرائيل بنفط سيناء بثلث ما تحتاجه هذه الكمية وهى ١٤٠ الف برميل يوميا وهى انتاج آبار سيناء . ولكن لنفترض امرين . الامر الاول ان آبار سيناء قد خف انتاجها او جفت وأن حاجات اسرائيل قد زادت عن ١٤٠ الف برميل .. ماذا يقع فى مثل هذه الحالة ... الذى يقع أن امريكا التزمت لـ ١٥ سنة قادمة فى أن تمد اسرائيل بالنفط الذى تحتاجه . من أين ستأتى بهذا النفط ؟ انه النفط العربى .

اذن كيف نضمن بأن النفط العربى وهذا من حقنا المشروع .. حق الدفاع عن النفس . كيف نضمن ان نفطنا العربى لن يتسرب بواسطة الشركات الكبرى ونحن لا نستطيع ان نجاريها فى الاعيبها . كيف نستطيع ان نضمن ان هذا النفط لم ينتقل للاعداء بواسطة امريكا التى كما يقال تعد دولة صديقة . ومثل هذا الأمر .. الخوف من ان ينتقل النفط العربي بواسطة الشركات فى عرض البحار من ناقلة الى ناقلة ويذهب الى اسرائيل كان هذا امرا مطروحا فى اوائل الخمسينات وفى قوانين الحظر العربى لمن اراد ان يتبع او يتابع ذلك .

هذه بعض النقاط التى شعرت اننى ارغب فى ان اثيرها ، وان كانت هنالك ثمة فكرة اخيرة احرص على الابقاء عليها فهى اننا ـ لاتهويلا ولا تهريجا ـ اننا فى حالة حرب شئنا ان نعترف بذلك ام ابينا .

والسلام عليكم ،،،

النفط كعامل مؤثر في العلاقات الدولية

الدكتور/وليد خدوري

قبل عشر سنوات بالضبط من هذا الشهر كنت سكرتيرا للدكتور جورج طعمه ، والوظيفة التى اعطانى اياهـا الدكتور طعمه هـو بحث اعمال بيجن ودايان الارهابية فى فلسطين وضد العرب بالطبع .

طلب منى أن أبحث موضوع نسف أنابيب النفط (خط العراق) الذى نسفه دايان وانا فقط سوف اذكر بعض الامور واثير بعض النقاط مع بعض الارقام لا أكثر ولا أقل ، طبعا لها علاقة بالنفط بالتأكيد .

أولا : النفط والعلاقات الدولية العربية .

ماهى اهداف السياسة الخارجية العربية ؟

فى الحقيقة هناك بعض القضايا الواقعة ، ان موضوع وحدة التراب ووحدة الوطن هذا متفق عليه ، هناك ايضا معاداة للاستعمار والاستعمار الاستيطان واخيرا هـناك تطوير الوطـن العربى اقتصاديا واجتماعيـا وسياسيا والعمل مع بلدان العالم الثالث لتطوير نظام اقتصادى فى عالم جديد .

ولقد تحدث الدكتور طعمة والاستاذ عبداللطيف عن هذه الامور من الناحيـة السياسية ومن الناحية الاقتصادية وهناك اداة لكل أمـة ولكل شعب واعتقد ان القضايا الاساسية التى نتفق عليها والتى نعمل من اجلها لا جدال فيها .

والنفط ما هو الا عامل واحد فى السياسة الخارجية كعامل السلاح وعامل الميزان الاقليمى والميزان الدولى ، ميزان الرعب ، الموقع الجغرافى لبلد معين وبقية المواد الاولية . ولكن النفـط يلعب دورا مهما فى وطننا العربي فمنذ الحرب العالمية اذا ما راجعنا ادبيات السياسة العربيـة ، الاحزاب السياسية العربية ، الفكر العربى لكتاب العرب نجد ان النفط دائما هو فى المقدمة ، هناك قضية فلسطين وهناك النفط واعتقـد اذا مـا راجعنا معظم الكتابات السياسية نجد ان هناك قضيتـين الوكالـة الدولية للطاقة أسست لضرب الاوبيك وهى لا تزال تحاول ان تدرس سياسات الانتاج وسياسات الاوبك وسياسات التسعير بالتعاون مـع شركات النفط العالمية تحاول ان تأخذ سياسات نفط واحدة .

المشكلة الثانية بين المستهلكين والمنتجين هى موضوع الاعـلام النفط دائما يقولون اننا نرفع الاسعار ـ هناك احصائية باسعار ما قبل اكتوبر ١٩٧٣ ـ واسعار ١٩٧٥ مقسمة بسعر المنتجات .

فى عام ٧٣ كان عائد البلد المنتج من برميل النفط ١١٪ وضرائب البلدان المستهلكة كانت ٥٦٪ وربح الشركات ١٣٪ أى ان برميل النفط الواحد يذهب للدول الصناعية والشركات الاجنبية ٨٩٪ من السعر .

فى عام ٧٥ ــ وبعد كل هذه الضجة ــ عائد البلد المنتج من دول الاوبيك ٣٠٪ ضرائب البلدان المستهلة ٤٥٪ ربح الشركات ٢٥٪ معنى هذا أن ٧٠٪ من النفط الذي يدفعه المستهلك الصناعي يذهب اليه ولا يأتى لنـــا .

بمعنى أن برميل المنتجات الذى يكون سعره ٣٣ر١٠ كان يأتـى لدول الاوبك فى سنة ١٩٧٥ بـ ١٠ ر١٠ والباقى كله ضرائب لهم وارباح لشركاتهـــم .

ومن ثم نرى ونسمع ان دول الاوبك تزيد اسعارها منظمة الاوبك دائما تواصل الحوار مع المستهلكين ورغم هذه الاحداث لا نزال مستمرين فى الدعوة للحوار وذلك لعدة اسباب هى :ــ

أولا : لمساعدة العالم فى الانتقال فى هذه المرحلة الانتقالية من عصر ما قبل الى عصر ما بعد النفط بطريقة رشيدة وموزونة .

ثانيا : لبناء مجتمع رشيد فى العالم الثالث ونحن من ضمن العالم الثالث وبغير الاثنين سويا لا يمكن ان يكون هناك لنا استقرار ولا نستطيع ان نفصل واحدة عن الاخرى وهذه نقطة للذين يقولون لنا دائما انه يجب تأمين الامدادات بصورة مرضية ومستمرة ، وهم في نفس الوقت يلعبون في المنطقة كما يريدون ويحاولون اثـارة المشاكل امامنا ويتدخلـون فـي شئوننا الداخلية .

لا يمكن الحصول على امدادات نفطية امنية بصورة مستمرةوطويلة الان فى ظروف غير مستقرة من الناحية السياسية ــ من الصعب جـدا ــ فلا بد ان يكون هناك استقرار فى المنطقة وكذلك هناك امدادات نفطيـة للعالم لو ارادت بعض الدول عدم استقرار المنطقة فمعنى ذلك عـاجـلا أو اجـلا ستكون هناك مشاكل فى قضية امدادات النفط .

وكما ذكر السيد عبداللطيف الحمد النفط يوما بعد يوم اصبـح من الامور المهمة والمكسيك احسن مثال نسيت امريكا المكسيك طوال هذه السنين وفجأة أكتشفوا هناك آبارا للنفط بعد الحرب العالمية الثانية دول الاوبيك . الدول الصناعية ارادت ان تنمو بطريقة سريعة بدون عوائق

اعتمدت على انتاج النفط الخام من قبل الشركات الكبرى الشركات السبع باسعار رخيصة منخفضة لبلادنا للدول المنتجة وكذلك بعدم استثمار فى المصادر البديلة نفط رخيص دخل رخيص دخل منخفض .

وعدم الاستثمار فى الطاقة النووية او الفحم او الطاقة جمعوا هذه الامور فى بادىء الامر فى هذا القرن ... النفط والغاز زاد فقط بنسبة ١٠٪ من الطاقة العالمية ففي عام ١٩٧٧ والنفط والغاز كانا ٧١٪ من الطاقة التى استعملت والمهم فى كل ذلك ليس الـ ٧١٪ من الطاقة لكن نسبة النقص الى الاحتياطي قد قلت ، وهذا لو كان هناك نقص ما كان هناك كل هذه المشاكل لكن نسبة الاستهلاك الى الاحتياطى الثابت اخذت تقل فى الاونة الاخيرة بالنسبة لنفط الاوبك ومن يتكلمون عن النفوط الاخرى يبقى نفط الاوبك هو الاساس .

فالمكسيك على الرغم من الهالة الكبرى فان الاحتياطي الثابت لديها يقدر من ٢٠ الى ٤٠ بليون برميل أما المائتا بليون برميل فهو غير دقيق وغير ثابت ودائما يذكرون نفط زائير والمكسيك والصين والحقيقة نفط الاوبك هو النفط الثابت ، ان استثمار البرميل الواحد لنفط الاوبك لايكلف سوى ٣٠ دولارا يوميا بينما نفط اوروبا يكلف ٦٠٠٠ دولار للبرميل بالاضافة الى موضع الاستثمار هناك التنبؤات المستقبلية التى تطلعنا من الدول الصناعية نفسها ، سيحتاج العالم من نفط الاوبك وحده ما يتراوح من ٣٥١/٢ مليون برميل الى ٥٨ مليون برميل عام ١٩٩٠ ، والاوبيك الان ينتج ٣٠ مليون برميل تقريبا اقل تقدير هو ٣٥ مليون برميل وثبت التقديرات الى ٥٨ مليون برميل .

من اين تأتى هذه الكمية ؟ هى فقط من دول الاوبيك من الدول المصدرة له . بالنسبة للدول العربية والنفط العربى الحقيقة هم عندما يتكلمون عن الاوبك فانهم يتكلمون عن العرب ... الكارتونات ، المقالات السياسية ، لماذا هذا الهجوم على العرب . . هناك شىء لا يمكن ان ينكروه .

هناك الحقيقة التى لا يمكن ان ينكروها هى دول الاوبك الدول العربية المصدرة للنفط فى عام ١٩٦٠ كانت تنتج ٤ ملايين واربعة اعشار المليون برميل في اليوم ، كانت تنتج ٢٣٪ من انتاج العالم ، اليوم نحن ننتج ٢٠ مليون برميل يوميا اى حوالى ٤٠٪ من انتاج العالم هذه هى الدول العربية المصدرة للنفط .

وبرغم كل ما يقال عن برنامج نيكسون للاستقلال الذاتي الى فورد الذى أعلن الحرب ضد الطاقة الى برامج الحصار على الطاقة الى البرامج والمؤتمرات التى تعمل من أجل الطاقة . احدث الاحصائيات صدرت فى شهر ديسمبر ١٩٧٨ عن لجنة شؤون الطاقة فى مجلس الشيوخ الامريكى قبل ثلاثة شهور تقول ان الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٥ تحتاج ان تستورد ١١ مليون برميل يومى . الولايات المتحدة تستورد من ٧ الى ٨ ملايين برميل يوميا ، هل هذا يعنى ان الولايات المتحدة ستحتاج الى ٤ ملايين برميل يوميا فقط فى عام ١٩٨٥ ، هذا الكلام كان قبل الازمة الايرانية . وقبل الثورة الايرانية التي أفسدت تنبؤاتهم والمشاكل التى كانت تتوقعها ، ماذا يعنى هذا سياسيا .

فى الاونة الاخيرة كنا نسمع الكثير حول موضوع الامدادات النفطية والامن النفطى وخاصة فى الولايات المتحدة تكلم رئيس لجنة الشئون الخارجية ـ وهو كثير الكلام فى هذا الموضوع ـ وحتى وزير الدفاع ووزير الخارجية بداوا يتكلمون عن هذا الموضوع فى نظرى ـ انهم يحاولون خلق جبهة فى الولايات المتحدة الامريكية محورها الامن النفطى من الامدادات النفطية ، جميع الاعلام الامريكي موجه نحو هذا الموضوع .

ومجلس الشيوخ الامريكى يعقد جلسات خاصة تناقش هذا الموضوع ، التصريحات الرسمية والعلنية فى الوزارات المتعلقة بهذا الموضوع ...محاولة لخلق الرعب والخوف من حدوث نقص فى امدادات النفط ، لا يوجد هناك أمان بالنسبة للامدادات النفطية ومن ثم يجب أن يحدث هناك تغيير فى السياسة الامريكية فى الوقت الحاضر ، سياسة تختلف عن سياسة ما بعد فيتنام ـ هذا تقدير ووجهة نظر ـ لكن قراءة السياسة الامريكية في الاشهر الماضية تنم ان هناك اتجاها واضحا لكى يستطيعوا ان يغيروا هذه السياسة ويحاولون ان يخلقوا النوع من الجو ويستعملونه فى الوقت المناسب . لكن المشكلة ليست فقط مشكلة الامن النفطي او مشكلة الامدادات النفطية واعتقد أن الثورة الايرانية والامور التى احدثتها فى سوق النفط العالمية كانت واضحة جدا فى هذاالمضمار. والموضوع ليس من سيزود الدول الصناعية بالنفط . لم يتكلم مسئول عربي بهذا الصدد بل لم يهدد اى مسئول عربي بأنه سيقطع النفط عن الدول الصناعية ، فنحن نحتاج النفط ، كما هم يحتاجونه نحن نحتاج ايضا الى الايرادات كما هم يحتاجون الى النفط الخام .

الموضوع الاهم هو ـ النفط بأى ثمن ؟

اليوم حسب تقديرات مؤتمر الطاقة العربي في ابو ظبي ، معظم الخبراء العرب والاجانب متفقون على أن السعر البديل للنفط هو ٣٠

دولارا للبرميل . هناك نفط كان ولكن بأي ثمن ؟ مشكلة الدول الصناعية انها تعمل وخاصة الولايات المتحدة بجدية حتى الان لتطوير البدائل او للحفاظ على الطاقة ، يريدون ان يستمروا بسياستهم في التبذيروعدم اتخاذ قرار لصالح ولاية معينة من هذا النوع ، ومن ثم التشهيربالعرب. كاننا نحن الذين نحاول قطع النفط ونحن الذين لا نزودهم بالنفط وكمثال بسيط في هذا المضمار .. وهو النرويج بحر الشمال ... والنرويج تنتج حوالي ٤٠٠ الفبرميل يوميا، البرلمان النرويجيأتخذ قرارا سياسيا بعدم انتاج اكثر من ١٠٪ من دخلها القومي لماذا ؟

لكي لا يؤثر النفط على الاقتصاد النرويجي ، قرار سياسي اتخذه البرلمان النرويجي ... ولا اجد في الصحف الغربيةمن قال يوما واحدا ان هناك هجوما على النرويج ولماذا لا تنتج أكثر من ذلك .

وماذا تتصور لو ان أي دولة عربية اتخذت هذا القرار السياسي النفط فقط يمثل كذا في المائة من دخلنا القومي ، لقد اتخذ هذا القرار في النرويج علنيا ولم يناقشه احد ولو بسؤال في الصحافة العالمية . بل واكثر من ذلك ان النرويج الان في دور المفاوضات يسمونه المرحلة الرابعة لاستكشاف حقول ٦٢ وقد سئل الوزير النرويجي اذا مااكتشفوا النفط بغزارة هل تفكرون في المفاوضات الخامسة قال لهم بالطبع لا ... اذا اكتشفنا النفط الكافي لماذا نعمل مفاوضات .

الدول الغربية التي لديها نفط تحاول ان تحافظ عليه في نفس الوقت لا تريد للدول العربية ان تحافظ على النفط للاجيال القادمة .

بالنسبة للحوار ما بين المنتجين والمستهلكين ، الوكالة الدولية للطاقة والتي اسسها كيسنجر يقول انمسألة الطاقة ليست مسألة قطرية لبلد واحد بل هي مسألة جماعية ولها ارتباطات بالسياسة الدولية .

اذا كان صحيحا فلماذا أولا ليست دولية فهي تشمل الدول الصناعية فقط فلماذا لا تشمل جميع دول العالم . ولماذا هذا الاستهزاء بمصالح دول العالم الثالث ... بمصالحهم الاجتماعية والاقتصادية... وفقط النظر في موضوع الامن النفطي وموضوع الحصار الاقتصادي وموضوع اذا انقطع النفط توزع الحصص على كل دولة .

* * *

النفط ومستقبل التربية في الكويت

الدكتور / محمد رشيد الفيل

السكان هم دعامة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل مجتمع .وهم يمثلون الصورة الحية التى تعكس واقع المجتمع ونوع الحياة فيه ونوع المشكلات التى يعانى منها .

كثر الكلام فى الوقت الحاضر عن التنمية بأشكالها المختلفة سواء كانت تنمية صناعية أم زراعية أو ثقافية ... الخ وبالاخص تنمية البشر وهو راس كل تنمية واساس كل تقدم ولان الانسان هو اكبر رأس مال وهو المحرك والدافع الى خلق التنمية .

الانسان هو الاساس فى المجتمعات الديمقراطية والمعول عليه فى رفع المستوى الاقتصادي ويقع على عاتقه واجب العمل والخدمة والانتاج والدفاع عن الوطن وله وحده تبذل الجهود وتقدم الخدمات وتسن القوانين

وتتضمن عملية الموارد البشرية بناء المهارات والقدرات والخبرات والارتفاع بمستوى طاقات العمل والملكات الفكرية لكل افراد المجتمع والراس المال البشرى هو اغلى الموارد القومية واعزها واكثر رؤوس الاموال عطاء كما يقول مارشال . ولا سبيل للارتفاع بمستوى الاقتصاد والانتاج ما لم نعد العنصر البشرى الامداد الذى يسمح له بتسيير عملية الاقتصاد ويستجيب لحاجيات المجتمع الحديث المتزايدة من مهندسين وكيمائيين .. الخ . (١)

ان العنصر البشرى هواهم عناصر الانتاج ونوعيته هى العامل الحاسم فى مسألة التقدم والتخلف ولعل اهم الاسباب فى عدم الوصول الى الاهداف الوطنية والقومية المنشودة يكمن فى سوء استغلال أو قصور الموارد البشرية. وهنالك امم كثيرة فى عالمنا الحالي قد افتقرت الى الموارد الطبيعية ولكنها احسنت استغلال قوتها البشرية فنمت وتقدمت . فلو نظرنا الى كل من سويسرا او اليابان فانهما على الرغم من افتقارهما الى المواد الاولية الا ان ما احرزاه من تقدم ملموس ليؤكد ان حسن استغلالهما للقوة البشرية

---

(١) فى عام ١٩٧٨ دخل اليمن الشمالية حوالى ١٥٠ مليون دولار من العمال اليمانيين فى الخارج ومن محاضرة للبروفوسور ليلوب من جامعة ليون اشار فيها الى ان فرنسا ستصدر فى المستقبل الانسان الفرنسي والعقل الفرنسي وهو العناصر الوحيدة التى يمكن ان تنافس فيها .

هو الاساس فى تقدمهما . فبدون الانسان المتعلم لا يمكن ان تحصل اية تنمية بشرية او ان يتحقق اى تقدم (٢) .

للاسباب السالفة الذكر التي تبين بوضوح اهمية العنصر البشري فقد اهتمت الكويت منذ القديم بتربية الانسان وتعليمه ولكن زاد ذلك كثيرا عند اكتشاف البترول وتصدير اول شحناته فى ٤٦/٦/٦ مما أدى الى توفر المال اللازم لتطوير المجتمع الكويتى .

لقد عملت الحكومة الوطنية فى الكويت على تخليص الشعب الكويتى من الآفات المختلفة التي ابتلى بها ـ مع جميع شعوب الدول النامية ـ وهى الفقر والمرض والجهل .

ان الدولة تعمل على تربية الانسان الكويتى ليساهم فى تسيير عملية التقدم فى الكويت والوطن العربى وليساهم مع البشرية جمعاء لخلق مستقبل افضل للانسان . فهى تعمل على تفجير طاقات هذا الشعب ووضع الخطط الانمائية الطموحة لتطوير الكويت وشعبها . ولا يمكن ان يكتب لهذه الخطط النجاح ما لم نعد الانسان الاعداد الصحيح ليأخذ على عاتقه تحقيق وتنفيذ هذه الخطط ليوفر حاضرا سعيدا ومستقبلا أسعد.

ان الدولة تعتبر الامية بالاضافة الى كونها آفة اجتماعية فهي تقف حاجزا خطيرا امام تحقيق الاهداف الدولية التنامية وتعتبر القضاء على الجهل ومحو الامية احد العوامل الحاسمة فى تطوير المجتمعات ورقى الانسان ، لذلك اتجهت خطط الدولة نحو محو الامية محوا وظيفيا ضمن خطة . وهذا الامر له خطره على الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لانه يحرك الطاقات ويغير البيئة ويرفع الانتاجية ويحقق خطط التنمية .

كما ان الدولة تدرك تمام الادراك ان محو الامية سبيل لتحريك الشعب باتجاه مهمات البناء الوطنى . فالتغير لا يمكن حصوله اذا لم يشعر السكان شعورا قويا بالحاجة الى تحسين ظروف وجودهم والتضحية فى سبيل تحقيق ذلك . كما ان محو الامية يسمح بتوسيع حلقة الاتصال بين الشعب والحكم وتمرير كلمة السر السياسية من اعلى الى اسفل السلم الاجتماعى .

---

(١) ان كثيرا من الدول النفطية فى الشرق الاوسط لاتتمكن من تنفيذ خططها التنموية الطموحة بسبب نقص السكان بصورة عامة وفقدان الخبرة الفنية التى نحن بامس الحاجة اليها للافادة من دخول البترول .

ان الدولة تدرك ان الشعب العربى يعانى من تحديات كثيرة عالمية واقليمية ولا يمكن ان يقف فى وجه هذه التحديات الا اذا تسلح بسلاح العلم عملا ومنهجا واسلوبا . فاسرائيل تهدد كيان الامة العربية ووجودها وهى تدعى امام العالم انها تملك الشعب الصناعى المنتج الممتاز والمستهلك الجيد . ولذلك تجد لها سندا عالميا قويا ، فلا يمكننا ان نقاوم مثل هذا التحدى الا بشعب متعلم .

ان الشعب العربى يعانى من التخلف والجهل ولا يمكن القضاء على هذا الجهل وذلك التخلف الا بالعلم وتطويره .

ان الدولة تدرك ان واقع العالم الحالى السياسى والاقتصادى يقوم على اساس المنفعة والمصالح فلا توجد هناك صداقة دائمة ولكن هنالك مصلحة دائمة ولا يمكن ان نسلك سلوك العصر الا اذا تعلم الشعب علوم العصر . (١)

. . ان الدولة تدرك ان الشعب قد فاته عصر الكهرباء والذرة فيجب ان لا يفوته عصر الفضاء ولا يكون ذلك الا بالعلم . (٢)

لقد شهد الانسان الثورة الصناعية الاولى التى قامت بشكل رئيسى على استخدام الالة بهدف الوصول الى الانتاج الصناعى الكبير واخذت تشهد هذه الايام معالم ثورة صناعية ثانية يطلق عليها اسم (الثورة العالمية والتكنولوجية) .

وهذه الثورة الجديدة التى تبشر بمجتمعات ما بعد الصناعة تعتمد بشكل خاص على (السيرناتية) اي مبدأ الضبط الآلي ، كما يتجلى ذلك من خلال الحاسبات الالكترونية اضافة الى اعتمادها على الاكتشافات العلمية فى الميادين المختلفة ، لذا تعمل الدولة على تعليم الانسان علوم العصر وخبراته لانه يعيش فى هذا العصر .

---

(١) كثيرا ما نسمع في الوقت الحاضر في مجتمعنا العربى ان هذا الوزير صديقنا وذلك السياسي من انصارنا ورئيس الدولة الفلانى تربطنا واياه صداقة قوية .. الخ . ان هذا فى العالم الغربى غير مفهوم فهو لا يؤثر ابدا على سلوكهم فيما يخص سياستهم ومصالح بلادهم .

(٢) كان الروس اول من اطلق تابعا للارض فما كان من رئيس الولايات المتحدة انذاك (جون كندى) الا وجمع اساتذة التربية والتعليم وطلب تغيير المناهج التعليمية كليا وتدريس الفيزياء ، رياضات ـ هندسة ـ علوم الفضاء وهكذا وبسرعة ادرك الامريكان الروس بل وسبقوهم .

ان الدولة تدرك ان الرأس المال البشرى هو اغلى رؤوس الاموال واكثرها عطاء . فيعتقد البعض ان رأس المال الموظف فى تعليم الانسان يعوض خلال تسع سنوات او عشر ، بينماظروف الاستثمارات الاقتصادية الاخرى تحتاج الى فترة طبيعية بين ١٢ ــ ١٨ سنة . ولقد وجد أن مردود الاموال التى خصصت فى الولايات المتحدة لاجراء البحوث على الذرة الهيدروجينية بلغت ٧٠٠٪ من كل سنة حسب تقدير عام ١٩٥٥ . ولذلك يجب تعليم الانسان الكويتي لانه يمثل اعظم استثمار للمستقبل . ان البعض يعتبر التعليم والتربية صناعة من الصناعات او مشروعا اقتصاديا يمكن ان تطبق عليه المفاهيم الاجرائية السائدة فى تحليل العمليات الاقتصادية من هذه الزاوية يطبق مثلا (فيليب كومبز) اسلوب (تحليل النظم) على انظمة التعليم ، ويرى ان التربية كأية صناعة تتناول مادتها الخام (التلميذ) من السكان المقيمين فى المجتمع ثم تخضعهم لعمليات تعمل داخلية عن طريق المناهج والطرائف والاساليب التعليمية لتعيد أخيرا انتاجهم الى المجتمع اما بشكل منتجات نهائية (اي خريجين كاملين) أو نهائية .

ان الدولة تدرك أن التعليم يعد الاطفال اعدادا ينمى شخصياتهم ويبنى فيهم الشعور بالمسئولية نحو الاسرة والمجتمع وان التعليم يساعد على جودة استخدام التقنيات الجديدة وفعالية استخدام الموارد المنتجة وارتباط كل ذلك بالنمو الاقتصادى . كما ان التعليم يساعد على التحرر الفكرى ويحقق الاستقلال الفعلى اقتصاديا وثقافيا ولا يمكن المخاطرة بمعركة التحرر المادى الا بعد ان يكون الانسان قد تحرر عقليا .

.. وتدرك الدولة ان التعليم يجب أن يهتم بالاستجابة لحاجات التوسع فى الانتاج الاقتصادى وتطويره وتحقيق الانسجام الكامل بين حاجات سوق العمل الى الايدى العاملة المدربة وبين المتخرجين من مراحل التعليم المختلفة . ويقول فى ذلك المربى الامريكى كاردنر :

« ان الحاجة الى الاختصاصيين الفنيين ترتبط بشكل وثيق بالمستوى التكنولوجي المتقدم الذي يميز الحياة المعاصرة وبمستوى تعقد البنيان الاجتماعي المعاصر . الا ان الشيء الاكثر اهمية ايضا هو نسبة التغيير والتجديد فى مختلف الميادين التقنية والاجتماعية ، وفى عالم يتميز بالتغير المستمر والسريع وتشتد الحاجة بشكل خاص للقدرة الكبيرة على التكيف مع المتغيرات المستمرة وللقدرة الكبيرة على التجديد . ولا يتحقق ذلك كله الا بالتعليم الصحيح .

ان الدولة تدرك انها بنسج التعليم تساعد على خلق الانسان العالمى الكامل الحر نسيج وحده وعضو فى الجماعة ، يشتق حريته من انتفاء الاستغلال ، واختفاء الاهواء والمصالح الفردية الضيقة فى علاقاته الانتاجية والاجتماعية ، وفى ادراكه الكامل لهذه العلاقات واسهامه فى تمتين عراها واثراها وفى وقوفه على قدم المساواة الكاملة مع غيره من بني البشر على

الصعيد الاجتماعي وهذا يتطلب بالدرجة الاولى تحقيق المجتمع الديمقراطي الحقيقي الذي يؤمن بالقيم الديمقراطية المشهورة في شتى مجالات الحياة ، ومن هذه القيم اعتبار العمل المنتج الركيزة الاساسية والمنطلق السليم للحياة الانسانية .

ان الدولة تدرك انها لا بد من ان تضع خطط تنمية شاملة لجميع مرافق الحياة ، ووضع الحجر الاساسي للكويت الحديثة ، ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا بالانسان المتسلح بالعلم والمعرفة التقنية .

ان الدولة تدرك انها بواسطة التعليم ان تكون المواطن الصالح الذي يدرك ماله من حقوق وما عليه من واجبات . القادر على التفكير الحر المستقل والعمل والانتاج وعلى المشاركة في العلاقات الاجتماعية وعلى العمل في جماعة ، والمساهمة في تحقيق الاهداف القومية والوطنية وبناء الدولة وتقدمها .

المواطن الصالح : الذي لا يرضى بالذل وينفر من السخر ويثور لكرامته .

المواطن الصالح : الذي لا يقبل الواقع مهما كان بل يثور على السيىء ليحقق ما يتمناه .

المواطن الصالح : هو ذلك الشخص الذي يحترم آراء غيره ويتصف في أعماله وأقواله بالصدق والامانة والاستقامة والدقة في التفكير والشعور بالمسؤولية والاخلاص في العمل ، والحرص على اداء الواجب . فهو يقول الحق امام كل انسان ولا يخشى في الحق لومة لائم ، لا يعرف المخادعة ولا المراوغة بل يتميز بالاستقامة في القول والعمل .

المواطن الصالح : هو الذي لا يتسرع في احكامه بل يتريث في ذلك كما يتصف بمحبته للناس وحبه .. في التعاون مع الاخرين لانه يشعر انه يعيش في مجتمع فعليه ان يندمج في هذا المجتمع ويصبح عضوا نافعا واساسيا فيه . ومن صفات المواطن الصالح الشجاعة والاقدام وقوة العزيمة والثقة بالنفس وعدم التردد في انجاز اعماله فهو يعبر عن رايه بكل حرية واطمئنان ولا يقصد في ذلك الا قول الحقيقة وخدمة وطنه .

المواطن الصالح : منتج كفؤ ومستهلك جيد وواع . كما ان المواطن الصالح يعرف كيف يواجه المشاكل والصعاب التي تعترضه في حياته وفي وجه التحديات ايا كان نوعها اقتصادية ام سياسية ام اجتماعية ام عسكرية . تخلق مجتمعا متسلحا بالعلم كأسلوب للتفكير والعمل ليلحق بالركب الحضاري العالمي المتطور والمتغير .

لكل هذا ولخلق وطن حر فى اقتصاده وسياسته وسعيد بابنائه اهتمت الدولة اهتماما كبيرا بالتعليم وتنويعه . لهذا سارعت الى فتح المدارس فى كل منطقة من البلاد ، وفتحت المجال امام البنين والبنات للالتحاق بالمدارس ونوعت التعليم لكي تلبي مطالب المجتمع الآنية والمستقبلية .

هذا لا يعني البتة انه لم يكن فى الكويت مدارس قبل البترول . لقد بدأ التعليم فى الكويت فى وقت مبكر من هذا القرن فقد كان لحرفة التجارة التى امتهنها الكويتيون والاختلاط بالمجتمعات المختلفة وايمانهم كنتيجة لتجاربهم الطويلة بأن العلم هو سبيل التقدم ، وان اسباب نهضة الامم التى تعلموا بها هو انتشار التعليم بين مواطنيها ، الى جانب حاجتهم الماسة الى كتبة ومحاسبين لضبط الدفاتر وتنظيم المراسلات الخارجية كل هذا شجع على التعليم، كما ان الدين الاسلامي الحنيف حث على العلم وطلبه ولو فى الصين وتفضيل مداد العلماء على دماء الشهداء ، دفع الشعب الكويتى المسلم الى تعليم ابنائه القرآن والكتابة والحساب ـ كذلك تكونت الحلقات الدراسية فى المساجد يلقى فيها العلماء دروسا فى الوعظ والتفسير واصول الدين كل هذا عمل على تشجيع الكتاتيب ومن ثم تشجيع التعليم النظامى (١) وكانت الكتاتيب منتشرة فى كل مكان .

بحيث لا يخلو حي من الاحياء من وجود كتاب للصبيان كما انه لا يخلو من وجود مطوعة للبنات ، وفي عام ١٩٢٦ كان عدد كتاتيب الاولاد ١٧ والبنات ٨ . وغالبا ما تكون دور التدريس فى فئات متوسطة يغطى اعلاه بالحصران منعا لاشعة الشمس وحرارتها المحرقة . وكانت كتاتيب الاناث لتحفيظ القرآن فقط . فاذا ما أتم الطالب حفظ القرآن والحساب والخط .. الخ يدخل فى مدارس خاصة يتعلم فيها مسك الدفاتر واللغة الانجليزية . وكانت هذه المدارس تتقاضى اجورا عالية ولقد انتشرت هذه

---

(١) كانت الكتاتيب على نوعين :

(أ) كتاتيب فتحها المطوعون لغرض الكسب . والمطوعون جمع مفردها مطوع ـ وهى كلمة عربية اصيلة اصابها بعض التحريف من الحركات وهى كلمة مشتقة من الفعل الماضي (طاوع) بمعنى (انقاد) . ويطلق كلمة مطوعة على معلمة البنات . أما المدرسة فيطلق عليه الملا وهى كلمة تستعمل فى العراق كذلك . ويبدأ التعليم فى الكتاتيب بحفظ القرآن الكريم كله او بعضه وكذلك تعلم مبادىء القراءة والكتابة وبعض الحساب . ومن يختم القرآن يحتفل به فى موكب يطوف بيوت المدينة يرتل فيه الاطفال ابياتا في مدح النبي (ص) ومدح المعلم ، ويتقاضي المعلم على ختم القرآن (اكمل قراءته) مبلغا من المال وهدية (خلعة) كما يلقى مثل هذه الهدية كلما أتم التلميذ حفظ جزء من القرآن بالاضافة الى الاجور المعتادة .

المدارس الخاصة باتساع حركة التجارة في الكويت وكانت في الغالب من ذات المعلم الواحد لعدد محدود من الطلاب . الى جانب المساجد والكتاتيب كمؤسسات علمية كانت الدواوين تقوم بنفس المهمة التعليمية .(٢)

. وكان لتطور التجارة وازدهارها في الكويت واحتياج التجار ورجال الاعمال الى كتبة ومحاسبين اثره على دفع الكويتيين الى التفكير في التعليم لسد متطلباتهم . وهكذا فتحت اول مدرسة سنة ١٩١٢ برأسمال أهلي جمع من تبرعات بلغت ٧٧٥٠٠ روبية (٥٧٤٠ دينار) كما تم فرض رسم جمركي بمقدار ١٪ من قيمة البضاعة المستوردة لايجاد الموارد المالية الثابتة للتعليم بدلا من المنح والتبرعات . ولذلك تأثر التعليم بالكساد الاقتصادي الكبير عام ١٩٢٩ مما أدى الى توقف هذا النوع من التعليم . وهكذا نجد ان محاولة لتنظيم التعليم على الاسس النظامية الحديثة كانت محاولة اهلية . وكانت المدرسة تعنى بالدروس الدينية وتنظيم الدفاتر

... تابع حاشية (١)

(ب) كتاتيب ساهم كبار التجار بفتحها من اموالهم الخاصة لتعليم ابنائهم وابناء الفقراء وكان المستوى فيها اعلى من مستوى الكتاتيب المألوفة آنذاك ، ولكن هذه الكتاتيب لم تتطور الى مدارس ولم تعمر كثيرا لاعتمادها على الجهد الشخصي والتشبث الفردي ، كما انها لم تعد تكفي متطلبات العصر .

وتأخذ عملية التعليم عدة مراحل :

(١) الخالي : وهي المرحلة الاولى من التعليم . ويتعلم الاطفال في هذه المرحلة تهجية الحروف منفصلة فقط . وغالبا ما يتم تعليم الاطفال في هذه المرحلة للحركات الاعرابية وكانت تدعى « تشكيل القرآن » .

(٢) الربط : ويتعلم فيها التلاميذ كيفية وصل الحروف الهجائية المنفصلة بعضها بالبعض الآخر لكي يتمكنوا من تكوين الكلمات القصيرة والنطق بها .

(٣) مرحلة القراءة : وتبدأ بتعليم الاطفال قراءة القرآن الكريم ابتداء من سورة « الناس » ويتدرج بالقراءة والحفظ الى ان يختم القرآن الكريم .

وكان التلاميذ يجلسون في صفوف متراصة ويراعوا أن تكون الصفوف الاولى للمتقدمين في الدراسة وآخر الصفوف يخصص للمبتدئين بالقراءة .

(٢) الديوان هو مجلس الرجال الملحق بمنزل الاسر الكبيرة وكانت (ولم تزل) بمثابة مؤسسة اجتماعية ذات اثر عميق في تطور المنطقة . حيث التزاور في الاعياد والمناسبات والاجتماعات اليومية التقليدية لبحث شئون الحى ، واسعار البضائع في السوق . ويتبادلون الاخبار كما يرتل القرآن الكريم وخاصة في شهر رمضان المبارك . كما تقرأ في الدواوين الكتب العلمية المختلفة وخاصة العلوم الدينية ، ويوجد في بعض الدواوين مكتبات خاصة اغلب كتبها في الدين واللغة والادب للافادة منها .

التجارية وحسابات الغوص والسفر .. الخ . ولقد اطلق عليها (المدرسة المباركية) نسبة الى الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت آنذاك . (١)وفى عام ١٩٢٠ تم انشاء مدرسة اخرى كان النظام التعليمى المتبع فيها هو نظام التعليم العراقى . وكان مدير المدرسة عراقيا من خريجى دورالمعلمين وفى سنة ١٩٣٦ تم انشاء مجلس للمعارف يشرف على النشاط التعليمى وفى نفس العام دعا جماعة من التجار الى اجتماع لتقديم المساعدةللمدارس والنهوض بالتعليم اذ انصبت موارده بسبب تخلى الذين كانوا يمدونه بمساعداتهم . ولقد اجتمع الكثيرون فى المدرسة المباركية وقرروا ان تفرض ضريبة قدرها ١/٢٪ على الواردات لمساعدة التعليم واستقدمت اول بعثة عربية للتعليم من فلسطين عام ١٩٣٦ ، واخذ التعليم يسير بخطوات ثابتة نحو التوسع الى ان تم اكتشاف النفط ، فاخذ التعليم يتقدم منذ عام ١٩٤٦ بخطى واسعة جدا على شكل طفرات . وافتتحت اول مدرسة للبنات فى الكويت سنة ١٩٣٨/٣٧ وبعضا من فصول ثانوية للبنين سنة ١٩٣٩/٣٨ .

وكان عدد المدارس سنة ١٩٣٦ مدرستين فيهما ٦٠٠ طالب وفى عام ١٩٤٥ بلغ عدد المدارس ١٧ مدرسة تضم ٣٦٣٥ طالبا وفى عام ٤٧/٤٦ بلغ عدد الطلبة ٣٩٦٢ طالبا فى ١٧ مدرسة وبلغ عدد المدرسين ١٦٣ مدرسا وبلغ الانفاق على التعليم فى هذا العام ٨٤٠٠٠ دينار ويمكن ان نستخلص من الشرح السابق ان التعليم فى الكويت منذ ابتدائه حتى اكتشاف البترول كان يميز بما يلى :

١ ــ كان تعليما اهليا وبجهود شخصية .

٢ ــ كثرة تعليم الاولاد للحاجة الماسة وقلة تعليم البنات لعدم اشتغالهن فى الخدمات العامة واذا تعلمن فيكون ذلك لقراءة القرآن الكريم فقط .

٣ ــ اتصال التعليم بالتجارة والتجار ، ولهذا كان يتسع عند نشاط التجارة ويتقلص عند حدوث الازمات الاقتصادية كالذى حدث فى العشرينات .

٤ ــ كان الغرض الاساسى من التعليم بمختلف اوجهه هو تعلم اصول الدين وقراءة القرآن ثم متطلبات التجارة من الكتبة والمحاسبين .

---

(١) لم تزل المدرسة موجودة حتى الوقت الحاضر فى شارع المباركية الا ان بناءها جدد حديثا .

.. ولم يكن عدد المدارس سنة ١٩٣٧/٣٦ ليزيد عن مدرستين ابتدائيتين للبنين فيهما ٦٠٠ طالب و ٢٦ مدرسا ثم فتحت مدرسة للبنات عام ١٩٣٨ فيها ١٤٠ تلميذة و ٥ مدرسات . ثم بدأت المدارس بالزيادة والاتساع والطلاب بالزيادة ومساهمة الطالبات فى التعليم كما يبدو ذلك من الجدول التالى :

التعليم في المدارس الحكومية

السنة	عدد المدارس	عدد الفصول	الطلبة			هيئة التدريس		
			ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
٥٧/٥٨	٩٢	١٠٣١	١٩٦٥١	١٠٧٦١	٣٠٤١٢	١٠٣٥	٦٧٩	١٧١٤
٦٠/٦١	١٣٤	١٤٧٥	٢٧٦٩٨	١٧٤٥٩	٤٥١٥٧	١٢٤٨	١٠٠٧	٢٢٥٥
٦٥/٦٦	١٧٦	٢٨٧٨	٥٣٥٥٠	٣٨٢٣٨	٩١٧٨٨	٢٦٨٠	٢٣٥٦	٥٠٣٦
٦٩/٧٠	٢٢٤	٤٢٨٠	٧٣٢٦٢	٥٥٧٨٣	١٢٩٠٤٥	٤٢٣٥	٣٩٨٤	٨٢١٩
٧٤/٧٥	٣٠٩	٦٤٢٦	١٠٠٦١	٨٢٧١٧	١٨٢٧٧٨	٦٩٩٠	٧٢٢٣	١٤٢١٣
٧٥/٧٦	٣٢٦	٦٩٣٢	١٠٩٨٧٣	٩٢٠٣٤	٢٠١٩٠٧	٧٤٨٤	٨٩٨٨	١٥٤٧٢
٧٦/٧٧	٣٧٨	٨١١٧	١٢٧٣٨٠	١٠٧٨٢٣	٢٣٥٢٠٣	٨٨٦٨	٩٣٥٩	١٨٢٢٧
٧٧/٧٨	٣٩٤	٨٦٦٣	١٣٦٧١٤	١١٦٤٩٨	٢٥٣٢٤٢	٩٦٧٣	١٠١٠١	١٩٧٧٤

ومن استقراء الجدول تتبين لنا الملاحظات التالية :

١ ــ ان عدد المدارس قد ارتفع ٤٢٨٪ من خلال ٢٠ سنة بينما عدد الصفوف ارتفع ٨٤٠٪ مما يدل على الاهتمام الشديد للدولة ببناء المدارس لتوفر المكان لجميع الطلاب لان التعليم فى الكويت كما نعلم الزامى .

٢ ــ اما عدد الطلبة (بنين وبنات) فقد بلغ فى نفس الفترة ٨ اضعاف ما كانوا عليه ، ولو علمنا ان سكان الكويت فى سنة ١٩٧٨ مليون نسمة لعلمنا ان اكثر من ربع سكان الكويت فى المدارس الرسمية .

٣ ــ اما زيادة عدد الطلاب فى العشرين سنة السابقة فقد بلغت ٧٠٠٪ بينما زيادة الطالبات ١٠٨٠٪ اى تضاعف عددهن ١١ مرة تقريبا فى هذه الفترة مما يدل على ما يلى :

أ ــ قلة الطالبات فى الماضى ــ الداخلات فى المدارس .

ب ــ فسح المجال من قبل الدولة للطالبات لاخذ نصيبهن من التعليم لان الدولة تشعر بان الاناث يكون نصف المجتمع فيجب تعليمهن ليساهمن فى دفع عجلة التقدم الوطنى الى الامام والمساهمة الفعالة والعملية فى تنفيذ خطط التنمية .

ج ــ اقبال الطالبات الشديد على التعليم .

٤ ــ كانت نسبة الطالبات فى المدارس عام ١٩٥٨/٥٧ حوالي ٣٥٪ ارتفعت بعد عشرين سنة الى ٤٦٪ اى ان الطالبات يكون حوالي نصف عدد الطلبة في المدارس .

٥ ــ ان عدد المدرسين قد ارتفع فى نفس الفترة حوالي ٩٣٤٪ بينما نسبة المدرسات قد ارتفعت الى ١٤٥٠٪ وكانت زيادة هيئة التدريس بصورة عامة خلال هذه الفترة حوالي ١١٥٠٪ .

٦ ــ أما عن عدد الطلبة بالنسبة لاعضاء الهيئة التدريسية فكانت كالآتي :

١٨ طالب لكل مدرس في سنة ١٩٥٨/٥٧م

١٣ طالبا لكل مدرس فى سنة ١٩٧٨/٧٧ م

أما بالنسبة للطالبات فكانت النسبة سنة ١٩٥٨/٥٧م ١ : ١٦ طالبة

أما بالنسبة للطالبات فكانت النسبة سنة ١٩٧٨/٧٧م ١ : ١١ طالبة

مما يدل على شـدة الاهتمام بالطلبة بصورة عامة لان هذا العدد القليل يعطـي المجـال للمدرس او للمدرسـة للاشراف المباشر على التلاميـذ وحـل مشـاكلهم .

ولم يقتصر التعليم على المدارس الحكوميـة بل هنالك مدارس خاصة أهلية ساهمت في تطوير التعليم في الكويت كما يبـدو ذلـك مـن الجـدول التـالي :

التعليم فـي المـدارس الاهلية

السنـة	المدارس	الفصول	الطلبـة			هيئـة التـدريس		
			ذكور	انـاث	جملـة	ذكور	انـاث	جملـة
٦٣/٦٢	٢٢	١٦٤	٣٥٨٨	١٤٣٠	٥٠١٨	٦٩	١٢٤	٢٢٠
٦٩/٦٥	٣٤	٢٩١	٦٥٨٧	٣٣٣٠	٩٩١٧	١٢٣	٢٦٣	٣٨٦
٧٠/٦٩	٧٩	٩٠٩	١٣٥١٢	١١٧٢٢	٢٥٢٣٤	١٠٧	١٠٠٣	١١١٠
٧٥/٧٤	٨٣	١٣٢٥	٢٢٤٣٢	١٨٧٢٧	٤١١٥٩	٥١٠	١٧٣٠	٢٢٤٠
٧٦/٧٥	٨٣	١٤٨١	٢٥٣٠١	٢١٠٨١	٤٦٣٨٢	٥٩٤	١٦٥٤	٢٤٨
٧٧/٧٦	٨٦	١٦٢٠	٢٨٤٠٥	٢٣٥١٢	٥١٩١٧	٧٤٤	١٨١١	٢٥٥٥
٧٨/٧٧	٨٦	١٧٠١	٣٠٤٥٥	٢٥٣٣٢	٥٥٧٧٧	٧٧٠	١٨٩٧	٢٦٦٧

ومـن استقراء الجدول تتبـين الملاحظات التاليـة :

١ ــ ان عـدد المدارس قـد ارتفـع فى خـلال ١٥ سـنة ٤٠٠٪ تقريبا اما عدد المدرسين فقد ارتفع فى نفس الفترة اكثر من ١٠ أضعاف مـا كان عليـه .

٢ ــ ان عـدد الطلبة قـد زاد احـد عشر ضعفا عما كان عليـه سنة ١٩٦٣/٦٢ اما عدد الطالبـات فقد بلغ ١٨ ضعفا مـا كان عليه فى خلال ١٥ سنـة .

٣ ــ يلاحظ الزيادة فى عـدد أعضاء هيئة التدريس من المدرسات والسبب يرجع الى ان معظم التعليم فى المدارس الاهلية تقوم به المدرسات .

٤ ــ لو أضفنا عدد طلبة المدارس الاهلية مع عدد طلبة المدارس الحكومية لبلغ عدد طلبة المدارس حوالي ثلث السكان .

ولم تكتف الدولة بفتح المدارس الرسمية وتشجيع فتح المدارس الاهليـة لتقديم المساعدات الماديـة والعينية فتساعد وزارة التربيـة المدارس الاهلية بـ ٥٠٪ من تكاليف الطلبة كما تقدم لها كتب المناهج المدرسية . فقد عملت الحكومة على مكافحة الامية وتعليم الكبار وكان الاقبال جيدا على مدارس تعليم الكبار كما يبدو ذلك من الجدول التالي :

بـرامـج تعليـم الكبـار

السـنة	عدد المراكز	عـدد المنتسبـين		
		كويتيـون	غير كويتيون	الجملـة
٦٨/٦٧	٦٩	٩٣٢٩	٥٠٣٤	١٤٣٦٣
٧٠/٦٩	٦١	٨٥٨٩	٤٨٧٧	١٣٤٦٦
٧٥/٧٤	١٢٥	٩٢٢٧	١٦٣٤٧	٢٥٥٧٤
٧٦/٧٥	١٢٣	٩٠٧٦	١٥٥٨٣	٢٤٦٥٩
٧٧/٧٦	١٣٨	٨٨٣٦	١٢٤٦٩	٢١٣٠٥
٧٨/٧٧	١٣٣	٨٥٨٣	٩٢٢٥	١٧٨٠٨

ويتبـين من الجدول الاقبال الكبير علـى برامج تعليم الكبار لان الحكومـة شجعت المستخدمين من غـير المتعلمين على التعليم ليساعدهم ذلـك على الترقية فـي رواتبهم ووظائفهم .

ولقد دأبت الوزارة وجهات أخرى على ارسال البعوث الى الخارج للدراسة كما يبين ذلك من الجدول التالي حسب احصاء ١٩٧٩/٣/١ .

	طالـب	طالبـة	المجمـوع
على نفقة وزارة التربيـة	٧٥١	٧١	٨٢٢
على نفقتهم الخاصـة	٤٥٩	٣١	٤٩٠
على نفقة سمو أمير البلاد	٢٤	٣	٢٧
على نفقة جهات أخرى	—		١٦
طلبة للدراسة بموجب منح	—	—	٥٩
			١٤٣٤

وقد بلغ عدد الطلبة الكويتيين من الخارج حسب احصاء عام ١٩٧٨/٧٧ للدراسة فى مختلف الفروع كما يلي :

	طالب	طالبة
بعثات جامعة الكويت	١٦٦	٦٨
بعثات وزارة التربية	١٠٧٢	٣٥٠
على نفقتهم الخاصة	٧٣٦	١٤٧
على نفقة جهات أخرى	٣٣٦	١٠٨
المجموع الكلي		٢٩٨٣

ويلاحظ من الجدولين أعلاه ان عدد الطلاب يزيد كثيرا عن عدد الطالبات فيبلغ عدد الطلاب اربعة اضعاف عدد الطالبات فى عام ١٩٧٨/٧٧ والسبب فى ذلك هو وجود جامعة الكويت من ناحية وعدم تشجيع سفر الطالبات الى الخارج من ناحية أخرى .

ولقد عملت وزارة التربية على تنويع التعليم لكي توفر المتطلبات الآتية للدولة من الصناع وغيرهم كما يبدو ذلك من الجدول التالي :

السنة	١٩٧٦ - ١٩٧٧				١٩٧٨/٧٧			
نوع التعليم (الفنى)	المدارس	الفصول	المدرسون	التلاميذ	المدارس	الفصول	المدرسون	التلاميذ
التعليم الفنى للبنات	١	١١	٤٨	١٢٠	١	٧	٤٠	٧٤
الثانوى التجارى	١	١٩	٥٩	٣١٣	١	١٤	٤٢	٢٠٠
الصناعى	١	٢٦	١٢٧	٣٣١	١	١٧	٩٢	١٨٤
الدينى	٢	٢٦	٩٦	٧٩٣	٢	١٠	٩٩	٥٨٣
كلية المعلمين	١	٢٠	٨٠	٣٦٧	١	—	٩٢	٤٠٢
والمعلمات	١	٢٤	١٠٦	٥٠٨	١	—	١١٤	٦٣٥
المعهد التجارى	٢	—	١٠٩	١٣٥٧	٢	—	١٣٥	١٢١١
المعهد الصحى	١	—	٣٨	١٦٣	١	—	٣٧	١٤٧
معاهد التربية الخاصة	١٢	٢٠٠	٤٦٥	٢٣١٨	١٢	٢٠٠	٤٧٢	٤٣٢١
معهد التكنلوجيا	١		٧٥	١٠٦	١	—	٩٣	٢٦٨

ولقد ارتفعت ميزانية وزارة التربية ارتفاعا كبيرا لتتمشى مع التزايد الكبير في عدد الطلبة والمدارس وتنوع الدراسة كما يبدو ذلك من الجدول الآتي :

ميزانية وزارة التربية والتعليم

السنة المالية	انفاق الدولة على التعليم مليون	اجمالى ميزانية الدولة مليون دينار	النسبة المئوية للانفاق التعليمى
٤٦/٤٧	٠,٠٨٣٧٨١		
٤٩/٥٠	٠,٣٥٧٧٦٦		
٥٢/٥٣	٢٤٠٠٠٠٠		
٥٥/٥٦	٦٤٨٠٩٧٤		
٥٦/٥٧	١٠٨٩٦٨٥٤		
٥٧/٥٨	١٣٣٤٤٢٤٢		
٥٨/٥٩	١٤٥٢١٠١٥		
٥٩/٦٠	١٢٨٨٧٥٨٠		
٦٠/٦١	١٠٧٦٣٨٥٥		
٦٤/٦٥	١٤٤٣٩٥٤١		
٦٩/٧٠	٣٠٧٣٣٠٠٠		
٧٠/٧١	٣٣١٦٩٠٠٠	٣١٨	٪٩,٤
٧١/٧٢	٣٨٧٠٠٠٠٠	٣٥٥	٪٩,٩
٧٢/٧٣	٤٥٣٨٢٠٠٠	٤١٢	٪١٠,٩
٧٣/٧٤	٥٢٢٩٦٠٠٠	٤٥٠	٪١١,٦
٧٤/٧٥	٧٠٦٠٢٠٠٠	٥٧٤	٪١٢,٢
٧٥/٧٦	٨٦٧٠٠٠٠٠	٨٢٦	٪١٠,٥
٧٦/٧٧	١٠٣٢٤٠٠٠٠		
٧٧/٧٨	١٢٠٠٠٠٠٠٠		٪٨,١

ومن استقراء الجدول يتبين لنا الملاحظات التالية :

١ ــ زادت الميزانية العامة لوزارة التربية فى مدة (٣٠) سنة ما بين عام ٤٦/٤٧ لغاية ٧٦/٧٧ حوالي ١٢٣٢ مرة والسبب فى ذلك يرجع لما يلي :

أ ــ اهتمام الدولة بالتعليم وفتح المدارس لتلبي حاجيات الطلبة المتزايدة

ب ــ كثرة عدد الطلبة المنتمين للدراسة

جـ ــ التعليم الالزامي

د ــ توفير جميع الوسائل الموضحة للطلاب

٢ ـ ارتفاع نسبة ميزانية وزارة التربية بالنسبة للميزانية العامة على الرغم من ارتفاع ارقام الميزانية .

ولو قارنا بين الكويت والدول الاخرى بالنسبة للمصروفات على التعليم الى الميزانية لوجدنا ان الكويت تقع فى مركز متوسط بين الدول المختلفة .... كما يبدو ذلك من الجدول التالي :

نسبة اجمالي المصروفات على التعليم الى الميزانية العامة للدولة

الدولة	السنة	اجمالى نسبة المصروفات على التعليم الى الميزانية العامة للدولة
الكويت	٧٥/٧٤	٪١٢.٢
الجزائر	٧٠	٪١٢,٩
جمهورية مصر العربية	٧١	٪١٨,٣
ليبيا	٧١	٪١٣,٥
المملكة العربية السعودية	٧١	٪١٠,٧
الاردن	٧١	٪٧,٥
السويد	٧١	٪٢٦,٧
فنزويلا	٧١	٪٢٠,٦
اليابان	٧١	٪٢٠
انجلترا	٧٠	٪١٣,٢
فرنسا	٧١	٪١٨,٦
روسيا	٧١	٪١٣,١

ولو اضفنا الانفاق على التعليم الجامعي فى الكويت الى النسبة أعلاه لبلغ اجمالي الانفاق على التعليم حوالي ١٥٪ من اجمالي انفاق الدولة وهذا يضعها فى مصاف انجلترا وقريبا من فرنسا . اما عن الانفاق حسب المرحلة ونوع التعليم فهي كما فى الجدول التالي :

الانفاق حسب المرحلة ونوع التعليم لعام ١٩٧٥/٧٤

المرحلة الدراسية	جملة الانفاق على المرحلة بالمليون دينار	النسبة المئوية
رياض الاطفال	٥,٧	٨,٢٪
التعليم الابتدائى	٢١,٩	٣١,٥٪
التعليم المتوسط	١٩,٤	٢٧,٩
التعليم الثانوى	١٢,٧	١٨,٢٪
التعليم الفنى	٣,٢	٤,٦٪
معاهد المعلمين والمعلمات	١,٣٢	١,٩٪
معاهد التربية الخاصة	٢,١٦	٣,١٪
المعهد الدينى	٠,٤١	٠,٦٪
محوالامية	٠,٨١	١,٢٪
البعثات	٢,٠٠٦	٢,٨٪

وبلغت التكلفة الاجمالية للطلاب كما فى الجدول التالي :

المرحلة الدراسية	اجمالى التكلفة / دينار
رياض اطفال	٤٦٩
ابتدائى	٢٧١
متوسط	٣٥٨
ثانوى	٤٩٨
تعليم فنى	١٤٦٦
معاهد المعلمين والمعلمات	١٣٥٧
المعاهد الخاصة	١٢١٢
المعهد الدينى	١٢٣٣
المتوسط	٣٧٦

ولو قارنا التكلفة المتكررة للمراحل التعليمية فى بعض الدول لوجدنا ان الكويت والدول العربية يرتفع انفاقها كثيرا على التعليم ما قبل الثانوي وينخفض كثيرا فى المراحل التالية كما يبين ذلك الجدول التالي :

مقارنة التكلفة المتكررة وللمراحل التعليمية فى بعض الدول

الدولة	السنة	ماقبل التعليم الثانوى	ثانوى
الكويت	٧٥/٧٤	٦٨٪	٢٤٪
الجزائر	٧٠	٥٦,٣٪	١٩,٩٪
العراق	٧١	٥٨,١٪	١٨,٦٪
البحرين	٧١	٤٩,٢٪	٤٠,٧٪
ايران	٧٠	٥٠,٩٪	٢٢,٦٪
اليابان	٧١	٣٧,٧٪	٣٦,٢٪
فرنسا	٧١	٢٦,١٪	٤٦,١٪
السويد	٧١	٣٧,٢٪	١٤,٥٪
انجلترا	٧٠	٢٤٪	٣٦,٤٪
سويسرا	٧١	٣٢,٨٪	٤٦,٤٪
روسيا	٧١	١٩,٣٪	٤٨,٤٪

ويتميز التعليم فى الوقت الحاضر بالمميزات التالية :

١ ـ المجانية التامة

٢ ـ تقديم الخدمات الصحية المجانية

٣ ـ تقديم وجبات طعام والبسة للطلاب

٤ ـ توفير وسائل نقل الطلبة الى مدارسهم

٥ ـ التوسع فى فتح رياض الاطفال

٦ ـ الاكثار من ارسال البعوث الى الخارج

٧ ـ فتح المعاهد واقامة الدورات الدراسية

٨ ـ مساعدة المدارس الاهلية بالكتب المدرسية اذ تقدم لهم بالمجان ، كما تساعدهم ماديا بما يساوي ٥٠٪ من مصروف المدارس الاهلية

٩ ـ فتح جامعة الكويت .

فتح جامعة الكويت :

رأى المجتمع الكويتي تمشيا مع التربية العلمية الحديثة ان تكون له جامعته الحديثة لكي يجد الطلاب فى رحابها المورد الذي ينهلون منه العلم والمعرفة . ولقد صدر فى شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٦ القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم التدريس العالي ، وتضم الجامعة الآن الكليات التالية :

١ ـ كلية الآداب والعلوم

٢ ـ كلية البنات الجامعية

٣ ـ كلية الحقوق والشريعة

٤ ـ كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

٥ ـ كلية الهندسة والبترول

٦ ـ كلية الطب

وتضم هذه الكليات أقساما متعددة ، وكان الاقبال كبيرا على دخول الجامعة كما يبدو ذلك من تطور عدد الطلبة .

السنة الدراسية	عدد الطلبة	عدد اعضاء هيئة التدريس	نسبة اعضاء هيئة التدريس للطلبة
٦٦/٦٧	٤١٨	٣١	١٣:١
٦٧/٦٨	٨٧٤	٧٤	١٢:١
٦٨/٦٩	١٣٣٧	١١٩	١١:١
٦٩/٧٠	١٧١٣	١٥٨	١١:١
٧٠/٧١	١٩٨٨	١٧٥	١١:١
٧١/٧٢	٢٤٥٣	١٨٩	١٣:١
٧٢/٧٣	٣٢٨٦	٢١١	١٥:١
٧٣/٧٤	٣٨٣٦	٢٤٤	١٥:١
٧٤/٧٥	٤٤٤٥	٢٨٩	١٥:١
٧٥/٧٦	٥٨٣٢	٣٤١	١٧:١
٧٦/٧٧	٧٥٢٨	٤٠١	١٩:١
٧٧/٧٨	٩١٣٨	٤٤٣	٢١:١

ولو استقرانا الجدول لوجدنا الملاحظات التالية :

١ ــ زاد عدد الطلبة زيادة كبيرة جدا فى هذه المدة القصيرة من عمر الجامعة والتي لا تتجاوز (١٢) سنة حيث بلغ عددهم ٢٢ ضعف الطلبة حسب احصاء عام ٦٦ ــ ١٩٦٧ .

٢ ــ ان زيادة عدد المدرسين لا تتفق مع زيادة عدد الطلبة اذ بلغ عدد اعضاء الهيئة التدريسية (١٢) ضعف ما كانوا عليه سنة ٦٧/٦٦ ، وعلى هذا الاساس زاد عدد الطلبة بالنسبة لكل استاذ .

ولقد نافست الطالبة الطالب فى دراسته الجامعية . وارتفع اقبالها على دخول الجامعة حتى زاد عدد الطالبات عن عدد الطلبة كما يبدو ذلك من الجدول التالي :

السنة	طلاب	طالبات	المجموع
٦٧/٦٦	٢٤٢	١٧٦	٤١٨
٦٨/٦٧	٤٧٠	٤١٦	٨٨٦
٦٩/٦٨	٧٠٩	٦١١	١٣٢٠
٧٠/٦٩	٨٧٥	٨٣٨	١٧١٣
٧١/٧٠	٩٥٦	١٠٣٢	١٩٨٨
٧٢/٧١	١١١٣	١٣٤٠	٢٤٥٣
٧٣/٧٢	١٤٢٩	١٨٥٧	٣٢٨٦
٧٤/٧٣	١٥٩٦	٢٢٤٠	٣٨٣٦
٧٥/٧٤	١٨٠٣	٢٦٤٢	٤٤٤٥
٧٦/٧٥	٢٤٨٢	٣٣٥٠	٥٨٣٢
٧٧/٧٦	٣٣٤٣	٤١٨٥	٧٥٢٨
٧٨/٧٧	٤٢٧٣	٥٠٤٥	٩٣١٨

ومن استقراء الجدول تتبين لنا الملاحظات التالية :

١ ــ زيادة اقبال الطالبات على الدراسة الجامعية ، فقد كانت نسبتهن سنة ٦٧/٦٦ حوالي ٤٢٪ من مجموع طلبة الجامعة . ثم بدأت افواج الطالبات تقبل على الجامعة حتى كاد عدد الطلاب والطالبات يتساوى سنة ٧٠/٦٩ . ومنذ ذلك التاريخ زاد عدد الطالبات على عدد الطلبة فى سنة ٧١/٧٠ والسنوات التالية ، حيث بلغت نسبة الطالبات

فى الجامعة حوالي ٥٤٪ من مجموع طلبة جامعة الكويت ، والسبب فى ذلك يرجع الى ان الطلاب يسافرون الى الخارج اما الطالبات فمعظمهن يدرسن فى جامعة الكويت .

٢ ــ كانت زيادة عدد الطلبة فى الفترة ما بين ٦٧/٦٦ لغاية ٧٨/٧٧ حوالي ١٨ ضعفا تقريبا بينما زيادة الطالبات فى نفس المدة كانت ٢٥ ضعفا .

ولقد شهدت الجامعة تطورا كبيرا فى عدد طلبتها وبناياتها ومكاتبها ومختبراتها .. وهيئتها التدريسية . ومما لا شك ان ذلك قد تبعه زيادة كبيرة فى الميزانية المخصصة للجامعة كما يبدو ذلك فى الجدول التالي :

ميزانية الجامعة (بالدنانير الكويتية)

السنة	ميزانية الجامعة (د.ك)
٦٧/٦٦	١٣٣٤٢٦٤
٦٨/٦٧	٢١٣٨٢١٥
٦٩/٦٨	٣٠٨٣٣٩٠
٧٠/٦٩	٣٨٣٦٤٦١
٧١/٧٠	٤٧٩٩٣١٠
٧٢/٧١	٥١٢٦٠٨٠
٧٣/٧٢	٦٦٣٦٩٠٠
٧٤/٧٣	٧٢٣٤٠٠٠
٧٥/٧٤	٩٠٧١٠٧٠
٧٦/٧٥	١٩٨٧٧١٢٦
٧٧/٧٦	٢٣٢٢٨٧٥٠
٧٨/٧٧	٣٩٦٨٥٢٥٥
٧٩/٧٨	٥٠٨٣٠٠٠٠

ومن ملاحظة الجدول يتبين لنا الملاحظة التالية وهي :

١ ــ الزيادة الكبيرة فى ميزانية الجامعة حيث زادت أكثر من ٣٨ مرة فى مدة ١٣ سنة من عمر الجامعة بينما زيادة الطلبة كانت ٢٢ مرة عما كانوا عليه كما رأينا سابقا . وبما أن الجامعة جامعة بحث وتدريس فقد تم الابتداء بالدراسات العليا فى وقت مبكر .

الدراســات العليــا :

بدأت الدراسات العليا فى العام الجامعي ١٩٦٨/٦٩ وفى العــام الجامعي ١٩٧٤/٧٣ ، رأت الجامعة وقف التسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراة لاعادة الدراسة والتقييم ، ورأى مجلس الجامعة ان تقتصر الدراسات العليا فى المرحلة الحالية على دبلوم الدراسات العليا ودرجة الماجستير بالدراسة . والجدول التالي يبين طلبة الدراسات العليــا من العام ٦٨/٦٩ لغاية ٧٥/٧٦ .

الدرجة العلمية	نــوع الدراسة	٦٨/٦٩	٦٩/٧٠	٧٠/٧١	٧١/٧٢	٧٢/٧٣	٧٣/٧٤	٧٤/٧٥	٧٥/٧٦
الماجستير	علــوم	٤٤	١٨	٢٨	٣٨	٤٤	٣١	٤١	٣٤
	آداب وتربيــة	٨٨	٩٦	٧٤	٩٨	١٠٩	٨١	١٣٢	٨٠
	تجارة و اقتصــاد	٥١	٦٩	٦٤	١٠٠	٨٨	٧	٢٥	—
	المجمــوع	١٥٣	١٨٣	١٦٦	٢٣٦	٢٤١	١١٩	١٩٨	١١٤
الدكتــوراه	علــوم	٢	٣	٦	٦	٨	٧	٦	٣
	آداب وتربيــة	٢	٣	٢	٤	٩	١٣	٩	٩
	حقــوق وشريعــة	—	—	—	—	١	١	١	١
	المجمــوع	٤	٦	٨	١٠	١٨	٢١	١٦	١٣
الدبلــوم	علــوم			—	—	—	٢٢	٢٣	٤١
	آداب وتربيــة			١٤	٢٧	١٠٣	١٩٤	٢١٦	١٦٥
	حقــوق وشريعــة			—	٥٨	٦٠	٩٧	٧٤	٨١
	تجــارة واقتصــاد			٨٧	١٥٥	١٧٢	٥٧	١٣	—
	المجمــوع		٤٦	١٠١	٢٤٠	٣٣٥	٣٧٠	٣٢٩	٢٨٧

كما ترسل الجامعة طلبتها الى الخارج للدراسة والمعول على شهادة الدكتوراه . وخاصة ان جامعة الكويت لا تقبل فى هيئة التدريس الآن الا من يحمل شهادة الدكتوراه او ما يعادلها .

والجدول التالي يبين عدد بعثات الجامعة بمختلف التخصصات فى السنوات المختلفة .

السنة	عدد طلبة البعثات
٦٨/٦٧	٣٠
٦٩/٦٨	٤٨
٧٠/٦٩	٨١
٧١/٧٠	١١٣
٧٢/٧١	١٢٩
٧٣/٧٢	١٤٢
٧٤/٧٣	١٥٩
٧٥/٧٤	١٩٣
٧٦/٧٥	٢١٣
٧٨/٧٧	٢٣٤

وكان من نتيجة هذا التطور ان زاد عدد المتخرجين ليلبوا الحاجيات الآنية للدولة . والجدول التالي يبين عدد الطلبة المتخرجين من مختلف الفروع والكليات .

الطلبة المتخرجون من جامعة الكويت

السنة	طلاب	طالبات	المجموع
٧٠/٦٩	١١٧	١٤٧	٢٦٤
٧١/٧٠	١٥٤	١٨٠	٣٣٤
٧٢/٧١	١٨٢	١٧١	٣٥٣
٧٣/٧٢	٢٠٣	١٩٩	٤٠٢
٧٤/٧٣	١٩١	٢٩٧	٤٨٨
٧٥/٧٤	٢٣٢	٣٥١	٥٨٣
٧٦/٧٥	٢٧٣	٤٧٨	٧٥١
٧٧/٧٦	٣١٤	٥٢٤	٨٣٨

وكان عدد الكويتيين المتخرجين من الجامعة كما يبدو ذلك من الجدول التالي :

السنة	طلاب	طالبات	المجموع
٧٠/٦٩	٩٨	١٢٤	٢٢٢
٧١/٧٠	١١٩	١٤٧	٢٢٦
٧٢/٧١	١١٩	١١٥	٢٣٤
٧٣/٧٢	١٣٤	١٥٩	٢٩٣
٧٤/٧٣	١١	١٩٩	٣١٠
٧٥/٧٤	١٢٩	٢٢٢	٣٥١
٧٦/٧٥	١١٤	٢٨٦	٤٠٠
٧٧/٧٦	١٣٨	٢٩٤	٤٣٢

ومن الدراسات العليا تخرج خلال هذه الفترة :

١٥ دكتورا ودكتورة منهم ٤ كويتيين

٧١ ماجستيرا منهم ٢٨ كويتيا

٣٧٤ دبلوم مختلف التخصصات منهم ٧٢ كويتيا

كما عملت جامعة الكويت على فتح مركز لخدمة المجتمع ليوفر حاجيات البلد الآنية لبعض التخصصات المهمة ويحقق رغبات بعض أولئك الذين يرغبون بزيادة معلوماتهم .

.. وقد بلغ عدد الطلبة فى العام الدراسى ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ حوالي ٣٩٣٨ طالبا وطالبة من الدارسين والدارسات .

وهكذا وجدنا بعد هذا الاستعراض الطويل للوضع التربوي قبل البترول وما بعد . وهنا نجد بعض الاسئلة تفرض نفسها لا بد من الاجابة عليها وهي :

ما هو أثر البترول على مستقبل التعليم ؟

كيف نحضر الشباب لفترة ما بعد البترول ؟

ان البترول لا بد ان ينتهي ان عاجلا أو آجلا والبقاء للانسان الذي يجب ان نعلمه جيدا ليكون هو رأس مال المستقبل ، ونجعل منه عضوا نافعا لا فى مجتمعنا الكويتي والعربي بل فى المجتمع العالمي .

فنحن نحتاج الآن وسنحتاج فى المستقبل الى الكفاءات العلمية فى مختلف المجالات . فالعالم فى الوقت الحاضر يعتمد على كفاءة شعبـــه ويضمن مستقبله بتوجيه هذا الشعب الوجهة العلمية . ففي محاضرة القاهـــا احد أساتذة جامعة ليون فى فرنسا قال بكل صراحـة : ان مستقبلنا يعتمد على شبابنا . ونحن فى المستقبل سنصدر الكفاءات . وكما قال سنصدر الأدمغة الفرنسية .

اذن علينا ان نربي الجيل الحالي لنجعل منه عضوا نافعا فى المجتمع ومواطنا صالحا وذلـــك :

١ ــ يجب ان يتعلم الطالب ان يكون منتجا فنحن فى مناهجنـــا وكتبنا ودراستنا السابقة تعلمنا كيف نكون مستهلكين ؟ ويا ليتنا تعلمنا كيف نكون مستهلكين واعين . فلقد درسنا فى مدارسنا احسن البضائع العالمية وافضل الصناعات العالمية وطرق التجارة ، ولم نحاول ان ندرس كيف نتمكن من انتاج هذه المواد وهل قدرنا ان نكون مستوردين ؟

ولهذا يجب ان نعلم الطالب ان يكون منتجا جيدا ومستهلكا واعيا .

٢ ــ كما يجب ان نعلم الطالب الاعتزاز بالانتاج الوطني والمحافظة عليه من المنافسة الاجنبية والاقبال على اقتنائه .

٣ ــ يجب ان نعلم الطالب حب الدفاع عن تربة وطنه وتقديسها .

٤ ــ يجب ان نعلم الطالب المحافظة على ممتلكاته وممتلكات الدولة التي هي ايضا من ممتلكاته ولا نفرط بها ولا نسيء استعمالها .

٥ ــ يجب ان نعلم الطالب على ان يكون عزيزا فى بلده وبـين اقرانه لا يرضى بحياة الذل بل يجب ان نـرى فيه الشهامـة والنخوة والعزة والصدق والامانة وكل الخصائل الجيدة مشفوعة بالشجاعـة ونكران الـــذات .

٦ ــ يجب ان نعلمه علوم العصر لانه يعيش فى هذا العصر فنحـن لم نزل نعلم طلابنا علوم عفى عليها الزمن بينما وصل الانسان الى القمر . فيجب ان نعلم الطالب علوم هذا العصر .

٧ ــ يجب ان نعلم الطالب مقاومة الاستعباد وننبهه الى التحديات الاجنبية والتي يجب عليه ان يقاومها باسلوب العصر .

٨ ـ يجب ان يتعلم الطالب احترام حضارته والعمل على اثرائها بالدراسات المختلفة والدفاع عنها .

٩ ـ يجب ان نؤهل الطالب ليصبح مفكرا حرا محترما لآراء غيره ومناقشتها وعدم التسليم بالامر الواقع لا يخشى فى الحق لومة لائم . كما يجب علينا ان نعلم الطالب تقديس الحرية له والآخرين والدفاع عنها.

١٠ ـ ان شبابنا فى الوقت الحاضر تائهون لذلك يجب علينا ان ننقذهم من الضياع ونشغل اوقات فراغهم وندفع فيهم العزة والكرامة.

١١ ـ يجب ان نعلم الطالب الاعتزاز بقوميته دون استمـــلال والتواضع دون الذل وان نعلمه التمسك بعادات امته وقومـه الحسنة . وهكذا نبني مجتمعا قويا واعيا متسلحا بالاخلاق الحميـدة وبالعـــزة والكرامة الوطنية وعلوم العصر ليقف فى وجه التحديات المختلفة .

والله أسأل ان يوفق العاملين لايصال شبابنا الى طريق السلامـة والعزة والكرامـة وانارة الطريق امامهم .

وأسأله تعالى التوفيـــق والســـداد .

النفط ومستقبل التربية في الكويت

الدكتور/ سامي الخصاونة

.. لعله من المناسب اولا ان نلقي نظرة عامة سريعة على الانسان الذي يعيش فى وطننا العربي فى وقتنا الحاضر . بعدها سنتحدث بشكل عام جدا عن مفهوم التنمية السائد فى الوطن العربي وذلك من منطلق التنمية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية او غيرها . هي فى حقيقة الامر تنمية تربوية بالمعنى الشمولي والعمومي للتربية . وتأتي اهمية الحديث عن مفهوم التنمية السائد ، وعن المشروعات التنموية المختلفة من كونها تلعب ادوارا رئيسية فى عملية البناء الاجتماعي والشخصى للانسان العربي ، وتسهم فى تجديد نظام قيمة وقواعد سلوكه واطره العامة والخاصة .

بعد ذلك سننتقل الى الحديث عن المفهوم الجديد للنظام التربوي العام المنتظر الذي يتحدد فى ضوئه التعريف للتربية بمعناها الشمولي والعمومي ، وتحديد مفهوم التنمية التربوية بابعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاخلاقية والفكرية وغيرها . وسينطلق تحديدنا للنظام التربوي الجديد على اساس الصفات المميزة لعصرنا وفى ضوء تصوراتنا لمجتمع المستقبل قوميا وعالميا . وبعدها سنلقي شيئا من الضوء على النفط وامكانية استخدامه فى تطوير النظام التربوي الجديد واستثمار عائداته فى خطط التنمية التي يفترض انها تساعد فى اعادة صناعة او بناء الانسان الجديد فى المجتمع العربي الجديد .

يعاني المجتمع العربي بشكل عام او بالتالي الانسان العربي من مشكلات وازمات كثيرة تبدو مظاهرها بشكل جلي فى مؤسسات المجتمع المختلفة . وفيما يلي محاولة لالقاء نظرة فاحصة بعض الشيء على هذه المؤسسات وانعكاساتها على السلوك الفردي والاجتماعي للمواطن العربي.

وقد يتراءى للسامع او للقاريء ان بعض الاحكام التي سترد فى الحديث عن الانسان العربي يتجاوز الموضوعية او انها تتضمن اساءة اليه . ان أية احكام ستصدر هي فى الحقيقة موجهة بالدرجة الى المؤسسات التي لعبت الادوار الاساسية والثانوية فى تكوين الشخصية الاجتماعية والفردية لهذا الانسان . فنحن وغيرنا جميعا ندرك ان امكانات وقابليات واستعدادات الانسان العربي اذا ما وجد فى الوضع الصحيح ، اي فى الوضع الطبيعي تجعل منه انسانا خلاقا ومبدعا .

بعض الافكار الواردة هنا مقتبسة من ورقة للكاتب قدمت باسم رابطة الادباء والكتاب فى الاردن فى مؤتمر اتحاد الكتاب والادباء العرب الذي انعقد فى طرابلس – ليبيا فى الفترة ما بين ١٩٧٧/٨/٢٤ – ١٩٧٧/٨/٢٩ . ونشر ملخص عنها فى مجلة الآداب عدد تشرين ثاني ١٩٧٧ .

المؤسسات التربوية

التربية العربية متخلفة الى مدى ملحوظ وهي سبب العديد من المشكلات الشخصية والمشكلات العامة التي يعاني منها المواطن العربي . فهي ليست جماهيرية شعبية ولا قومية وحدوية الا فى اضيق الصور او المعالم . انها فى الغالب اكاديمية تقليدية محافظة الى حد الرجعية ، وتتجه اتجاها غريبا اعمى يزيد المشكلات تعقيدا . وتعاني التربية العربية معاناة كبيرة من غياب الفكر الفلسفي التربوي المعاصر والمتطور ، وكذلك غياب الادارة والاشراف والارشاد والتخطيط بابعادها وشمولها وبمعانيها ووسائلها العلمية الحديثة . اضف الى ذلك ان المناهج المدرسية مختلفة والنظم التربوية كلاسيكية عتيقة والكتب فى الاعم سيئة تماما ، ولا تتوافر لها وسائل التنسيق بين اوساط التربية وعناصرها .

ومن ناحية اخرى ، فان المؤسسات التربوية العربية هي عمليا وواقعيا خادمة ومنفذة للأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة ، ومطيعة للواقع القائم فى العالم العربي . انها ليست فى القيادة او مراكزها ، فالادوار التي تلعبها فى عملية التغيير الثقافية هي فى الحقيقة ادوار ثانوية وتقليدية .

وانطلاقا مما سبق ، واعتمادا عليه ، فان السؤال او التساؤل المطروح منطقيا او تلقائيا هنا هو من هذا الانسان الذي تصنعه هذه المؤسسات التي نسميها مؤسسات تربوية ، والى أي مدى هو انسان معاصر ؟ ان المشاهدات والملاحظات والدراسات تشير بوضوح الى ان الانسان العربي الذي تصنعه مؤسساتنا التربوية هو انسان متخلف عقليا ونفسيا واجتماعيا ، ووجدانيا وحضاريا . انه عاجز متردد ضائع ، يعاني من انفصام فى الشخصية وهو فى الراجح اناني . هو كل شيء ولا شيء فى آن واحد ، فردي ناقص الحس الوطني لا يرى فى الآخرين أو فى الاشياء ما تدركه او تراه او تعيه الحواس الانسانية العادية كاملة وليس لديه حس واف بالتحصيل او الانجاز العام . اذ هو منصرف الى تدبير مسائل حياته اليومية وايامه ولياليه مملوءة بالتشكي والتظلم ، حتى حينما لا تتوافر المبررات الموضوعية لذلك .

المؤسسة الأسرية :

فيما يتعلق بالمؤسسة الاسرية فنحن نعلم ان الاسرة تلعب الدور الاعظم في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية في السنين الخمس الاولى من حياة الافراد . وتتشكل في هذه الفترة معظم معالم الشخصية الفردية . وتظل الخبرات والمواقف التي عاشها الفرد في هذه الفترة ذات اثر عليه ، شعوريا ولا شعوريا ، في المراحل التالية من حياته . فما هي التربية والتنشئة الاجتماعية التي تزود بها الاسرة العربية الحالية اطفالها ، رجال الغد ... ونساؤه .

الاسرة العربية بشكل عام تعاني من اوضاع اقتصادية واجتماعية قاسية تترك آثارها وانعكاساتها على الاطفال بشكل يلازم حياتهم حتى الموت . وان التخلف الاقتصادي والاجتماعي يؤدي الى فقدان الامن والطمأنينة والى الشعور بالهوان والقلق ، فينمو الطفل خجولا خائفا ضعيف الثقة بنفسه وبالآخرين ، ينقصه الطموح وتوقعاته قريبة بسيطة . وهو لا يعي بقدر كاف وقابلياته وقدراته لا يقدرها تقديرا موضوعيا .

ان الاسرة منذ الطفولة المبكرة تقيد الاطفال ، وخاصة الذكور منهم، بالعديد من الكوابت والموانع والضواغط المادية والنفسية والاجتماعية بحيث يتربون وينشأون معها مرافقة لهم وثابتة فيهم ، تعوق حرية الحركة والتفكير والتعبير لديهم .

وما ان يدخل الطفل سن السادسة حتى ينتقل الى المدرسة التي تؤكد بدورها وتعزز ايضا كوابت وموانع وضواغط جديدة تضيف الى ما يثقل كاهله ، فيجد نفسه مكبلا في الداخل والخارج . ونتيجة لذلك تتطور الصراعات المختلفة والتناقضات العديدة في حياته لتكون سببا في تعقيدات مختلفة كثيرة تضيف صراعا اكبر واعمق يتخذ اشكالا حادة عنيفة صامتة احيانا وصارخة احيانا اخرى .

الشخصية المصنوعة في الاسرة العربية دفاعية تبريرية في حركتها ونشاطها الفردي والاجتماعي وكذلك في تفكيرها . ولعل ذلك ، مرة اخرى يصح على كافة الدول العربية . انها ضعيفة الى الدرجة التي لا تستطيع ان تكون ذاتها او نفسها ، فهي كما شاءت لها القيم والافكار والتقاليد والاطر السلوكية الخاصة والعامة شخصية اتكالية نمامية مصنعة ومفبركة لترضي الاسرة والمجتمع . انها في اكثر الاحيان غير قادرة على الخلق والابداع لان فرص النمو السوي غير قائمة . اكثر

من ذلك ان المؤسسات الاجتماعية الاخرى تسير فى نفس الاتجاه الموازي لمؤسستي الاسرة والمدرسة . وتبدو المشكلة اكثر تعقيدا حينما نعلم ان ٨٠٪ من المعالم العامة للشخصية تتكون فى السنوات الاربع الاولى التي يعيشها الطفل فى جو الاسرة ، وتظل هذه المعالم مصدر التأثير على سلوكه حتى ينتهي من الدنيا .

التراث :

لقد كان لتراثنا العظيم دور واضح فى تقدم التراث الانساني وتطوره على مدى فترات طويلة فى التاريخ . وان دراسة الادب المتعلق بالتراث لتشير بوضوح الى اسهامات تراثنا فى اغناء التراث البشري فى كثير من المجالات والميادين والامثلة على ذلك كثيرة . اما الآن فاننا لا نجد حرجا فى القول بان حركة التطور والتغيير المصحوبة بالخلق والابداع قد توقفت تقريبا فى مجتمعنا العربي منذ فترة طويلة ، وتوقف معها دورنا العامل النشيط فى اضافة منجزات جديدة لبناء حضارة المجتمع البشري المعاصر ومدنيته .

يضاف الى ذلك ان الامر فيما يبدو قد اختلط علينا . فنحن على غير اتصال واسع عقلاني بتراثنا العظيم ، بل ان مؤسساتنا التربوية والاجتماعية والاعلامية لم تساعدنا على اقامة هذا الاتصال بحيث يكون تراثنا عاملا ايجابيا فى تحريك قوى الخلق والابداع ، من اجل التغيير الهادف فى وطننا وفى المساهمة فى عملية التغيير والبناء والتقدم البشري. ان مؤسساتنا الاجتماعية ، ومنها المؤسسات التربوية والعلمية ، لم تعط الاهتمام الصحيح الكافى لتراثنا ، وهي لم تحسن دراسته وتقييمه ، فترتب على ذلك سوء فهم للتراث مصحوبا بموقف غامض حائر منه . اضف الى ذلك ان بعض جوانب التراث تعلم لاطفالنا بطريقة غير تربوية ولا علمية ، مما تسبب فى اقامة علاقات ضحلة بين المواطن والتراث . فالكثيرون ينظرون الى التراث من خلال زاوية واحدة ضيقة فيها عمى وغرور ، فى الوقت الذي يجب ان تكون النظرة اليه شاملة ناقدة بحيث يكون التراث دافعا ايجابيا قويا فى حياتنا الحاضرة والمستقبلية ، لا ان يكون مجرد شعارات جوفاء نتغنى بها دون وعي او تقدير لعظمة التراث وروعته . وقد لا نتجنى على الحقيقة اذا قلنا ان اساءة فهمنا للتراث وعدم تقديرنا الواعي الذكي العادل له ، اوقع المواطن العربي فى تصورات واوهام خاطئة ، بالاضافة الى فراغ مادي ومعنوي دفع هذا المواطن للتطلع الاعمى والاحمق الى ثقافات اجنبية ليثبت من خلالها وجودا خادعا ومضللا .

نظـــام الحكـــم :

يبدأ الانسان العربي حياته في مجتمع تكاد تكون الديمقراطيـــة غائبة عنه . أن انظمتنا السياسية العربية بصورة عامة لا تحترم مبـــدأ الحريات العامة والحريات الشخصية ، ولا تصون هذه الحريات . وغياب هذه الحريات يؤدي الى مشاعر مبكرة لـــدى الفرد بالذل والخنـــوع فيتشكك بانسانيته وبفرديته . كما تخلق فيه مخاوف لا يقوى علـــى التعبير عنها ، فتظل حبيسة مدفونة فيه . يضاف الى ذلك ان غيـــاب الديمقراطية يحدد فرص التبادل الفكري والتفاعل الحر ، مما يمنع سير الانسان في الطريق الطبيعي ، فتتكون بسبب ذلك حواجز وسدود بـــين الفرد من جهة وبين الافراد الآخرين من جهة ثانية ، وكذلك بينه وبـــين المؤسسات الاجتماعية على اختلافها وتعددها ، فيزداد جهله بنفســـه وبالآخرين وتتطور لديه مشاعر عدائية تجـــاه غيره . اضف الى هـــذا ان الفرد يحرم من الاستفادة من وسائل الانتشار والانتقال الثقـــافي والفكري المختلفة لغيابها على المستويين الداخلي والخارجي ، فيجـــد نفسه في عزلة مريرة تؤدي للبحث التعويضي غير الارادي عن مشاغـــل واهتمامات وتفكيرات تكون في معظمها بعيدة عن العقلانية والموضوعية ، وقائمة بالاساس على القدرية والغيبية .

ان غياب الديمقراطية بمؤسساتها المختلفة ، عدا عن خنقها وكبتها للقدرات والقابليات الشخصية ، فانها تحرم الافراد ممارسة حقوقهم الطبيعية الاساسية وتحرم المجتمع مشاركاتهم ومساهماتهم الفاعلـــة في عمليات البناء الوطني والتقدم الاجتماعي المادي والثقافي ، هـــذا الى ان غياب الديمقراطية يسهل على المؤسسات القائمة ان تمارس وسائـــل الضغط المتعمد للحفاظ على مصالح فردية او طبقية او حكوميـــة ، وبالتالي يظل المجتمع بافراده ومؤسساته متخلفا لا يجد وسيلة او فرصة الا لتدبير الحد الادنى من الضروريات التي تساعده علـــى الاستمرار البيولوجي بطريقة وبمستوى بعيدين عن العصر والمعاصرة .

الواقع الريفي والواقع المديني :

ان الاختلاف الشاسع بين المجتمعات البدوية والريفية والمدينية بسبب انفصالا شبه كامل بين قطاعات بشريـــة وجغرافية رئيســـية في وطننا .

ولعلنا لا نحسن التعبير عن هذا الانفصال الشاذ المرضي افضل مما فعل الدكتور منير خوري أستاذ علم الاجتماع في كلية بيروت الجامعية في ورقته المقدمة الى حلقة تثمير العائدات البترولية في الانماء تحت عنوان

« تثمير العائدات البترولية فى الانماء الاجتماعي العربي ما بين ٢٨ ـ ٣٠ تشرين ثاني عام ١٩٧٥ » .

يقول الدكتور الخوري : ان طغيان العقلية القدرية على القطاع الريفي من عالمنا العربي جعل ما يقرب من ثمانين بالمئة من مجموع السكان يعيشون على هامش الحياة المجتمعية الفاعلة . ان انسان هذا القطاع ، عدا اكثرية ساحقة ، وفعلا ، اقلية مسحوقة . انه الجائع الذي يطعم مجتمعه ، والبدائي الذي يحمل بذور حضارته الاصلية . يتملكه عالمه ومحيطه ولا يملك منهما شيئا . جذوره الارضية المحلية عميقة وقوية ، واغصانه العالمية ضعيفة عارية .

« اما الانسان المديني فهو يمثل القلة العددية المسيطرة ، انه المتخم الذي لا ينتج ولا يطعم ، والمتحضر بدون جذور ، ثروة الدنيا ملك قانوني له ولذلك هي دوما برسم البيع عنده . جذوره القومية تكاد تكون معدومة ، اما اغصانه العالمية ولا أقول الانسانية فمترامية الاطراف ، انه كما يقول عنه البرت حوراني « الانسان الذي يستطيع ان ينتقل من حضارة الى حضارة ويتجلبب ثوب كل منها بنفس السرعة والسهولة التي يستطيعها فى تغيير ردائه برداء آخر » .

ان مجتمعنا ينطبق عليه قول الدكتور الخوري ، اذ هو مجتمع غير معاصر . ان جزءا صغيرا منه فقط يعيش حياة العصر ، ولكن بمعناها السطحي الخارجي الهامشي ، ولعلنا نقول باشكالها المذلة المهينة احيانا. ان اتصال هذا الجزء بالعصر والمعاصرة كاتصال الواقف على الشاطيء ، يتحرك على الرمل ، يلج الماء فى البحر . ان هذا الانسان عاجز عن الانتاج المبدع الخلاق . اما لانه غير قادر لانه معزول عن داخله وعن خارجه واما لانه غير مهتم ، لانصرافه الى أضاليل الدنيا واغانيها .

المشكلة الحضارية :

الشخصية العربية ليست منسجمة ولا متفقة مع ذاتها . ان السلوك الذى نشاهده امامنا ليس فى الغالب حقيقيا ولا صادقا . هو سلوك تمثيلي فى معظمه لا يعبر عن جوهر الشخص ولذا فان الاحكام التي تترتب على قياسه بالملاحظة او بوسائل القياس الاخرى خادعة ومضللة ولعل احد الاسباب الاساسية وراء الانفصام هو ان فهم انساننا لتراثه بعيد عن الذكاء والوعي والموضوعية . فهو يجتر كثيرا من معالم التراث اجترارا آليا عشوائيا وسخيفا ، وكذلك يردد ببغاويا شعارات كثيرة تصور له انها تعبير حقيقي عن العصر والمعاصرة ، والا كيف نفسر الموقف

اللامبالي غير المكترث تجاه قضايانا القومية والوطنية المصيرية . اننا جميعا نتحدث عن الثورة والثورية ، عن الاصلاح والتغيير ، عن الخير والتقدم ، في الوقت الذي لا نبذل فيه جهدا أو تضحية . اننا في الواقع قد نرغب في الاصلاح لولا ان الاصلاح يكلفنا جهدا .

ان اتصالنا بالمدنية والحضارة المعاصرة اتصال هامشي لا يتعدى المظهر الخارجي والنواحي المادية الظاهرة . اننا نشتري التكنولوجيا والآلات لكننا لا ننظر الى أكثر من شكلها أو اطارها الخارجي ، ولا نتجاوز ذلك الى الفكر الذي انتج هذه التكنولوجيا ، ولعلنا نخشى ذلك الفكر ونخافه لانه يهدد امننا واستقرارنا النفسي .

كيف نفسر مطالبتنا بالديمقراطية وبالحقوق والحريات العامة دون ان نكون عمليا ديمقراطيين ؟ كيف نفسر حديثنا المتواصل عن الحرية ونحن في الواقع نكبت ونكمم أفواه الناس الآخرين ، ونمنعهم من ممارسة حرياتهم ؟

تعدد الولاءات

تتعدد الولاءات على اختلاف انواعها ومستوياتها في العالم العربي بشكل مثير للدهشة والاستغراب . ان انتشار الولاءات في بلادنا أمر يؤدي الى الحيرة والتردد والقلق بين رجالنا ونسائنا . ويزيد من فرص الفوضى والاضطراب على المستويين الفردي والجمعي . الطائفية والعشائرية والاقليمية والعائلية .. الخ تنتشر بشكل غريب في وطننا ، وهي التي تحول دون تطور الحس الوطني العميق ، وبالتالي الولاء القومي الواعي . ولعل تعدد الولاءات هو احد الاسباب الرئيسية لضياع الهوية الشخصية المميزة والمميزة للمواطن والمجتمع العربي . العشائرية او الاقليمية هي في الواقع مؤسسات لها ابعاد وجذور تاريخية اجتماعية اقتصادية وثقافية عميقة ، ولذا فهي طرق تفكير ، لكنها تبقى المواطن ضمن اطار ضيق بعيد عن مجالات التفاعل الفكرى الحر المنفتح ، فتظل شخصية الفرد او الشخصية المجتمعة منغلقة متقوقعة وخاضعة لمجموعات معقدة متباينة من الاوهام والتصورات ، يظل الفرد حبيسا لها مع تزايد في غروره وحمقه . اكثر من ذلك ، ان المواطن في ضوء اوهامه وتصوراته ذات الجذور التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية يحيط نفسه بمجموعات من الاطر والقواعد والقيم والمعايير التي يعيش راضيا رافضا تحت سلطانها وطغيانها ، فتعزله عن الآخرين . وتظل الاجيال تتناقل وتتوارث هذه الاطر والقواعد والمعايير وتحرص المؤسسات التربوية التعليمية والاجتماعية الاخرى على صنع الوافدين الجدد الى المجتمع على مثالها ، وتكييفهم وتأقلمهم معها ، فتستمر الصورة نفسها لكن

بأشخاص جدد . ومما يزيد المشكلة تعقيدا الواقع السياسي السيىء الذي تعيشه بلداننا فى الغالب والذي يعزز استمرارية الولاءات الصغيرة ويحرص على بقائها . وهذا عمليا وواقعيا هو امتداد للعصبية الجاهلية والقبلية الضيقة .

المؤسسات السياسية والعسكرية

رغم الانتصارات والانجازات السياسية العظيمة التي حققتها شعوبنا فى الفترة المنصرمة من القرن العشرين ، الا ان بلداننا العربية قد منيت بعدد من الهزائم السياسية والعسكرية التي اثرت فى الكيانات والبناءات الشخصية العامة والخاصة للفرد العربي وللمجتمع العربي .

ان عددا من المناطق العربية فى بعض اجزاء الوطن العربي ما زالت تخضع مباشرة او غير مباشرة للحكم او للاحتلال الاجنبي . والمواطن العربي يشاهد احتلال ارض عربية عزيزة وتشريد شعب عربي كامل وقلبه يتفطر أسى ولوعة ، لا سيما وهو عاجز عن مساعدته ، ولعله يتساءل دائما كيف يحدث ذلك ؟ ويصعب عليه ان يجد تفسيرا حقيقيا مقنعا لمجموعة الهزائم العسكرية المتلاحقة امام اسرائيل على سبيل المثال.

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية يشعر المواطن العربي بالخطر يتهدده شخصيا من مصادر مختلفة . فهو خائف على حاضره وعلى مستقبله عاجز عن الدفاع عنهما وعن بنائهما بشكل مضمون مستمر . انه مضطرب لانه يشعر انه طاقة كبيرة وعظيمة لكنها معطلة غير مستثمرة .

ان المجموعات المتلاحقة من المشكلات التي يحياها هي سبب الضياع السياسي والفكري والاجتماعي الذي يعيشه هذا العربي ، شاملا ذلك أحيانا المثقف الذي يفترض انه سيقود الشعوب العربية الى المستقبل المشرق الوضاء .

ولقد زاد المشكلة تعقيدا التطورات السريعة المتعاقبة على الساحة السياسية العربية فى العامين الاخيرين حيث انتهت الى توقيع معاهدة سلام بين مصر واسرائيل بقيادة الولايات المتحدة وتوجيهها وان توقيع معاهدة السلام هذه يسيء الى ما لا حد الى حركة النضال الوطني العربي والفلسطيني ، ويعتبر نكسة كبيرة اعادت الخطى العربية الى الوراء . وخلقت أوضاعا جديدة اضافت الى معاناة الانسان العربي أسوا اضافة على المستويين المادى والمعنوى .

الازمة الاقتصادية

لعلنا فى غنى عن التفصيل فى هذا المجال ، فالزراعة فى بلادنا لا تزال متخلفة ويتزايد عدد النـاس الذين يتركونها الى الاعمـال الوظيفيـة الحكومية . والصناعة حتى الآن فى أكثر الاحيان متخلفة . وتعتمد بلداننا كثيرا على استيراد السلع والمنتجات الصناعية من الدول الاجنبية . اما سياساتنا الاقتصادية فتعاني من غياب العقلانية النظرية والعلمية ، فهي غير ثابتة ، بل يشوبها الاضطراب والتردد مما يبقي على مجتمعنا العربي فى وضعه الراهن ويعمق من مشكلة انساننا ويزيدها غموضا .

أزمة الانتاج العلمي والتكنولوجي

يكفي ان نشير هنا الى ان انتاج اسرائيل فى حقل العلم والتكنولوجيا ، اذا قيس على اساس الفرد للواحد يبلغ مائة ضعف ما ينتجه الفرد العربي بالاضافة الى ان انتاجنا العلمي والتكنولوجي متخلف بالنسبة لغيرنا ، بالقياس الى امكاناتنا وقدراتنا ، فالمشكلة الاهم ان ثقافتنا ليست عملية . فنحن لا نفكر باسلوب علمي ولا نتحدث او نتعامل او نتفاعل مع الآخرين على اساس علمي . اننا عرضة لتأثير قوى من اهوائنا ورغباتنا وميولنا الشخصية . وهذه فى معظمها قائمة على أساس احقاد ونزعات واوهام تراكمت فينا نتيجة كثير من العوامل التي سبق ان تحدثنا عنها . وبتعبير آخر فاننا لا نعرف كم ينبغي ان نفكر وكيف ان نفكـر ، ولذلك فان محاولاتنا للتغيير والتقدم معرضة للفشل . اننا بحاجة الى فكر علمي تكنولوجي منظم واع ومتكامل ، بحيث يمكن استخدام المعرفة العلمية التكنولوجية المتطورة والمتجددة واستثمارها بشكل صحيح ، وبالتالي يجعل هذه المعرفة جزءا اصيلا فى اطار مؤسسات وطنية تربوية وتشريعية وعلمية وفى اطار جسم من المقاييس الوطنية ذات المعنى والاعتبار القومي والعالمي .

ان مجموعة هذه الازمات والمشكلات فرضت على مواطننا واقعا شاذا مرضيا . فهو معزول الى حد كبـير عن تيارات التغيير والتقدم العالمي والانساني وعن الصراعات السياسيـة والايديولوجيـة والفكرية والاقتصادية المعاصرة . انه مفروض عليه ان يتدبر مسائل حياته اليومية العادية وبوسائل تقليدية بعيدة عن العصر والمعاصرة وهو فى محاولاته تدبير هذه المسائل والامور اليومية يستخدم اساليب وطرق تفكير محلية ضيقة قائمة فى اساسها على الاستسلام للماضى والحاضر وعلى خوف من المستقبل ان فرصه للتعرف على امكاناته وقابلياته واستعداداته قليلـة وتطلعاته الشخصية والعامة محصورة سهلة وقريبة وكذلك حساسيته للقضايا القومية والانسانية محدودة لا تدرك شمول القضية الواحدة ضمن الكل المتكامل للمجتمع البشرى بأسره .

وبتعبير اوضح ان انساننا ليس حرا ولا سعيدا . فالهدف اولا واساسا هو تنمية وبناء الانسان الحر السعيد فى مجتمع حر سعيد .

التنمية فى الوطن العربي

لقد تغيرت اوضاع العالم العربي فى العقود الخمسة الماضية تغيرا كبيرا ، لكن هذا التغير لم يكن في معظمه فى مصلحة جماهير الامة العربية . فللاسباب السياسية المعروفة ارتبطت حركة التغير والتقدم فى الوطن العربي الى حد كبير ببلدان العالم الرأسمالي الاوروبي والامريكي ،واخذت مسارا معينا ارتبط ماديا وثقافيا بالمجتمع الغربي ، وفى هذه الفترة بالذات كانت الثقافة الغربية قوية الى درجة امتدت فى سيادتها وطغيانها الى البلدان النامية ومنها البلاد العربية . ولقد رافق التفوق ثم بالتالي التسلط والسيطرة السياسية ـ الاقتصادية ـ العسكرية ، لبلدان العالم الغربي ورافقه تفوق وسيطرة ثقافية عامة شملت معظم جوانب الحياة المادية والاجتماعية فى الوطن العربي . واصبحت فيما بعد الاساس الاقوى لاية خطة تنموية بغض النظر عن طبيعتها واهدافها وغاياتها . وبتعبير آخر لقد افقد ارتباط الوطن العربي المبكر بالثقافة المادية الاجتماعية فى المجتمعات الراسمالية الغربية ، افقده فرصة التفاعل والصراع داخليا وخارجيا ، والتي كانت ضرورية لاختيار أو فرض مسارات تنموية اكثر تمثيلا وتعبيرا عن المصلحة الوطنية والقومية .

لقد كانت التنمية فى الوطن العربي كما يقول مطاع صفدي « تبدو انها فى الاساس ، هابطة من الاعلى ، لا ترتبط بقوى التغيير الفعلية فى المجتمع ، ولا تتلاءم مع الظروف الموضوعية ولا تأتي وفق ايقاع نمو وانضاج تاريخي معين . وهي بكلمة واحدة ، عملية اكتسابية ترتكز الى عاملين هما السلطة والمال . وكلا العاملين غير مرتبطين بقوى اجتماعية على الرغم من خطورتهما واهميتهما » (١)

فالتنمية فى الوطن العربي فى معظمها لم تكن اختيارا حرا للجماهير العربية . وبالتالي لم تكن نماذجها متميزة أو مميزة فى ضوء الظروف الموضوعية للوطن العربي . كانت الظروف السائدة والارتباطات السياسية الاقتصادية العسكرية تفيض نماذج تنموية غريبة على الشخصية العربية ومنفصلة انفصالا شبه كامل عن الشخصية التاريخية للانسان العربي ، بالاضافة الى انها جاءت فى مرحلة تاريخية كان الوطن العربي فيها متخلفا

---

(١) مطاع صفدى . التقدم العربى والمجتمع الاستهلاكى ـ الفكر العربى . العدد السابع كانون اول ١٩٧٨ ـ كانون ثانى ١٩٧٩ ، ص ٤ (عدد متخصص عن العرب والتكنولوجيا)

الى الدرجة التي لم تكن فى هذه الواسعة على اتصال واع بثقافة العصر . فجاءت هذه الخطط التنموية فى اساسها لا لتخدم الانسان او المجتمع العربي وانما لتكون اولا وسيلة فعالة فى تكريس اوضاع متخلفة سائدة وثانيا ، وسيلة نهب وامتصاص لامكانات المجتمع العربي ، واستخدامها فى عمليات وخطط التطوير الاقتصادى الغربي الذى تطور بسرعة مذهلة ساعدته اكثر على احكام سيطرته ونفوذه على بلدان الوطن العربي .

وفى الوقت الذى كانت فيه خطط التنمية فى المجتمعات الغربية تتطور لمصلحة قطاعات اوسع من المواطنين فيها ، كانت تدرك جيدا ان خطط التنمية فى المجتمعات النامية ومنها البلدان العربية يجب ان لا تهدف الى احداث تغيرات حقيقية فى بنية هذه المجتمعات بحيث تستخدم امكاناتها وقدراتها البشرية والطبيعية استخداما حقيقيا صحيحا ، وذلك حتى لا تتمكن هذه البلدان من تطوير انظمة سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية مستقلة . بل كان الهدف ان تظل هذه البلدان فى كل محاولاتها التنموية تابعة للاطار الراسمالي الغربي العام ، وبالتالي لا تكون مشروعاتها التنموية هادفة لخدمة المصالح الحقيقية لجماهيرها . ومن جملة ما ترتب على ذلك من آثار انقطاع صلة الانسان العربي بتراثه وحضارته وسقوطه فى وسط مادي اجتماعي جديد مملوء بالاغراءات التي تستثير رغباته وميوله السطحية . فوجد هذا الانسان نفسه يقترب اكثر فأكثر من النموذج الخارجي الهامشي للحضارة الغربية دون ادنى فهم او استيعاب لحقيقة محتوى هذه الحضارة وللفكر الذي كان وراءها . وبنفس الوقت كان بغير وعيه ، يبتعد اكثر فأكثر عن جذوره الثقافية واصوله الحضارية واصبحت قيمة وأطر السلوك لديه في أساسها قائمة على اسس ومقاييس الرخاء المستورد الذى كرس بدوره اتلافه قيم الماضي وعزله عن الطموحات والتطلعات الصحيحة المرتبطة بالعصر وبالتنمية الحقيقية .

وبرغم بعض التبدلات والتحولات الايجابية التي أفرزتها بعض الصراعات الداخلية والخارجية نتيجة الوعي السياسى لدى بعض الفئات والجماعات البشرية فى الوطن العربي والتي قادت نضال الجماهير العربية ، الا انها استفزت القائمين على عمليات التخطيط التنموي في البلاد العربية للتعاون الاوثق مع المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى بلدان العالم الرأسمالي وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية لاحتواء هذه الفئات والجماعات التقدمية في البلاد العربية لعزلها بمختلف الوسائل عن جماهيرها ، وعن قضاياها الوطنية والقومية والانسانية . وبالتالي حتى يستفرد أصحاب السلطة والمال بحق صياغة مشروعات التنمية وتوجيهها بشكل يضمن سلامة سلطتهم وسلطانهم . لقد اتضحت هذه الصورة في السنوات الثلاثين الاخيرة . واستطاعت حركة

الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية بحكم سلطتها وسلطانها العالمي ان تفرض وجودها فى المنطقة العربية بمخططات سياسيه اقتصاديه عسكرية تضمن استمرار النموذج التنموى الغربي العام والذى كان قد بدأ مبكرا فى هذا القرن . وكان اكتشاف النفط والتوسع فى استخراجه وتصديره عاملا آخر أدى بوعي وبغير وعي الى توجيه خطط التنمية فى البلاد العربية حسب نموذج التنمية القائم وهو النموذج التنموى الاستهلاكي .

فالنماذج التربوية فى البلاد العربية هي فى حقيقة الامر النموذج المغبرك فى أمريكا والمصدر الى معظم بلدان الوطن العربي . وهذا النمودج قائم فى اساسه على تحويل كل ما يتعلق بالتنميه الى مواد وبضائع بقصد الاستهلاك والمتعة السريعة . ولقد أدى هذا الاتجاه التنموي الى جعل الاستهلاك هدفا رئيسيا للمواطن العربي فأخذ يبحث عن المادة أو البضاعة الأزين والاكثر بريقا ولمعانا مهما كانت تكاليف الحصول عليها .

ولم يتوقف تأثير النموذج الاستهلاكي المتصدر على جانب واحد من شخصية الانسان أو المجتمع العربي ، بل تعدى ذلك ليشمل كل الجوانب أو معظمها على الاقل ليصبح بالتالي طريقة الحياة أو نمط التفكير العام الذى يميز الشخصية أو تتميز به . ويظهر ذلك جليا فى المؤسسات التربوية وفى المؤسسات الموازية فى البلدان العربية التي تهدف اولا الى تبرير وجود الانظمة السياسية ـ الاقتصادية العربية ، القائمة أساسا على النموذج الاستهلاكي المتأمرك .

ولعل أكبر تخريب أحدثته خطط التنمية الاستهلاكية المتأمركة هو ما حدث فى المجتمعات الزراعية الفلاحية . يقول دكتور غازي ابو شقرا « هذه المجتمعات الزرعوية المتوازنة فى الاصل اختل توازنها فأصبحت تستورد حتى المواد الغذائية الطبيعية غير المصنعة ، لانها تخلت عن أريافها المنتجة وقبعت فى شققها المفروزة وبيوتها الصفيحية والترابية بجوار المدن فى تقليعة جديدة تمشيا مع نزعة الفندقة المجتمعية ، أو المجتمع الدكان فى جميع المجالات حتى فى مجال بناء الذات الانسانية وأعني به تهافت التهافت على التعليم ودكاكينه وليس التربية الفاعلة المخططة والمتوازنة والتي تقوم على السعي لاكتشاف الحاجات عند المتربين ومحاولة اشباع هذه الحاجات تلافيا لتربية قومية استهلاكية قضامية » (٢) .

المطلوب اذن ، هو اعادة بناء الانسان العربي فى مجتمع عربي جديد . ولا يخفى أن اهم خطوة فى اعادة البناء هذه هو تقييم شامل

---

(٢) د. غازى ابو شقرا ـ التكنولوجيا والتكامل الحضارى . نفس العدد ص ١٣٩

وموضوعي لواقع المجتمع العربي كله ، ثم التخطيط للبناء الجديد فى ضوء الحقائق الموضوعية التالية : ـ

أولا ـ ثقافة المجتمع العربي

ثانيا ـ ثقافة العصر الخاص بهذا المجتمع

ثالثا ـ الثقافة الانسانية العامة .

.. والنظام التربوى المطلوب هو نظام حياة شامل يبنى أساسا على الحقائق الموضوعية الثلاث السالفة الذكر ، وقادر على تحرير العقل العربي من القوى والمعوقات الداخلية والخارجية ، وذلك كخطوة أولى لتحرير الانسان العربي . وهو نظام يقرب الانسان العربي بموضوعية وعقلانية من تراثه المجيد ويستخدم هذا التراث بذكاء وفهم فى تطوير المجتمع الجديد بحيث يكون أقدر على المشاركة الايجابية والفعالة فى تطوير ثقافة انسانية خلاقة ومبدعة . وهو أيضا نظام قادر أن ينشىء مؤسسات تعليمية واكاديمية وفكرية واقتصادية وسياسية وغيرها على اسس الحرية والديمقراطية . ومؤهلة لقيادة خطط وعمليات التنمية على اساس التقدم التقني المعاصر . ويحرص النظام التربوى الشامل الجديد لئلا يعزل الانسان العربي عن ثقافة شعبه وامته أو عن ثقافة العصر الخاص بهذا الشعب أو الامة أو عن الثقافة الانسانية العامة ، بل ينطلق من هذا الاساس الثلاثي الابعاد قصدا فى بناء المؤسسات الموازية الجديدة بأنه انسان متكامل وشامل وفاعل ومؤهل ان يكون عضوا فاعلا نشيطا فى اسرة بشرية انسانية عاقلة . ومن المفروض ان يدرك النظام التربوى ان التوصل الى بناء الانسان الشامل الواعي ، لا بد ان يمر بمراحل اساسية وهي : ـ

أولا ـ خلق الانسان المتعلم ، وهذه تزوده بالدرجة الاولى من درجات الوعي الشامل .

ثانيا ـ تحويل هذا الانسان الى متخصص .

ثالثا ـ تحويله الى متخصص مثقف يملك تصورا شاملا عن العالم .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هنا ، ماذا يميز عصرنا ؟ لا شك ان القرن العشرين يختلف عن القرون التي سبقته اختلافا أساسيا . فهو عصر ثوران الحرية والاستقلال وهو عصر التفجر المعرفى ،

لكن اكثر ما يميزه فى ايامنا الحاضرة هو انه عصر البحث العلمي والتكنولوجيا .

اصبح البحث العلمي والتكنولوجيا معا الوسيلة الاساسية التي يستخدمها الافراد والمؤسسات والدول فى رسم خططها التنموية تحقيقا لاهداف او تطلعات مستقبلية قريبة أو بعيدة . وأكبر فائدة تتحقق من استخدام التكنولوجيا هى اختصار الوقت والجهد والمال مع المحافظة على الاتقان والنوعية . وفائدة اخرى يحققها البحث العلمي هو انه يلغي حتى الحد الأدني من الذاتية والارتجالية والعشوائية والتعسفية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات . ومن هنا فان البحث العلمي مع استخدام التكنولوجيا بذكاء وفهم يقرب الانسان من أهدافه ويدنيه من تحقيق آماله وأمانيه .

بتعبير آخر ، لابد للنظام التربوي الجديد ، وهو نظام الحياة الجديد فكريا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا ولغويا واجتماعيا . لا بد له ان يجعل من البحث العلمي والتكنولوجيا ... وسيلته الاولى في تطوير خطط ومشروعات التنمية المختلفة بقصد اعادة بناء الانسان العربي فى مجتمع عربي جديد .

لكن هناك محذورا أساسيا ونحن نستخدم التكنولوجيا فى خططنا ومشروعاتنا فى خططنا التنموية الاستهلاكية المتأمركة . ان ذلك سيجعل الامور أكثر تعقيدا وستصبح التكنولوجيا وسيلة تخلف وتأخير .

ومن هنا فانه لا بد من تحديد مفهوم التكنولوجيا ودورها فى التخطيط التنموى لان ذلك سيحول دون الاستيراد التكنولوجي العشوائي المرتجل . فماذا نعني بالتكنولوجيا ؟

ان ما نعنيه أو نقصده بالتكنولوجيا هو أية معرفة أو خبرة أو مهارة لازمة لانتاج معين ومن ثم انشاء المشروع الملائم لهذا الانتاج . ويتضمن مفهوم التكنولوجيا جانبا ماديا وجانبا استخدامي . اما استعمال التكنولوجيا في عمليات التنمية ، وهى لا تتكرر اخطاء خطط وعمليات التنمية القائمة في الوطن العربي ، فمن المفروض ان نتجنب كلية تخصيص المبالغ الكبيرة التي تمكننا من استيراد الأجهزة التكنولوجية الحديثة التي تأتي الينا مع اعداد كبيرة من المستشارين والخبراء والفنيين المرتبطين بشركات أو مؤسسات اجنبية على أمل ان يقوموا باستخدام التكنولوجيا المستوردة بشكل يفي بمتطلبات

واحتياجات خطط التنمية . ان الكوادر أو الاطقم البشرية القادمة من الخارج مع تجهيزات التكنولوجيا لا تستطيع ان تستخدم معرفتها التكنولوجية بالشكل الذي تطمح اليه مؤسسات التخطيط والتنمية فى الوطن العربي ، وذلك لارتباط هؤلاء الأشخاص بمعايير ومواصفات الشركات والمؤسسات الاجنبية التي تصدر التكنولوجيا والتي طورت طرائق معينة لاستخدام التكنولوجيا . وكثيرا ما تكون معايير ومواصفات هذه الشركات والمؤسسات غريبة أو على الاقل مختلفة عن الاوضاع الثقافية او الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية فى بلدان الوطن العربي . ومن المؤمل ، بل ومن المفروض ان تساعدنا التكنولوجيا فى تطوير استراتيجية جديدة من اجل التنميات الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية ـ العسكرية فى الوطن العربي . وهذا يتطلب خلق او انشاء قاعدة مولدة علمية وتقنية ومهنية وفلسفية وطنية وتربية متمثلة فى نظام تربوي جديد كامل . ويتطلب هذا النظام مؤسسات وتنظيما انسانيا مناسبا ، كما يتطلب المجهود الشخصى والجمعي الذي يؤمن بالانسان والانسانية وبشكل اساسى يؤمن بقيم العدل والحرية والعقل والديمقراطية الى جانب قيم العلم والتقنية والصناعة . ويتطلب النظام التربوى الجديد مقدرة وكفاءة لتزويد المواطنين بقاعدة علمية حقيقية تستدعي وعيا جيدا وعميقا بطائفة من الافكار والمفاهيم التي نعتقد انها غائبة من بلداننا العربية في الوقت الحاضر . وفي عملية نقل التكنولوجيا بقصد التنمية الشاملة الواعية يرى اسماعيل سرور شلش ان تراعى المسلمات التالية :

١ ـ العلاقة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والبحث العلمي .

٢ ـ الاكتشافات والمعلومات ليست هى العلم ، وان المعدات والسلع والاساليب المستحدثة ليست هي التكنولوجيا ، وان هذه وتلك ليست سوى مظاهر ونتائج وراءها اسلوب فى التفكير ومنهج فى العمل .

٣ ـ المشكلة الكبرى فى المجتمعات النامية هي فى مدى التخلف الكامن فى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والادارية والتنظيمية والفكرية والتربوية . وتتمثل المشكلة فى عجز هذه المجتمعات عن دمج العلم دمجا عضويا في الكيان القومي .

٤ ـ خلق الكيان القومي القادر على استيعاب العلم وحسن استغلاله وهى مسؤولية عامة . أى انه وظيفة الدولة بأجهزتها ومنشآتها وقطاعها العام والمشترك . من ثم يجيء الاهتمام بالسياسة العلمية ، وخطط البحث العلمي داخل التخطيط العام للمجتمع بأسره .

٥ ــ هناك فى عالم اليوم سبيل مفتوح لاستجلاب خبرات المتقدمين اما عن طريق الحصول على حقوق الانتاج واستغلال براءات الاختراع أو عن طريق الاعلام العلمى بوسائله المطردة النمو ، بداية من الدوريات العلمية عبر تبادل العلماء والمعلومات وحتى تصل الى أعمال التجسس ــ العلمي وسرقة المعلومات .

٦ ــ الاقتباس ، أيا كانت وسيلته ، لن يتحقق دون وجود هياكل علمية وانتاجية راسخة لدى المقتبس تتيح له فرصة حقيقية للاستفادة من هذا كله (٣) .

وماذا عن النفط ؟

لا شك ان النفط يمثل ثورة جبارة يمكن استخدامها كأفضل وسيلة معاصرة تمتلكها بعض بلدان الوطن العربي . واذا كانت الوظيفة الرئيسية للنفط هي فى استخدامه الى أقصى ممكن فى خطط وعمليات التنمية الشاملة ، فان أحسن ما يمكن أن نفعله بالعائدات النفطية هو استخدامها الصحيح فى نقل التكنولوجيا ، وهي اكبر وسيلة معاصرة للتنمية .

ويجب أن يحدث ذلك من خلال المؤسسات الوطنية والقومية الممثلة حقيقة للجماهير العربية وتحت الاشراف المباشر لها ، وذلك حتى نضمن دائما أعلى وأفضل مردود ممكن لهذه العائدات . اما الذى يحدث حاليا فهو ان معظم الثروات أثمان للنفط تعود الى المصاريف الاجنبية ، وذلك امتثالا وانسجاما مع استراتيجيات التنمية الاستهلاكية المفروضة على البلدان المنتجة للبترول .. والمصدرة له . ولا يفوتنا أن نشير أيضا الى التناقض المستمر فى القيمة الفعلية للعائدات النفطية والتناقض المستمر فى القدرة الشرائية لهذه العائدات رغم الزيادات المضطردة عليها . ويمكن أن يكون استخدام النفط اكثر فعالية فى مجال التنمية اذا قامت استراتيجية مستقبلية ترتكز على أساس مقاومة كل أشكال السيطرة الغربية بشكل عام والسيطرة الامريكية بشكل خاص على النفط العربى، ثم اعادة النظر باستمرار فى أسعار النفط تعكس دائما القيمة الحقيقية له ، ثم تحقيق الملكية الكاملة لصناعة النفط العربي وفى جميع مراحلها ، وكذلك عدم القيام بمشروعات مشتركة بين البلدان النفطية والشركات الكبرى التي لا تعنى بخطط التنمية فى البلدان النامية والتي تهدف

---

(٣) اسماعيل سرور شلش ــ قضية التكنولوجيا واستخدامها عربيا ــ نفس العدد ص ٨٨ ــ ٨٩

أساسا الى تحقيق أعلى قدر ممكن من الربح ، والذى غالبا ما يحدث على حساب اهداف خطط التنمية والتطوير فى هذه البلدان .

وفيما يتعلق بالبلدان العربية النفطية ، يقترح قسم الدراسات الاحصائية فى معهد الانماء العربي ما يلي :

١ ـ ان تصبح التقنيات النفطية شعبية خلال فترة وجيزة .

٢ ـ يجب تدريب الشعب على انتاج أهم البضائع التى يحتاجها أي أن تصبح التقنيات المصنعية شعبية .

٣ ـ يجب أن تلاقى التقنيات التى ترفع مستوى التصنيع أوسع التطبيقات بصرف النظر عن أى مردودية .

* * *

النفط ومستقبل وحدة الخليج

راشد عبد العزيز الراشد

النفط ومستقبل وحدة الخليج

أقدم خالص التقدير والشكر لرئيس واعضاء رابطة الاجتماعيين على دعوتهم ايـاي للمشاركة في هذه الندوة . واحيي الرابطـة علـى مواصلتها طـرح القضايا الخليجية من خـلال النقاش والبحث العلمى الجاد الذي سيؤدي باذن الله تعالى الى مزيد من وضوح هـذه القضايا فى الاطار الشعبي مما سيعزز الصلات والعلاقات بـين شعوب المنطقة التي هى أسـاس الوحـدة الخليجية .

ونظرا لتداخل أساسيات هذه الوحدة وارتبـاط بعضها ببعض فاني سأحاول التركيز على الجانب السياسى – الاقتصادي العـام من هذه الاساسيات خاصـة لمشاركة الخبير النفطي العربي الكبير عبدالله الطريقي الذي سيعرض العمق الذي سيتطلبه الجانب النفطي .

وأود فى بداية حديثي ان اؤكد على اهمية الوحدة الخليجية فى السياسة الكويتية فهى احدى الدعائم الرئيسية لهذه السياسة ومـن أهم اهداف التحرك السياسى الكويتي فى المنطقة وهناك قناعـة أكيدة بل ايمان عميق بهذه الوحدة على كافة المستويات الرسمية وما زيـارة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سـعد العبدالله الصباح الاخيرة لمنطقة الخليج العربي ومـا نتج عنها الا تأكيد واضح على اهمية الوحـدة الخليجية فى السياسـة الكويتية .

وهنا لابـد من الايضاح بأن هذا التوجـه الوحدوي الخليجي لا ينفصل عـن توجهنا نحـو الوحدة العربية وليس بديلا عنها بل هـو مواز لهـا وخطوة نحوهـا .

مـع هذا الوضوح بمكانة الوحدة الخليجية في السياسة الكويتية وقبل ان ننتقل الى التحدث عن **تاريخ الوحـدة الخليجية ، منجزاتها معوقاتها ، ومفهومنا لهذه الوحـدة** . ارى من الضروري **اسـتعراض مفهوم التكامل الاقتصادي وتطبيقاته على المستويين العالمي والعـربي** خاصـة وهذا التكامل ركيزة مـن ركائز التعاون الثنائي أو الجماعـى وخطـوة نحـو الوحـدة .

يتلخص مفهوم التكامل الاقتصادي في تجميع وتنسيق الامكانيات الاقتصادية لبعض الدول فى منطقة واحدة مع احتفاظ كل وحدة بخصائصها المتميزة ، وذلك من أجل التوسع فى استثمار الموارد المادية والبشرية لاتاحة فرصة التعاون الاقتصادي ولتحسين مستوى المعيشة فى هذه المنطقة ولازالة الفوارق القائمة فى المستويات المعيشية بين دول هذه المنطقة وللمساعدة على حل مشاكلها الاقتصادية .

وفى هذا الصدد أود ان اشير الى ثلاثة انظمة من التكامل الاقتصادي لتبيان النظرات المختلفة في العالم ومدى نجاح هذه الانظمة .

أولا : التكامل الاقتصادي فى النظام الرأسمالي :

نظرا لسيطرة الملكية الخاصة على وسائل الانتاج في النظام الرأسمالي ولتميز هذا النظام بحرية السوق في اطار الوحدة الاقتصادية فان النظرة الرأسمالية للتكامل الاقتصادي تنطلق من توسعة اطار حرية السوق لتشمل كافة وحدات أو مكونات التكامل الاقتصادي . فازالة كافة العراقيل التي تعيق حركة وحرية الانتاج بين دولتين أو أكثر هو جوهر هذه النظرة ويرى منظرو الفكر الرأسمالي ان التكامل الاقتصادي لابد ان يمر في مراحل أهمها :

١ ـ منطقة التجارة الحرة :

حيث تزول جميع العقبات التجارية من رسوم وقيود جمركية وغيرها لاتاحة فرصة انتقال المنتوجات بين دول التكامل الاقتصادي مع احتفاظ كل دولة بنظمها الجمركية تجاه الدول غير الداخلة فى نظام المنطقة ومن أبرز الامثلة على هذه المرحلة (المنطقة الحرة للتجارة الاوربية) .

٢ ـ الاتحاد الجمركي :

وله نفس خصائص منطقة التجارة الحرة السابق ذكرها ولكنه يختلف عنها في توحيد الرسوم والقيود الجمركية في دول الاتحاد تجاه العالم الخارجي .

٣ ـ السوق المشتركة :

وهى درجة متقدمة من التكامل الاقتصادي فهى لاتقوم بالغاء الرسوم الجمركية والقيود فحسب عن المنتوجات بل تتعدى ذلك الى الغاء كافة القيود عن حركة انتقال عناصر الانتاج من عمالة وخبرات

ورؤوس أموال وكذلك تعمل على تنظيم وتنسيق عمليات التمويل والمدفوعات والمشاركة المشتركة . وتعتبر السوق الاوروبية المشتركة مثالا واضحا لهذه المرحلة من التكامل الاقتصادي فى المنظور الراسمالي .

٤ ـ الاتحاد الاقتصادي :

يجمع ميزات وخصائص المراحل السابقة ويصل الى درجة تنسيق السياسات الاقتصادية من نقدية ومالية وصناعية وزراعية بين الدول الداخلة فى نظام التكامل الاقتصادي .

٥ ـ الوحدة الاقتصادية :

وهى مرحلة تندمج فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتتكون فيها سلطة عليا لها حق التشريع والتنفيذ وقراراتها ملزمة لكافة الدول المشتركة فى هذه الوحدة .

ثانيا : التكامل الاقتصادي في النظام الاشتراكي : ـ

من المعروف ان وسائل الانتاج فى النظام الاشتراكي تسيطر عليها الدولة ومن هذا فان التكامل الاقتصادي فى هذا النظام يكون عن طريق توثيق العلاقات الدولية الاشتراكية فى اقليم معين وتقليص التفاوت في النمو الاقتصادي عن طريق رفع معدلات النمو فى الدول الاقل تطورا لكي تصل الى الدول الاكثر تطورا (ومنظمة مجلس المعونة الاقتصادية) (سيف) تبرز وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي الاشتراكي وهى كالآتي : ـ

١ ـ تنسيق خطط الاقتصاد الوطني حيث تقوم لجان متخصصة في كل دولة بتنسيق الخطط القصيرة والطويلة الامد بتبادل وتنسيق نوعية الانتاج وتبادل الاراء والدراسات الاقتصادية والسياسية وتستهدف عمليات التنسيق هذه التخصص الانتاجي لكل دولة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للدول المشاركة فى هذا التكامل والارتفاع بمستويات العمل والانتاج .

٢ ـ التعاون في مجالات الانتاج وتستهدف اقامة مشاريع كبيرة مشتركة لسد حاجات الدول التي يقام بها المشروع وذلك بالدعم الفني والعيني وليس بالتمويل النقدي وترجع قيمة هذا الدعم على شكل منتجات المشروع .

٣ ـ التعاون في مجالات التجارة الخارجية وذلك لضمان الاستيراد والتصدير بين الدول المتعاقدة وفقا لاحتياجاتها ولفترات زمنية محدودة .

ثالثا : التكامل الاقتصادي العربي : ـ

حيث ان الوحدة الخليجية خطوة نحو الوحدة العربية الشاملة فلا بد لي من الاشارة الى تجربة التكامل الاقتصادي العربي ومما لا يخفى عليكم ان اقتصاد الامة العربية يتميز بخاصتين هامتين من خلالهما نستطيع تقييم التكامل الاقتصادي العربي .

الاولى : ان الاقتصاد العربي اقتصاد متخلف وفى المقابل هناك جهود جادة حكومية وشعبية لاخراجه من هذا الوضع .

الثانية : ان المنطقة العربية تزخر بثروات هائلة مما يعرضها لمختلف الاطماع .

من هاتين الخاصتين تبرز الاهمية القصوى لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي لتحقيق التقدم الاقتصادي ولحماية ثروات المنطقة . ومن دواعى الاسف ان اغلب محاولات التعاون والتكامل العربى لم تصل الى مستوى النجاح المنشود وهذا ينطبق على المحاولات التى تمت ضمن اطار الجامعة العربية او خارجها ومن ابرز الامثلة على هذا الوضع ان مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الذى قدمته الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى عام ١٩٥٧ وبعد عشرين عاما اصبح عدد الاعضاء فى هذه الاتفاقية احد عشر عضوا فقط ، وتعتبر السوق العربية المشتركة والتي أنشئت عام ١٩٦٤ من أهم مشاريع هذه الاتفاقية والتي افلحت فى عام ١٩٧١ فى ازالة الرسوم الجمركية المفروضة على انتقال السلع بين دول الاعضاء ولكنها عجزت عن ازالة القيود النقدية والادارية المفروضة وكان دورها فى زيادة التبادل التجاري بين دول الاعضاء ضئيل بالقياس الى مبادلتها التجاريةمع الدول المتطورة ، هذا ولقد أقيم فى اطار هذه السوق ثلاث شركات فى مجال التعدين والثروة الحيوانية والصناعات الدوائية التى تساهم فيها بعض الدول الاعضاء فى السوق العربية .

وهنا لا بد من التأكيد على ان عدم التوصل الى مستويات النجاح المرجوة فى مجال الوحدة الاقتصادية العربية لا يستدعى الا المزيد من المثابرة وتحشيد الجهود من اجل هذه الغاية .

تاريـخ الوحـدة الخليجية :ـ

بدأت التحركات الوحدوية فعليا فى منطقة الخليج العربى اثر تصريح لرئيس مجلس الوزراء البريطانى فى مجلس العموم فى يناير ١٩٦٨ حـول المشاكل الاقتصادية التى تواجهها بريطانيا وعن برامج الحد من الالتزامات الخارجية ، واشار فى هذا التصريح الى ان حكومته قررت الانسـحاب العسكرى من الشرق الاقصى والخليج قبل نهاية عام ١٩٧١ م

واثار هذا التصريح تحركات عربية محصلتها ضرورة توحيد جهود الامارات العربية فى المنطقة وتحميلها مسئولية الاستقلال المرتقب والامن والاستقرار . وكان أهم هذه التحركات :

ـ **التحرك الكويتى :** وكان فى اطار التنسيق والتعاون الاقتصادىوالتربوى والاعلامى وعلى اساس من التعاون الثنائى واستمر هذا النمط منالتعاون من اجل تحقيق تعاون جماعى يقود الى وحدة خليجية عربية شاملة . ومن اهم ملامح هذا التحرك فى تلك الفترة زيارة وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد الصباح لدول المنطقة فى عام ١٩٧١م وعقد عددا من الاتفاقيـات مع الدول العربية الخليجية .

والتي تلاها تشكيل لجنة التعاون مع دول الخليج العربي لتتكفل بكافة نشاطات التعاون الخليجي ولتقوم بمتابعة تنفيذ الاتفاقياتالتعاونية المعقودة ما بين الكويت ودول المنطقة كما ساهمت دولة الكويت معالمملكة العربية السعودية باقامة صيغة اتحادية ما بين الامارات العربية .

التحرك الاتحادى : اجرى الشيخ زايد بن سلطانآل نهيان حاكم ابوظبي اتصالات مطولة مع الشيخ راشد بن سعيدآل مكتوم حاكم دبي لتحقيق الاتحاد بين الامارتين ووقع الحاكمان فى ١٨ فبراير ١٩٦٨ اتفاقين :

الاول : حول تسوية الحدود بين الامارتين .

والثاني : حول اقامة اتحاد بينهما تناط به شئـون الخارجية والدفاع والامن الداخلى والخدمات العامة والجنسية والهجرة . كمـا اتفق الحاكمان على دعوة حكـام امارات ساحل عمان الخمس الاخـرى للتداول حول مستقبل المنطقة وعلى توحيد الجهود لتأمين هذا المستقبل.

وفى الخامس والعشرين من فبراير ١٩٦٨م اجتمع حاكما ابو ظبى ودبى مع سائر حكام امارات ساحل عمان السبع بالاضافة الى حاكمىقطر والبحريـن .

ووقع الحكام المجتمعون اتفاقية تضمنت :

١ ــ توثيق الصلات بين الامارات وتقوية التعاون بينهـا وتنسيق خططها وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الخارجي وتنظيم الدفاع الجماعى عنهـا .

٢ ــ دعم احترام كل منها لاستقلال الاخرى وسيادتها .

٣ ــ يشرف على شئون الاتحاد (المجلس الاعلى للاتحاد) من الحكام ويتناوبون رئاسته ويتولى الرئيس تمثيل الاتحاد فى الداخل والخارج .

٤ ــ يعاون المجلس الاعلى مجلس الاتحاد الذى تخضع قراراتـه لتصديق المجلس الاعلـى .

٥ ــ تأليف محكمة عليا للاتحاد .

٦ ــ العمل بهذه الاتفاقية ابتداء من ٣٠ مارس ١٩٦٨م .

وبعد هذا الاتفاق الذى عقد بين حكام الامارات التسع فى ٢٧ مـن فبراير سنة ١٩٦٨م عقد المجلس الاعلى عدة اجتماعـات اخرى فى مايو ، يوليه ، واكتوبر ١٩٦٨م وفى شهرى مايو واكتوبر من عام ١٩٦٩م .

وكان من المقرر ان تعقد اجتماعـات للمجلس فى نوفمبر عام ١٩٦٩م واكتوبر عام ١٩٧٠م ولكن هذه الاجتماعـات لم تعقد فى مواعيدها نتيجة لعدم اتفاق حكام الامارات على النقاط الدستورية المطروحة للبحث .

وفى بداية عام ١٩٧١ بدأت جهود وفد الوساطة السعودية الكويتية لتقريب وجهات النظر بين حكام الامارات حول النقاط الدستورية المختلف عليها . ولكن هذه الوساطة فشلت وكان فشل هذه الوساطة نقطة البداية لحكومات الامـارات المعنية بأن تتصرف كل منها علـى ضوء مصلحتهـا الخاصة وان تخطط لنفسها السياسة المناسبة لها للمستقبل على ضـوء أوضاعها السياسية والاقتصادية وتجدر الاشارة للنقاط الدستوريـة المختلف عليها والتي أدت لهذه النتيجة المؤلمة وهي كالآتي :

أ ــ سلطات الحكومه الاتحـادية :

حيث كان تفكير بعض الامارات منصبا على ان تكون سلطات الحكومة الاتحادية مقصورة على تولى الشئون الخارجية والدفاع وبعض الخدمات الصحية والتعليمية وهذا التفكير ينص ببقاء الامارات وحدات مستقلـة

باجهزتها القائمة وسلطاتها ، بينما ترى بعض الامارات ومنها البحرين ان يتضمن مشروع الدستور منح حكومة الاتحاد سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة تستطيع بها دفع عجلة التطور والتقدم بدولة الاتحاد ضمن اطار سياسة موحدة .

ب ـ نسبة التمثيل فى المجلس الوطنى الاتحادى :

وكان الخلاف مركزا حول تمثيل كل امارة فى المجلس الوطنى حيث اقرت اكثرية الامارات مبدأ تمثيل كل امارة فى المجلس بعدد متساو وهو اربعة اعضاء لكل امارة بينما يرى بعض اعضاء الاتحاد ان يكون التمثيل بنسبة عدد السكان لكل امارة على اساس ان شعب الاتحاد يجب ان يمثل تمثيلا صحيحا فى هذا المجلس ولكن عارضت اكثرية الامارات هذا المبدأ.

جـ ـ مقر عاصمة الاتحاد :

وقد كان أغلبية رأى الامارات منصرفا لانشاء عاصمة حكومة الاتحاد الدائمة فى بقعة من الارض تمتلكها حكومة الاتحاد وتنشأ فى منطقة تقع على الحدود بين امارتى ابو ظبى ودبى .

وعارضت البحرين هذه الفكرة على اساس ان تأسيس عاصمة جديدة سيكلف الاتحاد وشعبه الكثير من الجهد والوقت والمال الذى لا داعى لصرفه على انشاء عاصمة جديدة فى الصحراء بينما توجد مدن نامية او فى طريق النمو فى امارات الاتحاد نفسها . اما بشأن موضوع العاصمة المؤقته فقد اتفقت الامارات جميعها على اختيار مدينة ابوظبى مقرا لها .

د ـ مبدأ التصويت فى المجلس الاعلى للاتحاد :

وقد اقرت اتفاقية دبى المنعقدة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨م مبدأ الاجماع بالنسبة لطريقة التصويت فى المجلس الاعلى للاتحاد وقد رأت بعض الامارات بالنسبة لطريقة التصويت أن تكون بالثلثين فى القرارات المتعلقة بالشئون الموضوعية وبالاغلبية المطلقة فى الامور الجزائية ولكن اكثر الامارات أصرت على ابقاء مبدأ الاجماع .

ولا يفوت القول بأن نطاق الخلاف حول هذه النقاط قد ضاق نتيجة للوساطة السعودية الكويتية عام ١٩٧١ . ولكن حدثت تطورات أدت الى استحكام الخلافات على المناصب الوزارية حيث اصرت بعض الامارات الصغيرة على صدور قائمة بالاسماء تتضمن توزيع الحقائب الوزارية بينها الامر الذى ادى لفشل مؤتمر الحكام المنعقد فى ابوظبى فى الفترة من ٢١ الى ٢٥ عام ١٩٦٩م .

دولة الامارات العربية المتحدة :

بعد فشل جميع الخطوات الجادة لاقامة اتحاد تساعى للامارات وفقا لاتفاقية دبى بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧م انصرفت الجهود فى منتصف عام ١٩٧١ لاقامة اتحاد سباعى يضم امارات ساحل عمان السبع وكانت الظروف مناسبة لاقامة هذا الاتحاد حيث كانت جميع العوامل الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤيد قيامه ونظرا لقرب موعد الانسحاب البريطانى من الخليج اجتمع حكام ساحل عمان بدعوة من حاكم ابوظبى وقرروا المداولة لتبنى مشروع الدستور المؤقت لاتحاد الامارات العربية بعد ان اجريت عليه بعض التعديلات الطفيفة التى تتناسب ووضع الاتحاد السباعي الجديد .

وقد ووفق فى اجتماع حكام امارات ساحل عمان الذى عقد فى دبى بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٧١ على دستور الاتحاد الجديد تحت اسم « الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة » وقد وافق على هذا الدستور حكام هذه الامارات فيما عدا « رأس الخيمة » التى اختلفت مع جاراتها حول نسبة عدد الاعضاء الذين يمثلونها فى المجلس الاتحادى حيث كان مخصصا لها ستة أعضاء بينما كانت تطالب بثمانية أعضاء والتي أبدت أيضا تحفظات حول المناصب الوزارية وتنفيذا لبيان المجلس الاعلى لحكام الامارات الصادر بتاريخ ١٨ يوليه ١٩٧١ والذى اعلن بموجبه المصادقة على الدستور المؤقت فقد اجتمع المجلس المذكور فى ٢ ديسمبر ١٩٧١واعلن رسميا قيام دولة الامارات العربية المتحدة التى ضمت انذاك ست امارات هى ــ ابوظبى ــ دبى ، الشارقة ، عجمان ، ام القيوين ، الفجيرة وانتخب حاكم ابوظبى رئيسا للدولة الجديدة ، وحاكم دبى نائبا للرئيس وعين ولى عهد دبى رئيسا لوزراء حكومة الاتحاد واجتمع فى التاريخ نفسه رئيس دولة الامارات مع المقيم السياسى البريطانى فى الخليج (السيد همفرى ارثر) ممثلا عن الحكومة البريطانية وتبادل الطرفان وثائق انهاء المعاهدات والاتفاقيات السياسية الخاصة التى كانت تتولى بريطانيا بموجبها مسئولية الدفاع عن امارات ساحل عمان وتمثيلها فى علاقاتها الخارجية مع الدول الاجنبية خلال المائة والخمسين سنة الماضية من ذلك التاريخ وقد وقع الطرفان معاهدة صداقة وقبلت الدولة الجديدة عضوا فى جامعة الدول العربية بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧١ ووافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على عضوية دولة الامارات بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ .

واعلن عن تشكيل اول وزارة لدولة الامارات العربية المتحدة ضمت ١٨ وزيرا اختيروا من بين مختلف الامارات حسب نسبة متفق عليها.

اما امارة رأس الخيمة فقد انضمت لدولة الامارات العربية بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٠م وبذلك اصبحت العضو السابع لدولة الامارات العربية الجديدة .

منجزات التعاون الخليجي :

لابد وان نعتبر هذه المنجزات من العوامل المؤسسة والممهدة للوحدة الخليجية المنشودة خاصة وان الدول العربية فى الخليج قد خطت خطوات كبيرة فى هذا المضمار ، ولتأكيد هذا القول اود ان استعرض أهم المشاريع الاقتصادية والاعلامية والتربوية القائمة وهى :

جـ ـ تقديم المقترحات الخاصة باقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الاعضاء .

د ـ تقديم المساعدات الفنية فى تحضير وتقييم المشروعات الصناعية.

هـ ـ اعداد البيانات والدراسات المتعلقة بالصناعة .

٢ ـ شركة الملاحة العربية المتحدة : ـ

مقرها الرئيسى الكويت ويحق للشركة اقامة فروع لها فى الدول المساهمة ، ورأسمالها المصرح به يبلغ ٥٠٠ مليون دينار كويتى وقد تم الاتفاق على انشائها بتاريخ ٧٦/١١/١٩ برأسمال مكتتب مقداره ١٨٠ مليون دينار كويتى بين الدول التالية : ـ

السعودية

الامارات العربية

قطر

البحرين

الجمهورية العراقية

الكويت

ولقد تأسست هذه الشركة من منطلق الوحدة الاقتصادية فى دول الخليج العربي معيدة بذلك التراث الخليجى العربي فى الملاحة العربية

ومستثمرة كافة الموانىء الطبيعية بالخليج العربى الذى يعتبر نقطة اتصال يربط فيما بين الشرق والغرب ، وجاءت شركة الملاحة العربية المتحدة بأسطولها التجارى الضخم الذى يعتبر من أكبر الاساطيل البحرية التجارية فى العالم لتسهم فى تغطية كافة احتياجات المنطقة من الاستيراد والتصدير والنقل البحرى وكافة عمليات مناولة البضائع .

وتملك الشركة أسطولا يتكون من ٥٨ باخرة حديثة لنقل الحمولات العالمية ويبلغ مجموع قدرتها التحميلية ١٫١٣٤٫٨٨٠ من الاطنان الساكنة ويبلغ عدد البواخر العاملة فى خطوطها ٥١ باخرة ، هذا وسوف تتسلم الشركة بواخر جديدة بالمستقبل القريب .

أغراض الشركة : ـ

١ ـ القيام لحسابها أو لحساب الاخرين بجميع عمليات الملاحة والنقل البحرى والقيام بجميع العمليات التى ترتبط بأى سبب كان بالملاحة والنقل البحرى .

٢ ـ شراء وبيع واستئجار واستقلال وتهيئة وتملك جميع أنواع السفن والمراكب والوسائط العائمة ووسائط النقل البحرى .

٣ ـ للشركة أن تقوم بجميع العمليات المتصلة بأغراضها وان تعقد جميع الاتفاقيات والعقود التى من شأنها انماء أعمالها المختلفة ولها فى سبيل تحقيق ذلك على الوجه الاكمل ان تشترك بطريق التوصية أو شراء أية شركة أخرى مماثلة لها فى أغراضها .

٣ ـ مكتب اتحاد موانىء الخليج : ـ

ومقره (الدمام) في المملكة العربية السعودية وقد تم الاتفاق على انشائه بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٥ والدول الموقعة على الاتفاق هي : ـ

الامارات العربية
البحرين
العراق
السعودية
الكويت
عمان
قطر

اغـراض المكتب : ـ

يقوم المكتب بالعمل على تحقيق الاهداف التالية : ـ

١ ـ دراسة كافة الوسائل والاساليب الممكنة لتطوير مـوانىء الاطراف المتعاقدة طبقا للمستويات العالمية وتقديم التوصيات اللازمة بهـذا الشـأن .

٢ ـ اجراء البحوث والدراسات لاستنباط افضل السبل لتأديـة خدمات موانىء الخليج وذلك بهـدف علاج ظاهرة التكدس والازدحـام بهذه الموانىء .

٣ ـ التنسيق بين مختلف موانىء الاطراف المتعاقدة وتقديم المشورة فى الامـور التالية : ـ

أ ـ تنظيم العمل بالموانىء المذكورة .

ب ـ اعداد خطة التنمية لخدمات الموانىء المذكورة .

جـ ـ تطبيق التجارب والخدمات العالمية والمحلية فى هذه الموانىء .

د ـ تنظيم كيفية استفادة بعض موانىء الخليج بما تحتاجه مـن معدات واجهزة وخبرات قد تكون متوفرة لدى موانىء الاطراف المتعاقدة او غـيرها .

٤ ـ حضور الندوات والمؤتمرات التى تعقدها المنظمات الدوليـة والاقليمية والوكالات المتخصصة ذات العلاقة بهدف تحقيق المصـالح المشتركة لموانىء الخليـج .

٥ ـ اعداد البرامج التدريبية لاجهزة الموانىء الادارية والفنية ووضع نظام تبادل الخبرات على جميع المستويات بين الاطراف المتعاقدة .

٤ ـ وكالة انبـاء الخليج : ـ

ومركزها الرئيسى مدينة (المنامة) ولها ان تنشىء فروعا او مكاتب او تعين مراسلين لها فى اي مكان . وقد تم الاتفـاق على انشائها بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٠ من قبـل الدول الاتيـة : ـ

الامارات العربيـــة
البحـــرين
الســـعودية
العـــراق
عمـــان
قطـــر
الكـــويت

الغرض منها : تجميع الاخبار والمواد الاخبارية والتحقيقات والصور **فى الخليج العربى والخارج من أجل عرض الحقائق وتوزيع المواد على** مؤسسات الاخبار والافراد بغية تزويدها بأكبر قدر ممكن من الخدمات الاخبارية الكامـلة .

وفى ســبيل تحقيق تلك الاغراض تقوم الوكالة بجميع الاعمال التى تستلزمها طبيعـة عملها .

٥ ـ تلفزيـون الخليـج : ـ

مقره الرئيسى مدينة الرياض بالمملكة العربيـة السعودية وتـم الاتفاق على انشائه بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨ ويضم كافة دول الخليج العربى. ولقد اتخذ جهاز تلفزيون الخليج شـكله القانونى وتم تعيين مدير عـام له ومجلس ادارة برئاسة معالي وزير الاعلام فى المملكة العربية السعودية . ولقد قام هذا الجهاز بدور ونشاط فى مجال التنسيق بين دول الخليج واخذ على عاتقه تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمرات الوزارية الاعلامية لدول الخليج التى تهتم فى المجال التلفزيونى .

هذا ومن أهم منجزات هذا الجهاز :

١ ـ قام الجهاز مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بالتوصل الى اتفاقية لدراســة توزيـع القنـوات التلفزيونية ومنـع التداخـلات بينهـا .

٢ ـ التنسيق فى عرض وشراء الافلام والبرامج الهادفة التى تخدم أغراض المنطقة وعمل سياسة واحدة فى العرض التلفزيونى والتنســيق بين الاجهزة الخليجية فى كافة المجالات .

أهـداف الجهـاز : ـ

١ ـ تنسيق التعاون بين هيئات التلفزيـون فى الدول العربيـة بمنطقـة الخليـج .

٢ ـ تطوير امكانيات الدول الاعضاء فى حقل التلفزيون .

٣ ـ تنمية تبادل الاخبار والبرامج والمعلومات والخبرات والاشخاص والمواد التلفزيونية .

٤ ـ تشجيع التدريب والبحوث والدراسات فى مجال التلفزيون .

٥ ـ تعزيز دور التلفزيون فى خدمة خطط التنمية فى المنطقة .

٦ ـ التعاون مع الهيئات المعنية على توفير الوسائل التقنية للربط التلفزيون بين الدول الاعضاء واستغلال الوسائل المتاحة ليتمكن الجهاز من تنسيق بث البرامج المشـتركة .

٧ ـ العمل على تحقيق أهداف اتحاد اذاعات الدول العربية ودعم التعاون فى اطاره .

٨ ـ ايجاد حلول فى نطاق الجهاز وبروح الاخاء والتعاون لما قـد ينشأ من مشاكل فى الحقل التلفزيوني بين دول الخليج .

*** ٦ ـ مؤسسة الانتاج البرامجى المشترك : ـ**

المقر الرئيسى لهذه المنظمة الكويت وتشمل كافة الدول الخليجية العربية حيث أبرمت معاهـدة بينها فى ٧٦/١/٤ ويتركز أهم عمل هذه المؤسسة من أسمها الذي تحمله حيث أخذت على عاتقهـا انتاج البرامج المشتركة فيما بين الدول الاعضاء مراعية بذلك اعتبارات كثيرة من حيث أن هذه البرامج تخدم اغراض المنطقة ومراعية بذلك السلوك العام لهـذه البرامج من ناحية النوعية والجودة وامور أخرى عديدة . ولقد لاقت هذه البرامج تقبلا كبيرا لدى دول المنطقة فى كون الخطة واحـدة والاسلوب متقبل لدى الجميع .

الى جانب انتاج البرامج سـتقوم المؤسسة باصدار مجلة شهرية بعد ان حصلت على الترخيص اللازم لكي تقوم بحملة اعلامية موحـدة للبـرامـج .

*** ٧ ـ هيئة بريـد الخليج : ـ**

مقـرها الرئيس الريـاض .

وأهـدافهـا :

أ ـ تنظيم وتطوير وتحسين الخدمات البريدية .

ب ـ تنمية التعاون والتضامن وتوثيق الروابط بين دول الخليج .

جـ ـ وضع احكام اكبر فائدة للجمهور من الاحكام الواردة فى وثائق الاتحـاد البريدى العـربي .

د ـ تعاون الدول الاعضاء ووفودها فى الاجتماعات والمؤتمـرات البريدية والعمـل على تنسيق وتوحيد الاقتراحات .

هـ ـ تبادل الخبرات والمعلومات وتوحيد خطط التدريب وبرامجه.

*** ٨ ـ المكتب الاقليمى للتربيـة : ـ**

فى اول اجتماع لوزراء التربية فى دول الخليج العربى فى الريـاض بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٠ . قرر المؤتمرون : ـ

انشاء مكتب فى الدول المشتركة يسمى « المكتب الاقليمى »ومهمته انشاء مؤسسات تربوية مشتركة بين الدول الاعضاء وتحقيق التنسيق والتكامل بين هذه الدول فى ميدان التعليم الجامعي والعالى ومراكـز البحوث والعناية بالثقافة العربية الاسـلامية وتشجيع التعاون الثقافى وتنفيذ قرارات مؤتمرات وزراء التربية بالدول المعنية .

*** ٩ ـ المجلس الاعلى للتعليم العالى : ـ**

وقد تم تشكيل مجلس أعلى للتعليم العالي لتنفيذ قرار المؤتمـر الاول لوزراء التربية وذلك بهدف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالى فى دول الخليج والسعى لايجاد التكامل بين هذه المؤسسات وتوفـير السبل للمساهمة فى تطوير التعليم العالي .

*** ١٠ ـ مركز البحوث التربوية لدول الخليج : ـ**

ومقره دولة الكويت واتخذ قرار فى المؤتمر الثانى لوزراء التربية بانشائه حيث يمارس عمله باشراف مكتب التربية العربى لدول الخليج

وطبقا لنظام أساسى للمركز تضعه لجنة متخصصة يشكلها المكتب ويتألف المركز من مجلس ادارة ومدير ومجموعة من الوحدات المتخصصة.

*** ١١ ـ جامعة الخليج : ـ**

ومقرها دولة البحرين ، وهى موحدة الكليات وتتكون من ثلاث كليات : كلية الطب وكلية العلوم وكلية التربية . وقد اتخذ قرار انشاء الجامعة الخليجية فى مؤتمر وزراء التربية الرابع .

١٢ ـ مركز التدريب الاقليمى الاذاعي والتلفزيونى فى دولة قطر : ـ

ومقره مدينة الدوحة ، وهو مركز مؤقت ويقوم بالعمل على تنسيق أعمال التدريب الاذاعي والتلفزيونى فى منطقة الخليج واقتراح خطة التدريب السنوية وتعميمها على الدول .

وتتولى الدولة التى تقيم الدورة كافة تكاليفها بما فى ذلك مكافأة المدربين والمواد المستخدمة للتدريب واستضافة المتدربين من الدول الاخرى على الا يزيد عدد المتدربين عن اثنين من كل دولة .

١٣ ـ توزيع الصحف فى منطقة الخليج : ـ

اطلع مؤتمر وزراء اعلام دول الخليج العربي الرابع والذي عقد فى البحرين بتاريخ ١٩٧٩/٢/٧ على توصيات اجتماع موزعي الصحف فى منطقة الخليج المنعقد فى بغداد بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٧٨ ويوصى بما يلي : ـ

١ ـ انشاء مكاتب رسمية فى مطارات دول الخليج مجهزة بالتلكس مهمتها المساعدة فى استلام طرود الصحف المرسلة من مناشئها واعادة شحنها على أول طائرة تغادر المطار الى العنوان المؤشر على الطرود .

٢ ـ تخفيف وتيسير اجراءات الرقابة وفق ما يلى : ـ

أ ـ توسيع مبدأ الرقابة الذاتية .

ب ـ اعتماد أسلوب مرن فى الرقابة يتناسب واهمية ترويج المطبوعات بين دول المنطقة ويساعد على تداول الصحف اليومية فى نفس اليوم .

جـ ـ **دعوة مؤسسات الطيران الوطنية فى منطقة الخليج الى تخفيض** أجور شحن المطبوعات الى ٢٥٪ من الاجور العادية .

١٤ ـ الخطة المرحلية للاعلام البترولي :

وافق مؤتمر وزراء الاعلام الرابع المنعقد فى البحرين بتاريخ ١٩٧٩/٢/٧ على هذه الخطة .

أ ـ اعتماد فريق من المحاضرين المتخصصين فى مجال السياسة البترولية للقيام بجولة محاضرات وندوات فى دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية تمولها السعودية .

ب ـ **اصدار كتابين بأكثر من لغة يتضمنان شرحا موضوعيا بمسألة التنمية والتقدم فى دول الخليج ودور دول** الخليج فى المساعدات الاقتصادية للدول النامية بتمويل من دولة الكويت

جـ انتاج فيلمين وثائقيين الاول عن المعونات التي تقدمها دول الخليج لتنفيذ مشاريع اقتصادية فى الدول النامية والاخر عن دور البترول فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول الخليج مدة كل منهما ثلاثين دقيقة بالتعاون مع مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج بانتاج هذين الفيلمين تمول احدهما دولة قطر والثاني الجمهورية العراقية .

د ـ اصدار ملاحق فى عدد من الصحف العالمية حول مواضيع الاعلام البترولي بتمويل من دولة الامارات العربية المتحدة .

٣ ـ تؤلف لجنة برئاسة السيد سعدون الجاسم وكيل وزارة **الاعلام بدولة الكويت وعضوية مندوب من كل من العراق ـ قطر ـ** والامارات العربية ، تكون مهمتها وضع الصيغة التنفيذية للخطة الاعلامية المرحلية لعام ١٩٧٩ ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع منظمة الاوابيك والدول الممولة واقتراح خطة اعلامية لعام ١٩٨٠ .

١٦ ـ المركز الاقليمي لابحاث الثروة الحيوانية : ـ

اعتبر مركز الابحاث الحيوانية فى الاحساء ـ الهفوف ـ المملكة العربية السعودية مركزا اقليميا لابحاث الثروة الحيوانية وانتاج

الاعلاف والتنسيق بينه وبين فروعه فى المراكز الاخرى المماثلة في الـدول الاعضاء لضمان عدم الازدواجية .

١٧ ـ لجان دراسة الميـــاه الجوفيـــة : ـ

نظرا لاهمية الميـاه الجوفية فى دول المنطقـة وادراكا بضرورة دراسة الاحواض الجوفية والطبقات السطحية المائيـــة المشتركـــة والخطط الكفيلة بالحد من استنزاف المياه التي تتدفق فى البحر مـن العيون والينابيع حظى مؤتمر وزراء الزراعة العرب فى الخليج والجزيرة العربية باهتمام كبير من هذه الناحية وأقر على تشكيل لجان متخصصة لدراسة هذه المواضيع ووضع السبل والطرق الكفيلة للحد من ذلك .

١٨ ـ توحيد نظام الحجر الزراعي لدول المنطقة .

١٩ ـ المختبر الاقليمي لدول الخليج والجزيرة العربية للابحاث الزراعية .

٢٠ ـ المركز الاقليمى لابحاث الثروة البحرية وحمايتها من التلوث

٢١ ـ المحطة المشتركة لتحليل صور الاستشعار عن بعد والواردة عن طريق الاقمار الصناعيـــة .

٢٢ ـ المركز العربي للتربية الصحية والاعلام الصحي .

٢٣ ـ توحيد خطط شراء الادوية .

المشاريع الخليجية المشتركة والتى فى طريقها للانجاز

١ ـ الاعفاءات الجمركية : ـ

حيث تتجه النية لاعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية التى يكون منشؤها بلد اي من الاطراف المتفقة فى الرسوم الجمركية والرسوم الداخلية وذلك اذا كانت نسبة المواد الاولية واليد العاملة المحلية الداخلة فى صناعتها لا تقل عن ٥٠٪ من تكلفتها الكلية . هذا وقد تم الاتفاق بين الكويت والسعودية على جداول للمنتجات التي يشملها الاعفاء الجمركي . كما ان الجهات المختصة فى الكويت والبحرين بصدد اصدار جدول موحد فى القريب العاجل باذن الله .

٢ ـ حرية التملك والاقامة والاستخدام : ـ

حيث يجري العمل الآن على تنفيذ الاجراءات اللازمة التي تكفل لرعايا الدول الخليجية فيما بينها التسهيلات للدخول والاقامة ، وحق تملك العقار لمواطني تلك الدول بشرط المعاملة بالمثل . ولقد قطعت المباحثات الكويتية السعودية بهذا الشأن المراحل الاولية ولقد تم تبادل الآراء النهائية بشأن هذا الموضوع الذي هو الآن فى المرحلة النهائية .

٣ ـ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي : ـ

وقد اختلفت الآراء حول حرية ممارسة النشاط الاقتصادي حيث ترى البحرين البدء بالمشاريع المشتركة فى صيغة شركات مساهمة فى مجالات التجارة والصناعة والخدمات يتفق على نسب المشاركة فيها مستقبلا . اما موضوع الاسهم فيرى حصرها فى الشركات المساهمة التي يتفق على قيامها . بينما ترى الكويت اطلاق حرية ممارسة النشاط الاقتصادي لمواطني كل من الدول بدون اي قيود او معوقات . ومازالت المباحثات بين الاطراف الخليجية جارية حول هذا الموضوع .

٤ ـ اصدار عملة خليجية موحدة : ـ

وقد تم الاتفاق مبدئيا بين كل من الكويت والبحرين وقطر ودولة

الامارات العربية على اصدار عملة خليجية موحدة تسمى (الدينار الخليجي) وتكون قيمته مساوية للدينار البحريني . وبالفعل فقد شكلت لجنة عمل ضمت ممثلين عن السلطات النقدية المركزية في الدول الاربع وتم اعداد مسودة اتفاقية تتضمن الاحكام القانونية الخاصة باصدار العملة الخليجية وتداولها وسحبها من التداول والهيئات التنفيذية التى تشرف على شئون العملة . ومع تقدم الابحاث والترتيبات الخاصة باصدار العملة الخليجية الموحدة . فقد كانت مسألة صدور الاعلان الخاص بهذه العملة عن الدول ذات اهمية قبل الشروع فى الاجراءات التنفيذية لاصدار العملة . وما زالت الاتصالات جارية بين الدول الخليجية للعمل على ازالة كل العقبات التي تحول دون اصدار عملة خليجية واحدة .

٥ ـ مشروع اقامة شبكة خطوط حديدية لربط دول الخليج العربي : ـ

فبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٣/٥٢) وعلى دعوة وزارة الخارجية تشكلت لجنة لدراسة اقامة شبكة خطوط حديدية لربط دول الخليج . وقد انجزت الدراسات الخاصة بالكويت وما زالت الاتصالات مستمرة بين دول المنطقة حول هذا المشروع .

٦ ـ الشركة الموحدة للنقل الجوي والشركة الموحدة للشحن الجوي : ـ

اجتمع ممثلون عن الامارات والبحرين وقطر والكويت وسلطنة عمان وتم فى هذا الاجتماع تدارس مختلف اوجه التعاون والتنسيق المشترك فى مجال النقل الجوى وسياسة الطيران المدنى حيث تم التوصل للتوصيات التالية : ـ

١ ـ انشاء مجلس مشترك للطيران المدني بين الدول الخمس المشتركة فى هذا الاجتماع .

٢ ـ تأليف امانة عامة للمجلس المشترك للطيران المدني يعين اعضاؤها ومقرها من قبل الدول المشتركة .

٣ ـ تشكيل لجنة فنية من الدول الاعضاء لوضع صيغة اتفاقية انشاء المجلس المشترك للطيران المدني آخذة بعين الاعتبار مشروع الاتفاقية المقدم من دولة قطر .

٤ ـ الموافقة على ضرورة تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وشركة طيران الخليج تمهيدا للتوحيد فى المستقبل .

المؤتمرات الخليجية المشتركة

١ ـ المؤتمر الاول لوزراء التجارة للاقطار العربية الخليجية .
عقد فى بغداد بتاريخ ٢ ـ ١٩٧٧/١٠/٤ .

٢ ـ المؤتمر الثانى فى الرياض من ٨ ـ ٩ / يناير ١٩٧٩ .

٣ ـ المؤتمر الاول لوزراء الزراعة العرب فى الخليج والجزيرة العربية.
عقد فى الرياض بتاريخ ١ ـ ٣ /١٩٧٦/٢ .

٤ ـ المؤتمر الثاني لوزراء الزراعة العرب فى الخليج والجزيرة العربية.
عقد فى دبي بتاريخ ١٩ ـ ١٩٧٧/٢/٢١ .

٥ ـ المؤتمر الثالث لوزراء الزراعة العرب بالخليج والجزيرة العربية .
عقد فى الدوحة بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦ .

٦ ـ المؤتمر الرابع لوزراء الزراعة العرب فى الخليج والجزيرة العربية.
عقد فى الكويت بتاريخ ١٣ ـ ١٥ مارس ١٩٧٩ .

٧ ـ المؤتمر الاول لوزراء الاعلام لدول الخليج العربى .
عقد فى ابو ظبي بتاريخ ١٩٧٦/١/٤ .

٨ ـ المؤتمر الثاني لوزراء الاعلام لدول الخليج العربي .
عقد فى الرياض بتاريخ ١٩٧٧/٢/٨ .

٩ ـ المؤتمر الثالث لوزراء الاعلام لدول الخليج العربي .
عقد فى بغداد بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨ .

١٠ ـ المؤتمر الرابع لوزراء الاعلام لدول الخليج العربي .
عقد فى البحرين من ٧ ـ ٨ فبراير ١٩٧٩ .

١١ ـ المؤتمر الاول لوزراء التربية لدول الخليج العربي .
عقد فى الرياض بتاريخ ٢٠ ـ ١٩٧٥/١٠/٢٣ .

١٢ ـ المؤتمر الثاني لوزراء التربية لدول الخليج العربي .
عقد فى الرياض بتاريخ ١٩ ـ ١٩٧٧/٥/١١ .

١٣ ـ المؤتمر الثالث لوزراء التربية لدول الخليج العربى .
عقد فى ابو ظبي بتاريخ ١٨ ـ ١٩٧٨/٥/١٩ .

الامارات العربية على اصدار عملة خليجية موحدة تسمى (الدينار الخليجي) وتكون قيمته مساوية للدينار البحريني . وبالفعل فقد شكلت لجنة عمل ضمت ممثلين عن السلطات النقدية المركزية في الدول الاربع وتم اعداد مسودة اتفاقية تتضمن الاحكام القانونية الخاصة باصدار العملة الخليجية وتداولها وسحبها من التداول والهيئات التنفيذية التى تشرف على شئون العملة . ومع تقدم الابحاث والترتيبات الخاصة باصدار العملة الخليجية الموحدة . فقد كانت مسألة صدور الاعلان الخاص بهذه العملة عن الدول ذات اهمية قبل الشروع فى الاجراءات التنفيذية لاصدار العملة . وما زالت الاتصالات جارية بين الدول الخليجية للعمل على ازالة كل العقبات التي تحول دون اصدار عملة خليجية واحدة .

٥ ـ مشروع اقامة شبكة خطوط حديدية لربط دول الخليج العربي : ـ

فبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٣/٥٢) وعلى دعوة وزارة الخارجية تشكلت لجنة لدراسة اقامة شبكة خطوط حديدية لربط دول الخليج . وقد انجزت الدرآسات الخاصة بالكويت وما زالت الاتصالات مستمرة بين دول المنطقة حول هذا المشروع .

٦ ـ الشركة الموحدة للنقل الجوي والشركة الموحدة للشحن الجوي : ـ

اجتمع ممثلون عن الامارات والبحرين وقطر والكويت وسلطنة عمان وتم فى هذا الاجتماع تدارس مختلف اوجه التعاون والتنسيق المشترك فى مجال النقل الجوى وسياسة الطيران المدنى حيث تم التوصل للتوصيات التالية : ـ

١ ـ انشاء مجلس مشترك للطيران المدني بين الدول الخمس المشتركة فى هذا الاجتماع .

٢ ـ تأليف امانة عامة للمجلس المشترك للطيران المدني يعين اعضاؤها ومقرها من قبل الدول المشتركة .

٣ ـ تشكيل لجنة فنية من الدول الاعضاء لوضع صيغة اتفاقية انشاء المجلس المشترك للطيران المدني آخذة بعين الاعتبار مشروع الاتفاقية المقدم من دولة قطر .

٤ ـ الموافقة على ضرورة تحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بين مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وشركة طيران الخليج تمهيدا للتوحيد فى المستقبل .

المؤتمرات الخليجية المشتركة

١ ـ المؤتمر الاول لوزراء التجارة للاقطار العربية الخليجية .
عقد فى بغداد بتاريخ ٢ ـ ١٩٧٧/١٠/٤ .

٢ ـ المؤتمر الثانى فى الرياض من ٨ ـ ٩ / يناير ١٩٧٩ .

٣ ـ المؤتمر الاول لوزراء الزراعة العرب فى الخليج والجزيرة العربية.
عقد فى الرياض بتاريخ ١ ـ ٣ /١٩٧٦/٢ .

٤ ـ المؤتمر الثاني لوزراء الزراعة العرب فى الخليج والجزيرة العربية.
عقد فى دبي بتاريخ ١٩ ـ ١٩٧٧/٢/٢١ .

٥ ـ المؤتمر الثالث لوزراء الزراعة العرب بالخليج والجزيرة العربية .
عقد فى الدوحة بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦ .

٦ ـ المؤتمر الرابع لوزراء الزراعة العرب فى الخليج والجزيرة العربية.
عقد فى الكويت بتاريخ ١٣ ـ ١٥ مارس ١٩٧٩ .

٧ ـ المؤتمر الاول لوزراء الاعلام لدول الخليج العربى .
عقد فى ابو ظبي بتاريخ ١٩٧٦/١/٤ .

٨ ـ المؤتمر الثاني لوزراء الاعلام لدول الخليج العربي .
عقد فى الرياض بتاريخ ١٩٧٧/٢/٨ .

٩ ـ المؤتمر الثالث لوزراء الاعلام لدول الخليج العربي .
عقد فى بغداد بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨ .

١٠ ـ المؤتمر الرابع لوزراء الاعلام لدول الخليج العربي .
عقد فى البحرين من ٧ ـ ٨ فبراير ١٩٧٩ .

١١ ـ المؤتمر الاول لوزراء التربية لدول الخليج العربي .
عقد فى الرياض بتاريخ ٢٠ ـ ١٩٧٥/١٠/٢٣ .

١٢ ـ المؤتمر الثاني لوزراء التربية لدول الخليج العربي .
عقد فى الرياض بتاريخ ١٩ ـ ١٩٧٧/٥/١١ .

١٣ ـ المؤتمر الثالث لوزراء التربية لدول الخليج العربى .
عقد فى ابو ظبي بتاريخ ١٨ ـ ١٩٧٨/٥/١٩ .

١٤ ـ المؤتمر الرابع لوزراء التربية لدول الخليج العربي .
عقد فى البحرين من ٢ ـ ٤ ابريل ١٩٧٩ .

١٥ ـ المؤتمر الاول لوزراء العمل والشئون الاجتماعية العرب بدول الخليج العربي .
عقد فى مدينة المنامة بتاريخ ٦ ـ ٨ فبراير ١٩٧٨ .

١٦ ـ الاجتماع الاول لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى الرياض بتاريخ ١ ـ ٤ فبراير ١٩٧٦ .

١٧ ـ الاجتماع الثاني لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى ابو ظبي بتاريخ ١٤ ـ ١٧ فبراير ١٩٧٧ .

١٨ ـ الاجتماع الثالث لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى جنيف بتاريخ ٢ ـ ٥ مايو ١٩٧٧ .

١٩ ـ الاجتماع الرابع لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى الدوحة بتاريخ ٢ ـ ٥ فبراير ١٩٧٨ .

٢٠ ـ الاجتماع الخامس لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى جنيف بتاريخ ٩ ـ ١٢ مايو ١٩٧٨ .

٢١ ـ الاجتماع السادس لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى جنيف بتاريخ ٢ ـ ٧ فبراير ١٩٧٩ .

٢٢ ـ الاجتماع السابع لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى جنيف بتاريخ ١ مايو ١٩٧٩ .

٢٣ ـ المؤتمر الاقليمي للاتصالات البحرية والساحلية بواسطة الاتصالات اللاسلكية .
عقد فى الكويت بتاريخ ٢٦ ـ ١٩٧٧/٣/٢٨ .

٢٤ ـ مؤتمر الكويت الاقليمي لحماية البيئة البحرية من التلوث .
عقد فى الكويت بتاريخ ٦ ـ ١٩٧٦/١٢/٩ .
فى الكويت تم التوقيع على انشاء المنظمة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤ .

٢٥ ـ مؤتمر التنمية الاقتصادية لغرف الخليج .
عقد فى جدة بتاريخ ١٦ ـ ١٩٧٦/١٠/٢٠ .

٢٦ ـ المؤتمر الاول لتنسيق الاستيراد بين دول الخليج .
عقد فى البحرين بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٠ .

اجتماعات اللجان المشتركة لدول الخليج العربى التى الكويت طرف فيها

اولا : اجتماعات اللجنة الكويتية السعودية المشتركة :

١ ـ الاجتماع الاول للجنة الكويتية السعودية عقد فى الرياض بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥ .

٢ ـ الاجتماع الثانى للجنة الكويتية السعودية عقد فى الكويت بتاريخ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ١٩٧٨/١/٢٠ .

٣ ـ اجتماع ضباط الاتصال فى اللجنة المشكلة لبحث اقامة مشروع النقل البرى المشترك بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية عقد فى الكويت بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٣ .

٤ ـ الاجتماع الخاص بدراسة فكرة انشاء نقل مشترك للنقل البرى بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فى الكويت بتاريخ ١٣٩٥/١٠/١٠ هـ .

٥ ـ اجتماع لجنة التنسيق الجمركى الدائمة بين الكويت والسعودية عقد فى الكويت بتاريخ ٤ ـ ١٩٧٦/٥/٨ .

٦ ـ اجتماع لجنة التنسيق الجمركية الدائمة بين الكويت والسعودية عقد فى الرياض بتاريخ ١٥ ـ ١٩٧٦/١١/١٧ م .

ثانيا : اجتماعات اللجنة الكويتية البحرينية المشتركة :

١ ـ اجتماع لجنة التنسيق المشتركة الكويتية البحرينية عقد اجتماعها بالبحرين من ٢ـ١٩٧٤/٣/٣ .

٢ ـ اجتماع اللجنة الاقتصادية الفرعية المشتركة المنبثقة عن اتفاقية التعاون الاقتصادى والتربوى والاعلامى بين الكويت والبحرين عقد فى الكويت بتاريخ ٧٤/٣/٣١ ـ ٧٤/٤/١ .

٣ ـ اجتماع لجنة التنسيق المشتركة المنبثقة عن الاتفاق الاقتصادى والتربوى والاعلامى بين الكويت والبحرين عقد فى البحرين بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٨ .

٤ ـ اجتماع لجنة التنسيق المشتركة بين الكويت والبحرين عقد فى البحرين بتاريخ ١٧ـ١٩٧٦/٢/٢١ .

٥ ـ الاجتماع الخامس للجنة الكويتية البحرينية المشتركة عقدت اجتماعها بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٦ .

١٤ ـ المؤتمر الرابع لوزراء التربية لدول الخليج العربي .
عقد فى البحرين من ٢ ـ ٤ ابريل ١٩٧٩ .

١٥ ـ المؤتمر الاول لوزراء العمل والشئون الاجتماعية العرب بدول الخليج العربي .
عقد فى مدينة المنامة بتاريخ ٦ ـ ٨ فبراير ١٩٧٨ .

١٦ ـ الاجتماع الاول لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى الرياض بتاريخ ١ ـ ٤ فبراير ١٩٧٦ .

١٧ ـ الاجتماع الثاني لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى ابو ظبي بتاريخ ١٤ ـ ١٧ فبراير ١٩٧٧ .

١٨ ـ الاجتماع الثالث لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى جنيف بتاريخ ٢ ـ ٥ مايو ١٩٧٧ .

١٩ ـ الاجتماع الرابع لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى الدوحة بتاريخ ٢ ـ ٥ فبراير ١٩٧٨ .

٢٠ ـ الاجتماع الخامس لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى جنيف بتاريخ ٩ ـ ١٢ مايو ١٩٧٨ .

٢١ ـ الاجتماع السادس لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى جنيف بتاريخ ٢ ـ ٧ فبراير ١٩٧٩ .

٢٢ ـ الاجتماع السابع لوزراء الصحة للدول العربية فى الخليج .
عقد فى جنيف بتاريخ ١ مايو ١٩٧٩ .

٢٣ ـ المؤتمر الاقليمي للاتصالات البحرية والساحلية بواسطة الاتصالات اللاسلكية .
عقد فى الكويت بتاريخ ٢٦ ـ ١٩٧٧/٣/٢٨ .

٢٤ ـ مؤتمر الكويت الاقليمي لحماية البيئة البحرية من التلوث .
عقد فى الكويت بتاريخ ٦ ـ ١٩٧٦/١٢/٩ .
فى الكويت تم التوقيع على انشاء المنظمة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤ .

٢٥ ـ مؤتمر التنمية الاقتصادية لغرف الخليج .
عقد فى جدة بتاريخ ١٦ ـ ١٩٧٦/١٠/٢٠ .

٢٦ ـ المؤتمر الاول لتنسيق الاستيراد بين دول الخليج .
عقد فى البحرين بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٠ .

اجتماعات اللجان المشتركة لدول الخليج العربى التى الكويت طرف فيها

اولا : اجتماعات اللجنة الكويتية السعودية المشتركة :

١ ـ الاجتماع الاول للجنة الكويتية السعودية عقد فى الرياض بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥ .

٢ ـ الاجتماع الثانى للجنة الكويتية السعودية عقد فى الكويت بتاريخ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ١٩٧٨/١/٢٠ .

٣ ـ اجتماع ضباط الاتصال فى اللجنة المشكلة لبحث اقامة مشروع النقل البرى المشترك بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية عقد فى الكويت بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٣ .

٤ ـ الاجتماع الخاص بدراسة فكرة انشاء نقل مشترك للنقل البرى بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فى الكويت بتاريخ ١٣٩٥/١٠/١٠ هـ .

٥ ـ اجتماع لجنة التنسيق الجمركى الدائمة بين الكويت والسعودية عقد فى الكويت بتاريخ ٤ ـ ١٩٧٦/٥/٨ .

٦ ـ اجتماع لجنة التنسيق الجمركية الدائمة بين الكويت والسعودية عقد فى الرياض بتاريخ ١٥ ـ ١٩٧٦/١١/١٧ م .

ثانيا : اجتماعات اللجنة الكويتية البحرينية المشتركة :

١ ـ اجتماع لجنة التنسيق المشتركة الكويتية البحرينية عقد اجتماعها بالبحرين من ٢ـ٣/٣/١٩٧٤ .

٢ ـ اجتماع اللجنة الاقتصادية الفرعية المشتركة المنبثقة عن اتفاقية التعاون الاقتصادى والتربوى والاعلامى بين الكويت والبحرين عقد فى الكويت بتاريخ ٧٤/٣/٣١ ـ ٧٤/٤/١ .

٣ ـ اجتماع لجنة التنسيق المشتركة المنبثقة عن الاتفاق الاقتصادى والتربوى والاعلامى بين الكويت والبحرين عقد فى البحرين بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٨ .

٤ ـ اجتماع لجنة التنسيق المشتركة بين الكويت والبحرين عقد فى البحرين بتاريخ ١٧ـ٢١/٢/١٩٧٦ .

٥ ـ الاجتماع الخامس للجنة الكويتية البحرينية المشتركة عقدت اجتماعها بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٦ .

ثالثا : اجتماع اللجنة الكويتية القطرية المشتركة :

١ ـ اجتماع اللجنة الكويتية القطرية المشتركة عقد فى الدوحة بتاريخ ١٦ ـ ١٩٧٦/٢/١٨ .

رابعا : اجتماعات لجنة التنسيق بين دولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة :

١ ـ اجتماع لجنة التنسيق المشتركة المنبثقة عن اتفاق التعاون الاقتصادى والتربوى والاعلامى بين الكويت والامارات العربية المتحدة عقد فى ابو ظبى بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٠ .

٢ ـ اجتماع اللجنة الفرعية المتفرعة من لجنة التنسيق المشتركة بين الكويت والامارات عقد فى ابو ظبى بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٨ .

٣ ـ الاجتماع التمهيدى للجنة التنسيق المشتركة الكويتية الاتحادية عقد فى الكويت بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩ .

معوقات الوحدة الخليجية :

اشار احد الدارسين للوحدة الاوروبية الى انها بدأت اقتصاديا وتسارعت عسكريا وتعثرت سياسيا .

واملي الا يصدق هذا القول على مسيرة الوحدة الخليجية ، خاصة وانه قد بدأت بترسية قواعد التعاون والتنسيق الاقتصادى وساهمت الاوضاع الامنية المحيطة بالمنطقة فى تبيان ضرورة اقامة هذه الوحدة وفى تصعيد نشاطات التعاون الخليجى ، وهنا يستوجب القول ان انتقالنا من التعاون الثنائى الى التعاون الجماعى كمرحلة نحو الوحدة الخليجية لا يعنى اكتمال اوجه التعاون الثنائى ولا يعكس النجاح الكامل لخطوات التعاون الجماعى الاولى ، ففى هذه المرحلة تواجهنا عقبات عديدة وأملنا ان نتخطاها كما تخطينا غيرها من العقبات .

الاولى : ان بعض الحكومات الخليجية مقتنعة بشدة بانها لا يمكن ان تصبح تابعة وفاقدة لشخصيتها وسلطاتها فى وحدة خليجية شاملة وان نظرتها الى الوحدة مازال فى اطار التعاون وليس فى اطار التوحيد والطبيعة البشرية بشكل عام ترغب الاستمرار على نمط من الحياة والنظام وعدم الدخول بتجربة جديدة لا تعرف نتائجها مقدما .

الثانية : ان التدخلات والضغوط الخارجية لها دور كبير فى اقامة العمل الوحدوى فى المنطقة وذلك لقناعتها بأن قيام دولة الوحدةالخليجية سيعرض مصالحها للخطر لذا فهى تواصل تهديد الامن والاستقرار . لم يترك الاستعمار البريطانى فى معظم دول الخليج البنية التنظيمية كما هو الحال فى الهند وماليزيا حيث أوجد الكوادر والمؤسسات التى تنهض بأعباء ما بعد الاستقلال ولم يخلق الرؤيا واضحة لفوائد الوحدة .

الثالثة : وجود المشاكل الحدودية بين دول المنطقة يبقى على حالات الشكوك بين هذه الدول مما يعيق اى تحرك وحدوى فعال .

الرابعة : ان الانسحاب البريطانى جاء فى وقت نرى فيه ان كل امارة بالخليج بدأت فى زيادة انتاجها البترولى وبالتالى نجد ان معظم هذه الامارات نهضت فجأة من الفاقة الى الغنى وجوبهت بحقيقة واضحة وهى الانشغال بتكوين نفسها وبناء اقتصادها دون الشعور بضرورة الاتحاد او الوحدة لان معظم مشاكلها الاقتصادية الحياتية اليومية شبه المحلولة وفى نفس الوقت لم يتولد الادراك بفوائد الوحدة غير المادية .

الخامسة : لم يواكب التطور الاقتصادي الكبير معظم دول الخليج تطورها الاجتماعى وما يتبع هذا التطور من بناء مؤسسات وطنية تساند وتدفع مسيرة الوحدة الخليجية الى الامام . بل قد يكون من المفيد هو ان التطور الاقتصادى فى بعض الحالات قد احدث فجوة تجاه الوحدةالمنشودة وذلك بخلق مؤسسات اقتصادية واجتماعية على طول الخليج لا يوجد بينها التنسيق والتكامل المنشود .

السادسة : مواصلة كل دولة خليجية بناء هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دونما اعتبار لضرورة التنسيق مع باقى دول المنطقة ، كما ان الطفرة الاقتصادية ساعدت كل دولة بالخليج علىتشجيع سن القوانين والانظمة التى أدت وتؤدى الى عرقلة عملية الاتحاد فى شتى نواحى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

السابعة : عدم توفر جهات حكومية متخصصة متفرغة لمتابعة اتفاقيات التعاون بين دول المنطقة والتخطيط لما وراء التعاون والدخول فى جوهر العمل الوحدوى .

مفهومنا للوحدة الخليجية

ان مفهومنا للوحدة الخليجية يرتكز على العناصر التالية : ـ

١ ـ ان هذه الوحدة لا بد وان تنبعث من القناعات الحكومية والشعبية اي انها يجب ان تكون حصيلة قناعات اهـل المنطقة من وحـدة الديـن والانتماء والقربى والمصالح والحاجات .

٢ ـ ان سعينا لاقامة الوحدة الخليجية لا يهدف الوحدة لذاتها بل ما ستقود اليه من توحيد لسياسات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية والتى ستحقق الكثير من المصالح .

٣ ـ ان الخطوة الاولى لتحقيق هذه الوحدة تتمثل فى حـل كافة المشاكل المعلقة بين دول الخليج ومن ثم اتفاق حكومات وشعوب المنطقة على ميثاق يحدد اسس واهداف الوحدة الخليجية ، وحيث ان الوحدة العملية المدروسة هى الاكثر فعالية والارسخ تأسيسا فلا بد من عـدم الاستعجال واعطاءها حقها كاملا من الدراسة .

٤ ـ ان الوحدة الخليجية اصبحت ابعد من مجرد تحقيق المصالح فهى تلبية لحاجة ضرورية ملحة وخاصة فى ضوء التهديدات المختلفـة التى تطلق من حين لاخر . وهنا تبرز اهمية النفط كعامل دافع للوحدة فان هدف التهديدات ضمان تدفق النفط لمصدر هذه التهديدات ولحلفائه ونحن نرى اليوم ان القوى العالمية تنظر الى منطقتنا كمنطقة فراغ سياسى وامني فتدعى الحاجة الى المحافظة على مصالح العالم لتهيء للتدخل فى شئون المنطقة . وهنا لا بد من التركيز من أن هذه التهديدات تنبع مـن قناعة الاخرين ولا يمكننا تغيير هذه القناعة مالم نثبت بان المنطقة قادرة على حفظ امنها واستقرارها والذى لا يكون الا بالمزيد من التعاون والتنسيق المؤدى الى الوحدة الكامـلة .

٥ ـ وحيث ان النفط هو محور التهديدات الخارجية للمنطقة من جهة والعمود الفقرى للتنمية الخارجية من جهة اخرى فلا بد من التيقن من الحقيقة التالية : ان الصناعات الخليجية وقطاع الخدمات العامـة المختلفة وخطط التنمية المستقبلية ، مبنية على النفط وعوائده وكل هذا سينهار مع نضوب النفط ، لذا فلا بد من التأكيد على تنمية واستثمار المعادن البديلة والمتوفرة بمنطقتنا الخليجية ولله الحمد كما لابد من التأكيد على ان هذه المعادن البديلة لن تكفل سد احتياجات المنطقة الا اذا استثمرت ضمن سياسة واحدة بحيث تتعاضد هذه البدائل لضمان الحد الاقصى من الانتاجية ، وهنا تبرز اهمية الوحدة الخليجية بالنسبة لمستقبـل المنطقـة .

الختـــام :

لا شك ان العمل الوحدوى بالخليج مثله مثل اى محاولة مماثلة بالعالم ، والعبرة ليست بالعقبات التى تواجه مثل هذا العمل التاريخى انما العبرة بما يحققه مثل هذا العمل من نتائج يكتبها حاضرنا لهذا الجيل من اعمال وحدوية جبارة تصون لهذه الارض وحدة التراب وتهيىء لاجيالنا القادمة مستقبلا أفضل .

واذا كان هذا الجيل عازما فعلا لخوض مثل هذه التجربة والتصدي لها بشجاعة فما عليه الا ان ينتقل من عالم الرغبة والنظريات وحتى حدود علاقة التعاون الوحدوى الى خلق برنامج الوحدة العملى . وعندما اقول البرنامج العملى اعنى بذلك وضع الاسس العلمية القريبة والبعيدة المدى التى تحقق ذلك الهدف .

ومن الضرورى التنويه من البداية ان عملية الوحدة الخليجية يجب ان لا تكون قضية عاطفية خاضعة للمزاج البشرى بل لا بد وان تكون نابعة من ايمان مطلق وعقيدة راسخة ووضوح رؤيا للمسيرة والنتائج ، ولا بد من التنويه أيضا ان الوحدة تعنى بأن أي دولة او حكومة وأي شعب من دول الوحدة لا بد وان يقدم التنازلات وقد تكون كبيرة فى مقياس جيلنا الحالى انما بالحقيقة ستكون جليلة فى تاريخ المنطقة وضئيلة جدا عند الاجيال القادمـــة .

وعندما نقول ان الوحدة لا بد وأن تبنى على قواعد ثابتة هذا الامر يستدعي باديء ذي بديء خلق اطار تنفيذي من دول الاتحاد يكون متفرغا شغله الشاغل هو وضع الخطة وبرمجة هذه الخطة وبناء المؤسسات الضرورية لبناء دولة الوحدة فليكن مثلا مجلس وزراء الدولة الواحدة يقوم هذا المجلس كجهاز متفرغ باعداد الخطط اللازمة او قيام هيئة استشارية فى البداية لوضع الخطط النظرية وطرحها على الدول العازمة على الاتحاد لتقوم بالمصادقة على هذه الخطط ومن ثم خلق الجهاز التنفيذى اللازم للتنفـــيذ .

المهم ان المهتمين بهذا العمل العظيم لابد وان يمنحوا هـــذا العمل التفرغ الكامل لانجازه . وأود ان أؤكد بأنه ليس المهم ان تنجز هـــذه الاجهزة المتخصصة والمتفرغة ورقة عمل مشتركة او كتابا أبيض أو اصفر كبر او صغر يحتوى على نظريات ، بل المهم ان يكون هناك القناعة الكاملة لتحويل هذه النظرية الى برنامج .

النفط ومستقبل وحدة الخليج

الدكتور/ محمود عبد الفضيل

الاستاذ/عبدالله الطريقي

اننى لسعيد بهذه المناسبة التى اتاحت لى هذه الفرصة لتوضيح **وجهة نظرى فى العلاقة بين النفط والوحدة العربية وفى نظرى فان النفط** قد قام بدور حيوى لتقريب الفرد العربى من جميع الاوطان المختلفة على صعيد واحد ، واحدث هذا التجمع ان عرف العرب بعض ما جهلوا عن اخوانهم فى البلاد العربية الآخرى . **فالنفط هو الذى جمع اللبنانى باليمنى والسعود بالمغربى والمصرى بالمسقطى ، وهو الذى جعلنا ننتقل من بلاد** عربية لاخرى بدون الشعور بالوحشة ، وكانت نتيجة هذا التجمع ان امكن التفاهم بين شعوب البلاد العربية .

قد نجحت هذه الشعوب اكثر مما نجحت حكوماتها فى خلق نوع من وحدة الفكر والهدف **وهكذا فان النفط اذا ما أريد له ان يفيد الامة العربية الفائدة المرجوة منه ، فيجب ان يستخدم فرائض عوائد النفط** منه فى بناء الاقتصاد العربى العام على اسس علمية سليمة .

وعندما ترتبط هذه المصالح وتصلح كل مجموعة عربية بحاجتها الى المجموعات الاخرى من الناحية الاقتصادية فان ذلك سيجر الى التعاون فى الدفاع والسياسة وسيوضح للجميع اننا امة عربية واحدة وان التخلف والتمزق **لا يخلق الا الاسراف والضياع والفقر والتخلف .**

وسأوضح فى هذه الفترة القصيرة رأيي فى احسن الوسائل لتحقيق وحدة الخليج على ان تكون هذه جزءا من وحدة الامة العربية الكبرى .

ما هو الخليج ؟

الخليج العربى الذى نتحاشى ذكر جنسيته مجاملة لحكومة شاه **ايران السابق هو خليج تعددت اسماؤه على مدى التاريخ ولكنه كالزهرة** لا يتغير لونها ولا رائحتها بتغير اسمائها وهو فى الوقت الحاضر اثمن بقعة من بقاع الارض ومن بقاع الكرة الارضية حيث يحوى ترابه اكبر رواسب النفط فى العالم ، وهو يمد الشرق والغرب بانظف واسهل طاقة من بين مصادر الطاقة الاخرى . والخليج كما ذكرنا هو خليج عربى فارسى بصرى وقد نسب ايضا الى القطيف وهى الواحة العربية الواقعة على سواحل الخليج الغربية ، ويمكن بسهولة الان الاتفاق مع الاخوة قادة الثورة الايرانية على تسمية الخليج بطريقة ترضي الطرفين ولا تجرح شعور أي منهما .

وحـدة الخليج :

هناك مجموعتان عربيتان فى الخليج ، مجموعة كبرى ومجموعة صغرى فاذا كنا نتحدث عن المجموعة الصغرى وهي الكويت والبحرين وقطر واتحاد الامارات العربية ومسقط وعمان ، فهذه المجموعة يمكن ان تتفق فيما بينها على تعاون تتحقق به الوحدة تدريجيا وليس فى هذا ضرر باحد بل به كل الفائدة لجميع اغراض هذه الدول المتحدة .

والجدول رقم (١) يوضح امكانيات هذه الدول الطبيعية وعـــدد سكانها ، ومنه نرى ان هذه الدولة الموحدة اذا ما تمت لن تعطى سكانها الا القليل مما يؤملون الحصول عليه من الوحدة فعدد السكان قليل لا يساعد على قيام صناعات للاستهلاك المحلى والتصدير الفائض . ومـن الناحية العلمية فمثل هذه الدولة لا مستقبل لها ولا يمكنها التخطيط على المدى القصير لانه لا يمكن ان يتم بها اقتصاد متوازن ، وسيكون اقتصادها اقتصادا استهلاكيا لان مجال توسعها فى كل الاتجاهات محدود ، علما فان وجود مثل هذه الدولة سيكون مساعدا فعالا اذا ما اتجهنا الـى الوحدة العربية لجزيرة العرب ثم الوحدة مع الدول العربية شرق قناة السويس

المجموعة الكبرى :

في نظري ان تحقيق وحدة الخليج يعبر عنه افضل اذا اقترحنـــا ان تشمل الوحدة الدول العربية الباقية فى الخليج وهى العراق والمملكة العربية السعودية ، فهاتان الدولتان تملكان مصادر طبيعية مختلفة وتتمان النقص فى المواد الطبيعية لدول وحدة الخليج الصغيرة ، فبالاضافة الى زيادة عدد السكان الذى يبلغ فى هذه المجموعة ٢١٫٣٣٠٫٠٠٠ نسمة وجود المعادن والامكانيات الزراعية فى هاتين الدولتين الذى سيخلق جسمـــا اقتصاديا متوازنا قادرا على تطوير الزراعة فى العراق الى ابعد مدى وتوفير الغذاء اللازم لجميع العرب شرق قناة السويس وربما غربها ، كما ان المعادن المختلفة فى السعودية والعراق ستجعل مثل هذه الدولة غنية ان اقدمت على الصناعة ، وغنية متى طورت امكانياتها الزراعية فى واديي دجلة والفرات . واهل الخليج والذين يفكرون بالوحدة عليهم ان يعتبروا ان وحدة الدول الصغيرة فى الخليج هى خطوة اولى لوحدة الخليج الكبرى ويجب ان يخلق وعى وحدوى بين جميع الطبقات العربية ان عدم الاقدام على الوحدة الصغرى ثم الوحدة الكبرى سيعرض هذه البلاد والانسان فيها الى عهد البداءة والفقر والتخلف الذى كان يعيش فيه انسان هـذه

المنطقة قبل تفجر الثروات النفطية فى خليج النفط ويمكن استخدام خليج النفط كاسم للخليج قد يرضى كل العرب والايرانيين كما يجب ان يشعر اهل الوحدة الصغرى واهل الوحدة الكبرى من منطقة الخليج بان وحدتهم هذه لا تحقق لهم كل المناعة وكل الازدهار ولابد ان يتجهوا بعد انجاز الوحدة الكبرى الخليجية الى تحقيق وحدة الامة العربية ولو على مراحل .

لماذا وحدة الخليج :

لا شك ان الذين يفكرون فى وحدة الخليج الصغرى قد اقتنعوا بالممارسة ان وجود دويلات صغيرة لا تحقق شيئا يستحق الاستمرار فى هذا الوضع . فهذه الدول ذات امكانيات محدودة وليس لها من الموارد الطبيعية ما يمكنها من تطوير تلك الموارد وتحويل موارد النفط الى موارد ثابتة تحافظ على المستوى المعيشى الذى بلغته هذه المجموعات الانسانية نتيجة لتدفق النفط بكميات كبيرة ، وان الظواهر تبدو مشيرة الى ان هذا الوضع وضع مؤقت وان هذه الدويلات الصغيرة لا تعتمد بوجودها على موضع علمي ولا اساس اقتصادي سليم وانها جزء من شيء وليس شيئا كاملا وان اقل الايمان ان تجتمع هذه الدول الصغيرة فى دولة اكبر لكى يتم التعاون الاقتصادى والامنى بين هذه الدول الصغيرة ، وهذا هو شيء سليم ، واهم ما يضرب به مثلا عن مدى التعاون فى هذه المنطقة هو تعاون كل دول الخليج الصغيرة مع بعضها فى تصنيع النفط وخلق قاعدة لزيادة قيمة النفط المصدر وخلق مجالات للاستقرار فى البلاد . فاذا اعتبرنا ان الخليج العربي او خليج النفط ـ كما نحب ان نسميه ـ بحيرة عربية فارسية ، فيمكننا ان نخلق مع النظام الايراني الجديد وحدة اقتصادية تعتمد على المشاركة فى السياسات النفطية وتطوير صناعات النفط عن طريق تعاون الكتلتين ، كتلة عربية على الضفة الغربية للخليج وكتلة ايرانية على الضفة الشرقية للخليج فالخليج لصغر حجمه ولعدم عمق مياهه ممكن ان يخلق به صناعات بترولية وبتروكيمائية واسمدة صناعية مشتركة بين الضفتين الشرقية والغربية ولكن بعد توحيد الضفة الغربية .

والذي نريد ان نقوله الان هو توحيد صناعة النفط بين دول الخليج الموحدة كبناء معامل تكرير مشتركة وبناء مصانع للبتروكيماويات وللاسمدة الصناعية ثم يتم التفاهم مع الجمهورية الايرانية الاسلامية على تنسيق الاسواق وتبادل المعلومات الفنية والتجارب العلمية بحيث

يستطيع هذا التعاون الاسلامي ان يحافظ وينمي الثروات البترولية والصناعات المنبثقة عنها .

انني اتطلع الى اليوم الذي ارى فيه الجانب العربي قد توحد من وحدة صغيرة ألى وحدته الكبيرة ونجح فى بناء قاعدة اقتصادية تعتمد على صناعة النفط وعلى تطوير الزراعة فى العراق بحيث يتحقق الامن الغذائي لدول الخليج بمجموعتيه الصغرى والكبرى .

الصعوبات التي تواجه الصناعات البترولية فى الخليج :

لقد ثبت بالبرهان ان قيام صناعات تكريرية وصناعات بتروكيماوية وصناعات للاسمدة الكيماوية فى الخليج امر صعب المنال للاسباب التاليـــة :

عندما اضطرت منظمة الاوبك الى رفع اسعار صادراتها النفطية فى عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ الى اربعة اضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٧٢ . كانت اسباب الرفع واضحة للجميع وكانت محاولة لرفع الغبن والابتزاز الاقتصادي الجشع الذي كانت تمارسه الشركات النفطية العالمية العاملة فى الخليج بتأييد من الدول المستهلكة للنفط فى اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان . ففي عام ١٩٦٠ وبعد ان يئست الحكومات العربية والحكومات الاخرى المصدرة للنفط من اقناع الشركات العالمية من انصافها ، كونت لنفسها جهازا مشتركا سمته منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط « أوبيك » . واهداف هذا الجهاز هو تبادل المعلومات بين الدول الاعضاء وتوحيد سياساتها النفطية حيال الشركات المالكة لامتيازات النفط فى بلادها ، وهي شركات اوروبية وامريكية ، وقد تحدت الشركات النفطية منظمة الاوبيك هذه ورفضت اعادة الاسعار التي كانت قد خفضت قبل انشاء الاوبيك الى ما كانت عليه والامتناع عن رفع وتخفيض الاسعار بدون التشاور مع حكومات البلاد التي تعمل هذه الشركات داخل حدودها على اعتبار ان تحديد اسعار صادرات كل بلد هو من اختصاص حكومة ذلك البلد المستقل .

غير ان هذه الشركات لم تجرؤ على تخفيض الاسعار ، ولكنها بالمقابل جمدت اسعار النفط من يوم انشاء الاوبيك فى عام ١٩٦٠ لمدة عشر سنوات ، واصبحت الدول الاعضاء فى الاوبيك تزيد تكاليف استيراداتها بينما عوائدها من النفط تقل بسبب التضخم المالي .

وهكذا ظنت هذه الشركات بانها انتقمت لنفسها لتحدي الحكومات بتأليف منظمة الاوبيك ، ولكن الحقيقة ان رفع الاسعار فى عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ما كان الا محاولة لانصاف الشعوب وجعلها تستفيد من واردات النفط لتطوير امكانياتها الاخرى . ولما كثرت اموال الاوبيك ظنت انه بامكانها الان خلق صناعة تعتمد على المواد النفطية .

الشركات تلجأ الى منع قيام صناعات تعتمد على المواد النفطية :

نحن نعلم ان مستهلكي النفط هي الدول الصناعية الكبرى ــ اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان ــ وهؤلاء يستوردون ما يقرب من ٨٠ بالمائة من صادرات النفط من دول الاوبيك، اما الباقي فهو يذهب للدول النامية او دول المعسكر الثالث وهذه معظمها دول فقيرة استخدامها للطاقة محدود ، وقد استفادت الدول الصناعية الكبرى من النفط الخام من دول الاوبيك قبل وبعد انشائها فى بناء صناعات تكريرية . فعلى سبيل المثال ايطاليا لديها طاقة تكريرية للنفط الخام قدرها ٤٫٢٤١ مليون برميل باليوم او ما يعادل ٢٢٠٫٥ مليون طن فى السنة وتستهلك من هذه الكمية ما يعادل ١٫٩٧٠ مليون برميل فى اليوم او ١٠٢ مليون طن في السنة اما الباقي ومقداره ٢٫٢٧١ مليون برميل فى اليوم او ١١٨٫٥ مليون طن فى السنة فانه يصدر الى الخارج ، وهكذا بنت ايطاليا صناعة تكريرية من النفط المستورد تدر عليها ملايين الدولارات من الارباح وتهيىء السبل لعمل آلاف العمال ، كل ذلك على حساب الدول المنتجة والمصدرة للنفط .

اي ان ايطاليا بمساعدة مشروع مارشال الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية لتعمير اوروبا خلقت صناعات بترولية واسمدة كيمائية تعتمد على مواد نفطية مستوردة . وقبل ايطاليا فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الامريكية ، هذه الدول تعتمد على النفط الخام للحفاظ على هذه الصناعات الكبرى فى بلادها . وقيام صناعات مماثلة فى دول الاوبيك سيخلق عراقيل امام هذه الصناعة ، وقد يؤثر على نموها وعلى اقتصادياتها .

لهذا لجأت الدول الصناعية الكبرى وهي اليابان واوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية الى رفع اسعار صادراتها من البضائع الانتاجية كمصانع التكرير ومصانع البتروكيمائيات ومصانع الاسمدة الصناعية التي تصدرها هي الى الاسواق حاليا . فرأينا ان الصناعات

التي من المفروض ان تقوم في بلادنا باقتصاديات سليمة تتضاعف التكاليف الى ثلاثة اضعاف مما تتكلفه في الاوطان التي صنعتها في اوروبا الغربية او الولايات المتحدة الامريكية ، واصبح من غير المحتمل ان تنجح الصناعات التي بدأناها في منافسة الدول الصناعية الكبرى التي تصنع هذه المواد في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان في الاسواق العالمية المستهلكة من هذه المواد لان التكلفة باهظة واننا نستورد كل شيء بما فيها العامل ، والطريق شاق ووعر .

كيف يمكن التغلب على هذه الصعوبات :

تستطيع الاوبيك في نظري مجتمعة ان تقول لمستهلكي النفط من الدول الصناعية الكبرى عليكم ان تتفقوا معي على ما يلي :

ان نتشارك في اقامة صناعات تكريرية وبتروكيماوية واسمدة صناعية وغيرها مما يعتمد على المواد النفطية في بلادنا بحيث يزيد دخلنا من النفط ونستطيع الاطمئنان الى المستقبل وذلك بتحديد اسعار الصادرات بحيث تكون اسعار صادرات البضائع الانتاجية المصنعة تكلف تكلفة صنعها مضافا اليها نسبة التضخم المالي السنوي ، والربح المعقول الذي يحدث عادة في مثل هذه الصناعات لو بيعت في بلادها . اي ان الزيادة السنوية لقيمة هذه البضائع المصدرة تحدد . واذا رفضت هذه الشركات والحكومات التي من ورائها ، فعلى الاوبيك ان تزيد اسعارها سنويا بنفس النسبة التي تزيد بها قيمة وارداتها من تلك الدول . وبغير هذا فان الصناعات في دول الاوبيك المعتمدة على النفط ستواجه صعوبات جمة مما يجعل مستقبلها غير مضمون .

وحدة الخليج وتطوير الزراعه في العراق :

اذا عملنا بمبدأ وحدة الخليج الكبرى فان العراق له اهمية خاصة في هذا المجال ، فالعراق بلد زراعي ، اهملت الزراعة فيه على مدى سنوات كثيرة خربت فيه التربة في معظم الاماكن نتيجة للاهمال والتبخر وترسب الاملاح التي اتلفت التربة في حالات كثيرة . وقد ذكر ان تكلفة الفدان الواحد في تربة العراق يعادل اكثر من ٢٠٠٠ دينار عراقي وقد يزيد هذا المبلغ كثيرا في الوقت الحاضر . والطلب من العراق ان يتحمل هذه التكلفة طلب غير عادل لان تطوير الثروة الزراعية في العراق هي مسألة امن غذائي لشرق قناة السويس وربما غربها ايضا ، والعراق بلد عربي بحيث يمكن تطويره زراعيا حتى يضمن في

المستقبل الامدادات الغذائية للدول العربية واهم شيء لوحدة الخليج الكبرى والصغرى هو تطوير الزراعة فى العراق ، لان المجاعة العالمية بدات تظهر للعيان . وتقارير الامم المتحدة التي تثبت ان هنـاك ٣٠ مليون طفل فى العالم يموتون سنويا بسبب قلة الغذاء اللازم لاجسامهم . وازمـة الغـذاء تتفاقم ولا تستطيع الدول غير الصناعية أو الدول التى ليست لها امكانيات زراعية كدولة زراعية ان تجد الغذاء مهما تجمع لديها من عملات اجنبية او ذهب او فضة .

وشكرا ايها السادة ،،،

(جـدول رقـم ١)

	عـدد السكان (نسمة)	طاقـة التكـرير (برميل يوميا)	انتاج النفط الخـام (برميل يوميا)	احتياطى النفط الخـام (بليون برميل*)
المملكة العربية السعوديـة	٧٥٠٠٠٠٠	٤٨٠٣٣٢	٧٨٠٠٠٠٠	١٦٥ر٧٠٠
الكـويت	١٠٣٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠	٦٦ر٢٠٠
العـراق	١١٥١٠٠٠٠	١٦٨٥٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٣٢ر١٠٠
الامارات العربية المتحدة	٢٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٨٣٤٠٠٠	٣١ر٣١٦
البحـرين	٢٧٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٦٠٠٠	٠ر٢٥٠
قطـر	١٨٠٠٠٠	١٠٥٠٠	٤٨٠٠٠٠	٤
عمـان	٧٧٠٠٠٠	—	٣٢٠٠٠٠	٢ر٥٠٠
المجمـوع	٢١٤٩٠٠٠٠	١٦٤٤٣٣٢	١٤٩٤٠٠٠٠	٣٠٢٠٦٦
النسبة المئوية إلى العـالم		١ر٢ بالمائة	٩٠ر٢٤ بالمائة	٠٨ر٤٧ بالمائة

* بليون = الف مليون .

(جـدول رقـم ٢)

	عـدد السكان (نسمة)	طاقة التكرير (برميل يوميا)	انتاج النفط الخام (برميل يوميا)	احتياطى النفط الخام (بليون برميل*)
الكويت	١٠٣٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	١٩٥٠٠٠٠	٦ر٢
الامارات العربية المتحدة	٢٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٨٣٤٠٠٠	٣١ر٣١٦
البحرين	٢٧٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٦٠٠٠	٠ر٢٥٠
قطر	١٨٠٠٠٠	١٠٥٠٠	٤٨٠٠٠٠	٤
عمان	٧٧٠٠٠٠	—	٣٢٠٠٠٠	٢ر٥
المجموع	٢٤٨٠٠٠٠	٩٩٥٥٠٠	٤٦٤٠٠٠٠	١٠٤ر٢٦٦
النسبة المئوية إلى العالم		١ر٢٧ بالمائة	٧ر٧٣ بالمائة	١٦ر٢٥ بالمائة

* بليون = الف مليون .

ان كل ما أريد ان اقدمه اليوم لكم هو مجرد بعض التأملات او الملاحظات المحدودة حول بعض القضايا المتعلقة بالنفط والتنمية على مستوى بلدان الخليج من وجهة نظر الاقتصاد السياسي .

وانطلاقا من هذا فانني اجد نفسي متفقا مع الاستاذ عبد الله الطريقي على اننا لو حددنا مفهوم وحدة الخليج بمعناها « المصغر » او معناها « الأكبر » ستظل فى نهاية الامر وحدة منقوصة بمعنى ان مكانها الطبيعي هي أن تكون مدخلا أو لمدخل « مرحلي » لعمليـــة واحدة أو تكامل اقتصادي اوسع نطاقا على مستوى الوطن العربي بأكمله . فاذا ما توافرت شروط للتكامل الاقتصادي او مدخل للعمل الوحدوي على مستوى اضيق من مستوى الوحدة العربية الشاملة ، مثلما قد يتوافر لمجموعة بلدان المغرب العربي مثـــلا أو مجموعـــة بلدان الخليج أو مجموعـــة بلدان الجزيـــرة العربيـــة أو ما شابـــه ذلـــك ، فليس هناك من تناقض بالضرورة بين المدخلين طالما توافرت عنـاصر الرؤية التاريخية الكافية لقضايا المستقبل البعيد . ثم القضية الاخرى الهامة التي تلح طبعا منذ البداية تتعلق بالنطاق التاريخي والجغرافي لوحدة الخليج لان الامور سوف تختلف تماما حـول مسيرة التنمية والوحدة اذا ما كنا نعالـج المفهـوم الضيق لبلدان الخليج التي هي مجموعة امارات الخليج الصغيرة بمواردها الاقتصاديـــة المعروفة او المفهوم الاوسع للبلدان المطلة على الخليج والذي يشمل بلدين فى منتهى الاهمية وهما العراق والسعودية . والسؤال الذي يهمني في المرحلة الحالية وهو له طابع اقتصادي وسياسي فى آن واحد هو هل النفط والموارد النفطية المتوافرة ، سواء الموارد الاقتصادية بشكلها العيني المختزن او بشكلها المالي والنقدي المتداول هل تعتبر عنصر وحـدة او عنصر تفرقة وتعميق للتجزئة فى منطقة الخليج بمعناها الضيق أو الواســـع ؟

وفى تصوري ان النفط حتى الان ، رغم توافره وخصوصا في صورة الموارد المالية المتراكمة من عائدات النفط ، لم يلعب بعد دورا ايجابيا فى تحقيق الحد الادنـى مـن شروط التكامـــل الاقتصادى أو السياسي بين بلدان الخليج حتى على المستوى الاصغر دون الحديث عن المستوى الاكبر . لان المستوى الاكبر تحيط به العديد من المشاكل

الاقتصادية والعقبات السياسية . واذا اخذنا المفهوم الاصغر لبلدان الخليج ليشمل الكويت ودولة الامارات وقطر والبحرين وعمان سنجد ان هذه البلدان تعاني من سمات ضعف مشترك فى مقومات البناء الاقتصادي . اذ انها بلدان تعاني من نقص شديد فى الايدي العاملة المدربة بالدرجة الاولى ولا بد لها من الاعتماد على العمالة المستوردة والوافدة فى تسيير جميع نواحي الحياة الاقتصادية سواء فى مجال النشاطات الاستثمارية او النشاطات الجارية . كما انها كذلك بلدان تعاني من ضعف شديد فى القاعدة الزراعية وبالتالي لا تستطيع ان تحقق الحد الادني من مستلزمات الامن الغذائي . كذلك فانها مجتمعات يمكن تسميتها بأنها « اقتصاديات ريعية » ، تعيش بالدرجة الاولى على عوائد النفط الخارجية ، تلك العوائد التي يتحدد حجمها المطلق وقوتها الشرائية وفق عدد من العوامل تتحدد جميعها خارج نطاق الاقتصاد القومي فى ظل اعتبارات اقتصادية ودولية متقلبة . ثم انها بالدرجة الاولى « اقتصاديات استهلاكية » ، ولكن « استهلاكية » ليس بالمعنى الجاري او المتداول وانما استهلاكية من خلال الاعتماد كليا على الاستيراد من الخارج ، حتى ان « انماط الاستهلاك الفردي » قد غدت مرتبطة ارتباطا عضويا بأحدث سلع وانماط الاستهلاك الغربية .

ولكن بقدر ما تعتبر هذه السمات والخصائص نقاط ضعف مشتركة ، فهي كذلك يمكن ان تعتبر نقاط انطلاق التنسيق والتكامل فيما بين بلدان الخليج .

وفى تقديرى أن هناك بعض الشروط المؤسسية الكامنة فى طبيعة النظام الاقتصادى تسمح بتحقيق حد أدنى من التنسيق الاقتصادى والترشيد للوضع الراهن ضمن القيود الهيكلية السياسية التى نعرفها جميعا . ففي واقع الأمر نجد ان تلك البلدان الخليجية تنهض أساسا على مبادى « الاقتصاد الحر » ، اى لا توجد مشاكل تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادى المعمول به باستثناء حالة العراق .

ويعتبر التجانس والتقارب فى البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وفى النظام القانوني والتشريعي، وفى طبيعة النظام الاقتصادى والسياسي لبلدان الخليج العربي وعلاقته بالقوى الاقتصادية الخارجية ميزة نسبية بالنسبة لمجموعات أخرى من الدول العربية التى تسعى للتكامل (مثل دول المغرب العربي) اذ أن تباين النظم السياسية والاقتصادية والتشريعية السائدة فى كل قطر يقف كعقبة أساسية فى وجه مجهودات التكامل الاقتصادى .

واذ هناك تلك السمات والخصائص الاقتصادية المشتركة بين بلدان الخليج العربي فان المشكلات التى يمكن لها ان تثور فى وجه التعاون ـ والتكامل الاقتصادى بين بلدان الخليج يمكن لها أن تكون محدودة بالنسبة للمشاكل التى يمكن ان تثار فى حالة تكتلات اقليمية عربية اخرى . ففى حالة جدية الجهود وصدق النوايا لن تحتاج هذه الدول الى تغيير هياكلها الاقتصادية وتشريعاتها الماليـة والتجارية بشـكل جذرى الا فى اضيق الحدود . كذلك فانه نظرا لضعف البنية وهياكل الانتاج فى بلدان الخليج العربي (باستثناء العراق) فان المشاكل آلتقليدية التى تعوق اقامـة المناطق الحرة والاتحادات الجمركية لن تثور فى حالة بلدان الخليج نظـرا لانعام « آثار التحويل فى مسارات التدفقات التجارية » Trade diversion effects ، والتي غالبا ما تتناقض مع السياسـات والمصالح القطرية التجارية والانمائية . ولكن رغم ذلك فان اجـراءات تحرير التبادل والتجارة علـى مستوى بلدان الخليج ستواجه مقاومـة من فئات الرأسمالية التجارية الاحتكارية الكبيرة المتمركزة فى نشاطات الاستيراد والتصدير فى كل قطر خليجي على حـدة .

وقد عبر البيان الختامي الصادر عن مؤتمر وزراء التجارة للاقطار العربيةالخليجية الاول (المنعقد فى بغداد خلال الفترة من ٢ ـ ٤ أكتوبر ـ تشرين أول ١٩٧٧) عن يقينه « بأن كافة المقومات والدواعى الاقتصادية اللازمة لقيام تعاون مثمر ومفيد تتوافر بشكل جيد يدعو للنظر بكل ثقة وتفاؤل الى امكانية قيام مجموعة اقليمية عربية متكاملة ـ فى منطقة الخليج العربي ـ تعتبر من أغنى اقتصاديات العالم الثالث ، وتمثل ركيزة رئيسية من ركائز التكامل الاقتصادى العربي الشامل . فالمنطقة الخليجية مجتمعة تمتلك الامكانيات المادية والبشرية والمالية بما فى ذلك الثروات الزراعية والمعدنية الكبيرة الحجم والمتنوعة ، وتتوافر لديهـا الروابط القومية والدينية واللغوية والتاريخية ، وتقارب عادات وتقاليد شعوبها ، كما تتقارب بنياتها الاقتصادية الاساسية ومراحل نموهـا الاقتصادى والاجتماعى ، وترتبط بروابط سكانية واقليمية واسعة ، تهيىء كافة الظروف لاستعادة المنطقة لسابق عهدها المزدهر ، ويخلق منها قوة اقتصادية هائلة تمتلك القدرات على الصمود فى مجال المساومة مع التكتلات الاقتصادية الاجنبية والشركات الدولية النشاط نتيجة ما يتهيأ لها كمجموعة متكاملة من امكانات لاقامة الصناعات المتطورة والكبيرة الحجم ذات التكلفة المنخفضة والنوعية الجيدة .

وهناك مجالات يمكن ذكرها بحيث تسمح بتحقيق بعض المجهودات التنسيقية والتكاملية . وهناك أولا المجهودات المحدودة التى بدات فى قطاع البتروكيماويات وغيرها . سأعود لذلك عندما أطرح الموضوع من الزاوية الاكبر للتعليق على بعض الملاحظات النقدية التى أبداها الاستاذ/ عبد الله الطريقى حول عدم جدول التركيز وبشكل اساسي على عملية التصنيع فى المرحلة الحالية .

وكذلك هناك مجال للترشيد أو للتعاون أو التنسيق فى مجال استكمال مشروعات الهياكل الاساسية ، أى مشروعات بناء الموانىء والمطارات وشق الطرق وغيرها من المشروعات التى تستوعب جانبا هائلا من الانفاق العام . واذا كان « هامش التبديد » واسعا فى هذا المجال فى الوقت الراهن ففى الامر المتوسط ستصبح تلك مسألة حرجة حيث يجب الاقتصاد فى الموارد المنفقة على مشروعات الهياكل الآساسية . وهناك مجال كبير جدا لتنسق طاقته الموانىء وطاقة الاحواض الجافة والطرق والمطارات وما الى ذلك حتى تكون على مستوى استيعاب واحتياجات المنطقة ككل دون تضارب أو افراط فى عمليات التوسع « غير المخطط » .

هنالك أيضا مجال كبير للتنسيق والترشيد فى مجال تنمية الموارد البشرية فكل البلدان الخليجية تعانى تقريبا من نفس مظاهر المشكلة بخصوص الكوادر البشرية المدربة والنقص فى نفس الفئات المهنية والفنية من العمالة . ولذا فهناك مجال واسع لعمليات تدريب وتنمية للموارد البشرية وتخطيط على مستوى بلدان الخليج وأعتقد أن هذا مجال خصب للتعاون وحيوي بالنسبة لمستقبل التنمية فى المنطقة .

ومن ناحية أخرى ، فان البلدان الخليجية الصغيرة شهدت توسعا هائلا خلال السنوات الاخيرة فى مجال النشاطات المالية والنقدية ، اذ تتجه دولة الكويت الى أن تكون مركزا ماليا عالميا بينما تسير البحرين باتجاه ان تكون سوقا للنقد بالدرجة الاولى وما الى ذلك من الخدمات الملحقة ، وكذلك دبى يوجد لديها تقاليد تجارية تاريخية عريقة . والذى يهمنا هو محاولة ايجاد أشكال جديدة للتنسيق وترشيد تقسيم العمل بين هذه البلدان حتى فى المجالات التقليدية المعروفة مثل خدمات التأمين والشحن والمال والتجارة وما الى ذلك . اذ أنه حتى الان يمكن القول بأن الموقف يتسم بنوع من الفوضى اذ لا يوجد فيه حد أدنى من التنسيق ... اذ أن هناك ميلا واضحا « للمغالاة فى النشاط المصرفي » ، وهو اتجاه تحدث عنه المراقبون الغربيون فى دولة الامارات بشكل خاص .

وبالمثل يمكن القول بأن هناك مجـالات كبيرة للتنسيق والتعاون فى مشروعات اعمار الصحارى ومشروعات حماية البيئة من التلوث نتيجة النفط . وما سبق أن عددناه من مجالات لا يمثل سوى الحد الادنى فى مجال التنسيق أو الترشيد فى عمليات التعـاون الاقتصادى بـين بلدان الخليـج .

ولا شك أن أى عملية تنمية متوازنة تحتاج الى قوى بشرية كافية والى قاعدة معقولة من الخامات والمعادن بخلاف النفط والطاقة والى أيضا قاعدة زراعية تحقق على الاقل الحد الادنى من الاحتياجات وحدا أدنىمن التنوع فى الاقتصاد حتى يظل الاقتصاد « آحادى الجانب » يعتمد فى تكوين الدخل القومي وفى تغذية ايرادات الدولة على عائدات النفط فقط . فاذا أدخلنا فىالمنظور التكاملى لبلدان الخليج العراقوالسعودية فاننا نجد أن الوضع يتحسن بشكل كبير فى مجال امكانيـة القيام بعمليـة « تنمية متواز » ، فلا شك أن القوى البشرية المتاحة لهذه البلدان وخاصة القسم المدرب منها يكـون افضل بكثير من الاقتصار على المنظـور الاصفر لبلدان الخليـج .

كذلك هناك امكانيات كبيرة للتنمية الزراعية فى جنوب العراق رغم أن نقطة الضعف التى تعانى منها الزراعة العراقية هى نقص اليد العاملة التى تسمح بالتنمية الزراعية . وتشير بعض الكتابات الحديثة أن السعودية تعتبر من المناطق المتوقع أن يكون لها دور هام فى عملية التنمية الزراعية فى المنطقة ببعض التكاليف العالية .

ومما لا شك فيه انه مهما تم من محاولات سواء التركيز اساسا على عمليات الزراعة فى العراق والسعودية أو محاولات تصنيعية فستظل محاولات التنمية في بلدان الخليج حتى ضمن المفهوم الاوسـع غير كافية طالما ظلت بمعزل عن مجهودات التكامل الاقتصادي على صعيد المنطقة العربية كلها ، ولاسيما فى مجالات حيويـة مثل تحقيق مقومات الامن الغذائي الشامل والامن التصنيعي والامن التكنولوجي والامن العسكري لانه لا يمكن تصور الامور بمعزل عـن الطبيعة الخاصة للمنطقة العربية وحساسيتها فى خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولايضاح هـذه النقطة ، فاذا سلمنا بأن عملية التنمية الزراعية ستكون أحـد المحاور الاساسية لعمليـة التنمية على مستوى بلـدان الخليج ، فان مجهودات التنمية الزراعية فى منطقة الخليج لا بـد وان

تكون ضمن منظور أوسع لعمليات التنمية الزراعية العربية . ولا شك ان الجميع على علم بأن هناك تصورات معينة فى الفترة الاخيرة على مستوى المنطقة العربية لتحقيق محاور للامن الغذائي العربي في السودان والصومال وبلدان المغرب .

ثم أود ان انتقل الى **قضية التصنيع** وهناك من يتحدث منذ مدة عن أن هناك مجالا لبعض المجهودات التصنيعية المحدودة ولا سيما في مجال البتروكيماويات وغيرها من المجهودات التصنيعية على الاقل فى مجال السلع الوسيطة التي تخدم نشاطات استهلاكية بحتة فى المرحلة الحالية . وقد أشار الاستاذ عبدالله الطريقي الى حجة هامة تثار فى أوساط دولية عديدة حول قضية ان التكاليف الاستثمارية العالية في المشروعات الصناعية فى بلدان الخليج والتي قد تصل الى اضعاف أضعاف التكاليف الدولية فى هذا المجال بمعنى ان المصنع يكلف مثلا ثلاثة أمثال التكاليف الاستثمارية التي يمكن انفاقها فى مكان آخر متقدم ، كما ان أسعار « المنتج النهائي » هى الاخرى لن تكون « أسعار تنافسية » فى أسواق التصدير العالمية . وتصل هذه الحجة الى القول بأن « المجهودات التصنيعية » سوف تشكل عبئا اقتصاديا على بلدان الخليج في المستقبل دون ان تحقق العائد المتوقع منها .

واعتقد ان هذه قضية شائكة الى حد ما وخلافية فى التحليل الاقتصادي المعاصر . ولكن فى تصوري ان الخبراء الاقتصاديين الدوليين يميلون فى هذا المجال وفي بعض القطاعات بالذات (مثل قطاع البتروكيماويات) الى تهويل حجم المشاكل التي يمكن ان تواجهها البلدان النامية والبلدان الخليجية من ضمنها ولا شك انه يوجد مشاكل حقيقية مطروحة اذ ان « تكلفة الاستثمار » فى المشروعات الصناعية ستكون اعلى بكثير من مثيلاتها فى البلدان المتقدمة أو النامية التى قطعت شوطا كبيرا فى مجال التصنيع ولكن أنا لي حجة بسيطة فى هذا الصدد وهى انه اذا كان « هامش التبديد » كبيرا فى كل الاحوال في البلدان الخليجية النفطية ، فلماذا لا يستثمر المال اذن في قطاعات منتجة وفي مشروعات صناعية .

وليس هناك من شك فى ان هذه الصناعات سوف يستغرق انتاجها فترة طويلة حتى تتجاوز « مرحلة الطفولة » ، اى ستكون هناك فترة

طويلة سيتم الانتاج خلالها بأسعار « غير اقتصادية أي غير تنافسية » . اذن ستكون في هذه الحالة صناعات عائدها وان كان موجبا فسيقل عن العوائد من الاستثمارات المالية البديلة .

ولذا يجب تجاوز « النظرة الريعية » الضيقة والقائلة بأن الاستثمارات المالية الخارجية التي تدر عائدا فى حدود ٨٪ (أذون خزانة أو سندات) هى أفضل من مصنع يدر عائدا لايزيد عن ٥٪ في السنة . ولذا فاننا نتحفظ بشدة على تلك « النظرة الريعية البحتة » اذ ان منطقها يقود الى تصفية وفك عمليات التصنيع فى عدد كبير جدا من البلدان النامية . وانا هنا ـ أطرح هذا الموضوع ليس على مستوى بلدان الخليج ولكن أطرحه بشكل عام كقضية من قضايا الاقتصاد السياسى للتنمية ـ اذ انه . . بالامكان تصفية التصنيع فى عدد من البلاد مثل الهند أو غيرها على اساس ان العائد الفعلي للمشروعات الصناعية يقل عن أى عائد مالي آخر تدره الاستثمارات المالية والعقارية المتاحة . اذ لانه لا شك انه هناك مزايا أخرى « غير منظورة » في عملية التصنيع ولا يمكن حسابها بسهولة مثل عملية « التعليم من خلال الممارسة » . Learning by doing

والسؤال الان هو : هل يستطيع الاقتصاد القومي في البلدان الخليجية ان يستوعب كل هذه الخسارة ويغطيها فى ظل توافر الموارد النفطية بأمل ان تكون هذه الصناعات المستقبلية صناعات قادرة على المنافسة والتصدير على الاقل بأسعار « شبه تنافسية » ؟ أعتقد ان الجواب يميل لان يكون بالايجاب .

وبالطبع فان البلدان الخليجية اذا ما اجتمعت كلمتها ضمن الاطار الاوسع تستطيع ان تفرض شروطا مساومة افضل مع الشركات الدولية فى محال التصنيع ونقل التكنولوجيا . لان هناك صناعات يصعب اقامتها اطلاقا بدون الخبرة الاجنبية . والخبرة الاجنبية محتكرة بأيدي الشركات الدولية فى بعض الصناعات الهامة مثل صناعات البتروكيماويات . وهنا ايضا مجال للتنسيق والتوحيد على الصعيد التفاوضى في المجهودات التصنيعية على مستوى بلدان الخليج .

وختامـــا استطيع ان أقـول ان هناك لاشـك **ثلاثـة مستويات للتنسيق والتكامل الخليجي** . المستوى الاصغر تماما وهـو مستوى بلدان الخليج الصغـيرة حيث توجـد عوامل مواتية من وجهـة النظر الاقتصادية البحتة أو الخارجية مـع الاعتراف بتواجـد معوقـات سياسية تحتاج لتذليل . ثم هناك مجال أفضل للتنمية الاكثر توازنـا **على مستوى بلدان الخليج الاوسـع** الذي يضم العـراق والسعوديـة . ولكن مهما كانت هـذه المحاولات جادة ستظل الى حـد مـا قاصرة مـا لـم تطرح في اطـار أوسـع **للتقسيم العربي للعمـل** يشمل المنطقـة العربية فى مجموعها ، وهذا هو المستوى الثالث والاشمل .

طبع في
مطبعة حكومة الكويت

مطبعة حكومة الكويت